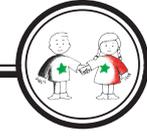


يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا!

دمشق - ص. ب (35033) - تلاكسي (+963-11-3120598) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

المطلوب: خطوة إضافية نحو حكومة الوحدة الوطنية

طرأت على الأزمة السورية مستجدات مهمة وسريعة خلال الأسبوع الفائت، فمنذ افتتاحية قاسيون في العدد الماضي «الحوار بمن حضر» وحتى اليوم يمكن تثبيت العديد من التغيرات والتطورات..

على المستوى الخارجي:

اعترفت أقسام من القطب الأمريكي- الغربي بائتلاف الدوحة، وجاءت اعترافاتها متباينة بين اعتباره «ائتلاف الدوحة» ممثلاً مشروعاً لتطلعات السوريين، وبين اعتباره ممثلاً شرعياً، وبين اعتباره ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب السوري، الصيغة التي استخدمتها فرنسا وأرقتها بتعيين مندوبها السامي. إن تباين الموقف وتخطئه على المستوى الغربي والذي انعكس تبايناً في مواقف أعضاء الجامعة العربية من الائتلاف يبين مدى صعوبة الوضع الذي يمر فيه العدو ودرجة تأزمه وغياب حلول واضحة لديه للأزمة السورية.

ولا تزال المعارضة غير الوطنية، على الرغم من «إبر الفيتامين» متعثرة وعاجزة عن حيازة ثقة واحترام السوريين أي كانت آراؤهم السياسية.

على الضفة المقابلة جاء مؤتمر طهران ليعبر عن وحدة إرادة الأصدقاء الدوليين بالإصرار على الحل السياسي والحوار مخرجاً من الأزمة، وليؤكد على تشدد الأصدقاء في ضرورة فتح طاولة الحوار رغم إرادة المتشددين الداخليين في الطرفين..

كل ما حملته الأزمة السورية خلال عشرين شهراً وما حملته العديد من أطرافها من ضبابية وعدم وضوح في الهدف وكذلك «الربيع العربي» جميعه وقف أمام ساعة الحقيقة مع بداية العدوان الصهيوني المتواصل على غزة منذ أكثر من أسبوع، وجاء رد المقاومة الفلسطينية النوعي ليعزز المقاومة خياراً استراتيجياً ووحيداً لتحرير فلسطين وكل الأراضي المحتلة، وما يفرضه ذلك على الحركات الشعبية في العالم العربي من إعادة ضبط ليوصلتها بحيث تتخلص من شوائب الثورة المضادة من خلال صهر القضية الوطنية وقضية التغيير الجذري الداخلي في بوتقة واحدة، ويأتي هذا العدوان الجديد ليضع الجميع بما فيهم أولئك الذين استلموا «سلطاتهم الثورية» حديثاً أمام مسؤوليتهم الوطنية ليظهر الغث من السمين وليتوضح الخيط الأبيض من الخيط الأسود..

على المستوى الداخلي:

تصاعد العمل على اتجاه التفتيت والإحراق الداخلي وتجلي ذلك بحوادث رأس العين وريف حلب، الأمر الذي ترافق مع ظهور علني لتنظيمات تكفيرية نادت بإمارات إسلامية في سياق المخطط التفتيتي نفسه.

لكن ظهور مثل هذه التنظيمات التي تحوي بنيتها العديد من غير السوريين وإعلانها لتمايزها عما سواها من شأنه تعميق الفرز بين المسلحين السوريين والمسلحين غير السوريين، الأمر الذي سيصب في خانة عزل هؤلاء وإبعادهم..

إلى جانب ذلك اشتدت ملامح الأزمة الاقتصادية وظهرت بشكل سافر في مسألة تأمين مادتي المازوت والطحين، والاشتداد الحالي لهذه الأزمة يعود بشكل أساسي لأسباب غير اقتصادية، أسباب أمنية وعسكرية.

ترافق ذلك مع استمرار تخلف أداء جهاز الدولة المأزوم عن تأمين مستلزمات ومتطلبات حل مشكلات الواقع السوري المتفاقمة.

نجم وينجم عن ذلك كله تصاعد شعور السوريين بخطورة الوضع، ويخلق لديهم، أكثر فأكثر، مزاجاً معادياً للعنف وممثليه، وللمتشددين والمزاولين، من كل الأطراف.

الخلاصة:

إن أزمة العدو تتعمق، ولا حلول واضحة لديه، والمتشددون من كل الأطراف يضعفون باستمرار وبسرعة متزايدة، ورغم ازدياد مظاهر التوتر على الأرض لكننا اليوم أقرب ما نكون إلى حوار حقيقي يفضي بدوره إلى الحل السياسي للأزمة السورية..

إن المطلوب اليوم هو توطيد وحدة إرادة المعارضة الوطنية خاصة في الداخل، ورفع درجة نشاطها وحركتها الداخلية والخارجية لقطع الطريق نهائياً على المعارضة غير الوطنية ومشروعها، والتحصين سريعاً - في هذا الإطار - لعقد مؤتمر جامع للمعارضة الوطنية وخاصة الداخلية، تحضيراً للاختراق السياسي الواجب تحقيقه على جبهة الحل السياسي، باتجاه التغيير الجذري الوطني والشامل.

والمطلوب أيضاً هو توسيع تمثيل المعارضة في الحكومة الائتلافية الحالية لحث السير باتجاه حكومة الوحدة الوطنية الشاملة التي يفرضها الواقع ضرورة وألوية في الحفاظ على سورية الموحدة أرضاً وشعباً.

هزيمة الصراط

تصريح الناطق الرسمي للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير حول العدوان على غزة

وفي ظل التصعيد الاسرائيلي فإن الموقف يتطلب التنسيق والتعاون بين كل قوى المقاومة على أساس برنامج وطني واضح وقطع الطريق على قوى المساومة والتخاذل، وعدم الرهان على قوى الاعتلال العربي أو حلفائهم الدوليين الذين كشفوا للمرة الألف عن موقفهم الداعم للكيان الصهيوني على طول الخط.

المشروع الامريكى الصهيونى بتصفية القضية الفلسطينية وشطبها من جدول الأعمال، أو في أحسن الأحوال تحويلها إلى مجرد قضية إنسانية وتهيب الجبهة بكل القوى الوطنية وعموم قوى التقدم والتحرر في العالم إلى التضامن مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني.

يتعرض قطاع غزة في فلسطين المحتلة إلى عدوان اسرائيلي جديد، سقط على إثره حتى الآن الكثير من الشهداء والجرحى بالإضافة الى قيادات نوعية في فصائل المقاومة. إن الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير إذ تدين هذا العدوان البربري، تؤكد على حق فصائل المقاومة في الرد، وتؤكد أيضاً أن المقاومة هي الخيار الوحيد في مواجهة العدوان ومواجهة

5

حول الفصل التعسفي من الجامعات

6

د. قدري جميل: استحالة الحل العسكري

8

غزة... ربيعها المقاوم

11

قوى الفساد تتكلم من وراء أرقام الموازنة

بلاغ من ائتلاف قوى التغيير السلمي

أعلن المكتب التنفيذي لائتلاف قوى التغيير السلمي عن انضمام ثلاثة قوى سياسية جديدة إلى صفوف الائتلاف، وهي: الحركة الوطنية الكردية للتغيير السلمي، وممثلاً: السيد علي أومري؛ التجمع من أجل الديمقراطية والتغيير السلمي، وممثله: السيد فاتن أتاسي، والسيد وجيه معروف؛ الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وممثله: الدكتور يوسف سلمان. المكتب التنفيذي دمشق في 21/11/2012

تحية لعمال تاميكو..



تتوجه جريدة قاسيون بتحية رفاقية لعمال شركة تاميكو التي تنتج ما يصل إلى 70% من حاجة سورية الدوائية، والتي تعرضت حتى الآن لعدة هجمات مسلحة أدت إلى تخريب وسرقة العديد من ممتلكاتها وتهريب عمالها وسرقة أموالهم وتهديدهم بالقتل، ولكن عمال تاميكو أصروا على الاستمرار بالقدوم إلى عملهم، وأعادوا إحياء الآلات وسيروا خطوط الإنتاج.. إن عمال تاميكو مثال حي على وطنية الطبقة العاملة السورية وعلى أن هذه الطبقة هي واحدة من أهم دعائم صمود سورية، ولذلك فإن على الجميع وفي مقدمتهم النظام تحمل مسؤولياتهم تجاه هذه الطبقة، وعليهم تحقيق متطلباتها وتأمين العيش الكريم لأبنائها، وتمكينها من الدفاع عن معاملها بكل ما يلزم ذلك.. تحية لعمال تاميكو، ولطبقة العاملة السورية..



الحركة النقابية ومهامها الراهنة

◀ محمد عادل اللحام

الأزمة الوطنية الراهنة التي فجرت التناقضات السياسية والاجتماعية والطبقية الكامنة في المجتمع السوري، وأظهرتها إلى السطح دفعت قوى المجتمع السوري إلى حراك سياسي اجتماعي غير مسبوق من حيث الاتساع، والعمق يقابله ضهور في دور القوى السياسية التي كانت من المفترض أن تقود الحراك باتجاه مطالبه التي بدأ بها، وهي مطالب مشروعة من حيث الأساس بغض النظر عن المآلات التي سار بها الحراك لأسباب كثيرة ليس مجال تناولها في هذه العجالة، ولكن ما يجب التأكيد عليه هو الدور الذي لعبته قوى الفساد في الدولة والمجتمع بتبني السياسات الاقتصادية الليبرالية التي لعبت الدور الأساسي في تجميع الحطب الذي أوقد الأزمة بكل تفاصيلها، وما زالت متقدة، لدخول عوامل إضافية خارجية وداخلية لها ارتباطاتها بالمشروع الإمبريالي الرجعي العربي الذي يريد ليس إسقاط النظام فقط بل يريد إسقاط سورية كجغرافيا وموقع سياسي، ومن هنا نفهم حجم الإصرار على إدامة نزيف الدم السوري بكل الوسائل والطرق السياسية منها والعسكرية، وهذا ما يجعل من الأهمية بمكان، الدور الذي من المفترض أن تلعبه القوى الوطنية في مواجهة القوى الداعية لإدامة الاشتباك، واستمرار نزيف الدم السوري داخل النظام وخارجه، وفي مقدمة تلك القوى الحركة النقابية التي تملك رصيذاً تاريخياً مهماً في النضال الوطني، والدفاع عن الوطن منذ نشأتها الأولى التي كانت في خضم المعارك الوطنية التي خاضها شعبنا في مواجهة الاستعمار الفرنسي.

إن هذا التاريخ المجيد، والمحترم يؤهل الحركة النقابية للعب دور متقدم في إيجاد مخرج آمن، سلمي للأزمة إلى جانب القوى الوطنية، والاجتماعية التي تسعى في حراكها السياسي لتأمين المناخ من أجل البدء في العملية السياسية والحوار الواسع بين القوى المختلفة التي ترى في الحوار مخرجاً حقيقياً للأزمة يؤمن الحفاظ على الوحدة الوطنية وعلى وحدة البلاد كجغرافيا، وهذا يتطلب من الحركة النقابية إعادة توليف عملها على أساس ما تتطلبه المهمة الحالية التي تحدثنا عنها مستفيدة من التنوع الواسع الاجتماعي والسياسي في صفوفها، وفي مقدمة العمل المفترض القيام به الدفاع عن المواقع الإنتاجية التي تتعرض لهجمات مستمرة من المجموعات المسلحة مما يتسبب بتعطيل لهذه المنشآت وبالتالي تكون الخسائر مضاعفة للاقتصاد الوطني وللعمال الذين لا مورد رزق لهم سوى عملهم في هذه المنشآت، ولهذا فإن العمال لهم مصلحة حقيقية في الدفاع عن مكان عملهم، ويحتاجون لمن يؤازرهم في مهمتهم الوطنية هذه، والأولى بهذا الحركة النقابية باعتبارها ممثلة الطبقة العاملة والمدافعة عن حقوقها، وضرب المثل أمام العمال في التضحية والدفاع عن المنشآت الإنتاجية، سيلعب دوراً مهماً في شد عضد العمال من أجل الدفاع عن مكان عملهم، وسيؤكد للعمال باللموس أن النقابات الممثل الحقيقي والمدافع الفعلي عن الاقتصاد الوطني وحماية الوطن التي أرادت قوى الفساد التفریط به من خلال تبنيها للسياسات الاقتصادية الليبرالية، وللغف الذي يجعل نزيف الدم مستمراً، وهنا لا فرق بين قوى الفساد في الداخل والأخرى التي في الخارج لأن برنامجها الاقتصادي والسياسي قائم على الارتهان للخارج والاستيلاء على الثروة في الداخل، وهذا يعني أن الأزمات الاجتماعية المستعصية لن تحل، بل ستزداد استعصاءً مما يتطلب أوسع مواجهة مع قوى الفساد والنهب، وسد المنافذ التي عبروا منها وأشعلت الداخل تحت شعارات ظاهرها غير باطنها الغاية منها تجيش الفقراء المكتوبين بنار الفساد والنهب، بالضد من مصالحهم الحقيقية التي خرجوا من أجلها في بداية الحراك الشعبي السلمي.

إن الظروف الموضوعية للحوار بدأت تتضح بسبب وصول الحل العسكري بالاتجاهين إلى مآزق حقيقي لا مخرج منه سوى بالحوار الوطني الذي يحتاج فيها إلى جهود القوى الوطنية بما فيها الحركة النقابية التي يجب أن يتطور دورها، وفعاليتها بما يتناسب مع المخاطر المحدقة بالوطن. ■■

في التقرير الاقتصادي المقدم للمجلس العام:

الخلل في التركيب الهيكلي لعملية التنمية برمتها



إن آلية التطبيق وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية في السنوات الماضية لم تكن تراعي ترتيب الأولويات وتطور الاقتصاد والمجتمع السوري، فانعكس ذلك سلباً على الجانب الاجتماعي لعملية التنمية وتشوها قطاعياً هيكلياً في بنية الاقتصاد السوري، وفشلت الحكومات المتتالية منذ عام ٢٠٠٥ بالوقت ذاته من تحسين المؤشرات الاجتماعية، وأهمها مؤشرات البطالة والفقير والتعليم والصحة، ومؤشر عدالة توزيع الدخل القومي، التي كانت وما زالت متردية حتى اليوم، بل تراجعت أكثر نتيجة الأوضاع الأمنية الحالية.

إلى جانب المغالاة الليبرالية غير الواقعية وبالاعتقاد بحتمية الاندماج (المتسرع والمنفعل) بالاقتصاد العالمي (وليس الانفتاح الإيجابي الفاعل)، وبأولوية الاهتمام بالجانب المادي لعملية التنمية، ولو كان ذلك على حساب تراجع الجانب الاجتماعي، وتحجيد للدور الاقتصادي والإنتاجي للدولة، الذي أقرض بدوره تراجعاً في الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع العام وفشلاً في جميع محاولات إصلاحه (بل تعمداً في عدم إصلاحه). وكل ذلك هو نتيجة حتمية لتلك الفلسفة التي كانت تقود عملية التنمية خلال الخطة الخمسية العاشرة.

لذا فإن واقع المرحلة الحالية اليوم هو نتاج مجموعة من العوامل المتشابهة التي زاد في تعقيدتها التطبيق المشوه للامتوازن لنهج اقتصاد السوق الاجتماعي، عدا عن تداعيات

أزمة الغذاء العالمية وارتفاع أسعار النفط عام (٢٠٠٧) وانفلات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها المستمرة منذ عام (٢٠٠٨)، مروراً بما رافقها من ظروف جوية ومناخية غير مؤاتية، وانتهاءً بالظروف والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية الاستثنائية التي يشهدها القطر اليوم. وفي هذا الإطار يقتضي التنويه إلى الآثار والمنعكسات السلبية الناتجة عن الحصار الاقتصادي والعقوبات التي تأثر وسيبأثر بها القطر على المديين القصير والمتوسط، ويجب عدم التقليل من شأنها ومن اتساع أذاها، وبالتالي لا بد من اتخاذ كل ما يلزم لمحاصرته في أضيق الحدود على الرغم من محدودية خسائرها المادية المباشرة، إلا أن المتعلق منها بالطيران والسفر والتحويلات المالية تشكل عامل إرباك للنشاط الاقتصادي

والاجتماعي، وترفع التكلفة وتكلف المزيد من الوقت والإجراءات، وخاصة في إنجاز المعاملات وصفقات التجارة الخارجية مع معظم الدول العربية والأجنبية. ففي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لا بد من الإشارة إلى أن نسب النمو ليست كافية في ظروف القطر العربي السوري، نظراً لارتفاع معدل النمو السكاني وبسبب ارتفاع المعدلات الحقيقية للتضخم لوجود فرق بين المعدلات الرسمية المحسوبة أو المتوقعة للتضخم والمعدلات الحقيقية، كما إنها ليست مرضية (من جهة أخرى) لأن الاستقراء السليم والموضوعي للواقع يشير إلى أن الإمكانيات والطاقت المادية والبشرية للاقتصاد والمجتمع السوري تسمح بنسب نمو أعلى فيما لو أحسن تنظيمها واستغلالها والاستفادة منها بشكل أكثر تدبيراً ورشداً

رد من الشركة العامة للبناء والتعمير في اللاذقية..

توصية اللجنة الاقتصادية يثبت ما ذهبنا إليه

ورد إلى «قاسيون» الرد التالي من إدارة الشركة العامة للبناء والتعمير في اللاذقية، يتضمن توضيحاً من الإدارة على ما جاء في المادة التي نشرتها حول تأخير رواتب عمال الشركة العامة للبناء، وهذا نص الكتاب: «إلى جريدة وموقع قاسيون الإلكتروني».

إشارة للمقال المنشور على موقعكم في قسم محليات تاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ تحت عنوان بعد طول الانتظار..

عمال الشركة العامة للبناء سينالون رواتبهم. فنحن إذ نشكر لكم جهودكم الصادقة وحرصكم الأكيد واهتمامكم بهموم الإخوة العاملين إلا أننا نود أن نبين ما يلي:

«لا يتسجم العنوان مع مضمون مقالكم أعلاه، حيث أن العنوان يوحي بوجود عجز بتسديد الرواتب خلال الشهور الخمسة الماضية بخلاف الواقع الفعلي حيث أن الشركة، وبالرغم من الظروف الاستثنائية التي يمر بها بلدنا الحبيب سورية، إضافة إلى توقف العمل بشكل شبه تام بعدد من الفروع الكبيرة في بعض المحافظات بسبب الظروف الأمنية السائدة، فإن الشركة وطيلة الأزمة (أي خلال حوالي سنتين) قد تابرت على تسديد الرواتب، ولكافة العاملين في كافة فروعها بشكل شهري وانتظام بدون أي انقطاع (باستثناء فرع دير الزور خلال الشهرين الماضيين نتيجة الحالة الأمنية في المحافظة) من تمويلها الذاتي، ومن صرف كشوف أعمالها المنفذة لدى الجهات العامة، إضافة إلى السلف التي حصلت عليها الشركة بموافقة السيد رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية بمنح سلف مالية من الخزينة العامة على كشوف الأعمال المستحقة للشركة على بعض الجهات العامة، وغير المصروفة لأسباب مختلفة أو على كشوف الأعمال التي ستنفذ لاحقاً، وبالتالي فإن هذه السلفة متوجبة السداد، بحيث تقوم الشركة بتسديدها فور صرف مستحقاتها وتوفر السيولة المالية لديها.»

وحتى لا نتهم أن العنوان لا يتسجم مع مضمون المقال فإن كل ما أثير في المادة كان على طاولة رئيس مجلس الوزراء، وأنتم أيضاً أشرتم لذلك، وبالتالي ما يهمننا وبهمكم في الوقت ذاته مصلحة العمال والدفاع عن حقوقهم في هذه الظروف الصعبة. ■■

نرجو وضعنا تحت تصرف شركتكم أو تحت تصرف شركة مصفاة حمص

وجه العاملون في حقل دائرة الثورة كتاباً إلى المدير العام للشركة السورية للنفط لإصافهم عبر «قاسيون» حيث طالبوا من خلاله بمايلي:

نظراً للوضع الأمني المحيط في حقل الثورة، ووجود الحفارات في مناطق غير آمنة علينا، إضافة إلى عدم وجود طريق آمن للوصول إلى مكان عملنا، وتهديد مباشر من بعض المسلحين، حيث تم الهجوم على الحقل من المسلحين وعلى مواقع العمل أيضاً، و تم خطف بعض العمال من الحفارات والمحطات وأخذ عدة

وعقلانية في ظل عمل مؤسساتي نزيه ومبدع وخلاق، لذا فإن الكثير من الاقتصاديين يعتقدون أن تحقيق نسبة نمو (٨٪) على الأقل أمر ممكن من جهة أولى، ولازم، بل ضروري من جهة ثانية.

أما المآخذ الأخرى على نسب نمو الاقتصاد السوري خلال السنوات الماضية فيتعلق بعدم التوازن التنموي الجغرافي بين المدن والريف من جهة وبين محافظات ومدن وبلدات ومناطق القطر المختلفة من جهة أخرى، وبالتالي عدم عدالة المؤشرات التنموية وهذا إن دل على شيء فهو يدل بشكل واضح ليس فقط على خلل في التخطيط التنموي، بل يشير (وهو الأهم) إلى خلل نوعي في التركيب الهيكلي لعملية التنمية برمتها.

أما في قضية ضعف الطلب الفعال وضيق السوق الداخلية فيمكن تجسيد ذلك بما يلي:

١. ضعف القوة الشرائية للشرائح الأوسع الدخل القومي.

٢. التضخم (الزاحف) والارتفاع المستمر للأسعار، ما يعني مزيداً من ضعف الطلب وضيق السوق، ولارتفاع الأسعار هذا، أسباب موضوعية، وأسباب أخرى (غير موضوعية)، أهمها الدور الذي يلعبه (احتكار القلة) في سورية منذ عدة عقود، وخاصة لأهم المستوردات من السلع الضرورية والغذائية والعلفية ومواد ومستلزمات البناء.

٣. انخفاض وتيرة الصادرات إلى الأسواق الخارجية لأسباب عديدة تتعلق بالوضع السياسي والأمني الراهن، والتي تزيد من إضعاف الطلب في السوق. ■■

من الأرشيف العمالي

الكل ينظر... ويصمت!

◀ أبو فهد

قيل لنا إن هناك شركات خاسرة تكلف الاقتصاد الوطني مبالغ باهظة ووجودها عبء على الوطن والقضية الوطنية برمتها. وهذه الشركة الأولى من بين خمس وعشرين شركة أخرى لا يمكن إيجاد حلول لأوضاعها، ولابد من استخدام مبيض الجراح لإنقاذ الوضع، والغريب في الأمر أن الجميع أصيب بالدوار ولم يستطع أحد أن يجاهر بالحقيقة، ينظر العاملون لما حولهم بذهول، ألم يكونوا في يوم من الأيام بشركاتهم هذه أحد الدعائم الأساسية لاقتصادنا الوطني ألم تنتج هذه الشركات في الفترات العصيبة وتقدم لهذا الوطن.

الكل ينظر ويصمت، البعض يخشى أن يقول الحقيقة والبعض الآخر يخشى الحقيقة نفسها.

لقد قالوا إنها خاسرة ولكنهم لم يذكروا الأسباب الحقيقية لخسارة هذه الشركات.

إذا كنا صادقين في محاولتنا لإصلاح اقتصادنا الوطني علينا أن نضع يدنا على الجرح مباشرة.

أليس تخلف القوانين سبباً؟ أليست الأدوات الفاسدة سبباً؟ أليست سياستنا الاقتصادية والمالية والتسويقية والضريبية سبباً؟ أليست الارتجالية في وضع الخطط الإنتاجية سبباً؟ فإذا كانت كل هذه الأمور قد ساهمت جميعها في الوصول إلى هذه النتائج فمن يتحمل المسؤولية؟

العمال أم الجهات الوصائية التي لم تستطع أن تعالج مشاكل هذه الشركات في بدايتها، بل كانت تساهم وبأشكال مختلفة بعرقلة تطورها وذلك ببساطة لأن البعض في هذه الجهات الوصائية لم تعد له مصلحة في وجودها واستمرارها فمثلاً ألا يوجد من له مصلحة باستيراد الزيوت التركية؟

ألم يشارك بعض القائمين في هذه الجهات بإنشاء صناعات مماثلة لصناعة هذه الشركات مع القطاع الخاص وعلى قانون الاستثمار بدعوى إعطاء القطاع الخاص دوراً مباشراً في بناء الاقتصاد الوطني... ■■

إننا نستغرب كيف يمكن أن نقوم بإصلاح اقتصادي بالأخذ بالنتائج وليس بالأسباب التي أوصلت قطاعاتنا الإنتاجية إلى ما وصلت إليه.. اليوم هناك أخطار جديدة ليس على اقتصادنا الوطني فحسب بل على سيادتنا الوطنية والذي نراه ونلمسه اليوم هو البداية لقد نجحوا بإقناع البعض بإغلاق بعض شركاتنا وسيعملون على إقناعهم بإدارات أجنبية لشركات أخرى بدعوى أننا لا نستطيع إدارة هذه الشركات فالخبرات الأجنبية لديها من الكفاءة ما يلزم للنهوض باقتصادنا الوطني وجل ما نخشاه أن يقولوا لنا يوماً أنتم لا تستطيعون إدارة بلادكم فلنجلب لكم إدارة أجنبية لتدير شؤونكم.. وهنا يصلون إلى مبتغاهم.. فسورية كانت دائماً الشوكة في صدر وهم فعلينا أن ننتبه قبل أن ينطبق علينا المثل أكلت يوم أكل الثور الأبيض.. ■■

الخطط الاستثمارية في موازنات الدولة قبل رفع الإنفاق الاستثماري

ماذا حققت الخطط وأين صرفت الأموال؟

◀ نزار عادلة

لم يخفض الإنفاق الاستثماري في موازنة العام القادم، بل إن تخفيض هذا الإنفاق بدأ منذ العام ١٩٩٥ والذي يطالع أرقام موازنات الدولة منذ العام ٢٠٠٦ يكتشف تغييراً مهماً في التركيب الهيكلي للإنفاق العام يتضمن تراجعاً عن الدور التنموي للدولة.

إن هذا التراجع في دور الدولة التنموي أدى إلى ما نشهده الآن من بطالة تتفاقم عاماً بعد عام والذين كانوا يراهنون على القطاع الخاص، الوقائع أمامهم الآن حيث تأكد بأنه ليس قادراً في ظروفه وطبيعة رساميله وهياكلها ومصادرها على ردم الفجوة الاستثمارية أو الوفاء بمتطلبات تحسين معدل الاستثمار والمستهدف في الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشرة، وهذا ما انعكس سلباً أيضاً على إمكانيات خلق فرص عمل جديدة في سوق العمل بما يتناسب مع عرض العمل سنوياً وهو محدود بـ٢٥٠ ألف إنسان، يضاف إلى ذلك ما خلفته الأحداث الجارية في سورية والتي أدت حتى الآن إلى تسريح عشرات الآلاف من العمال في شركات ومؤسسات القطاع الخاص.

لماذا التخفيض

رصد مشروع موازنة العام القادم ٢٧٥ مليار ل.س اعتمادات الإنفاق الاستثماري بانخفاض وصل إلى ١٠٠ مليار ل.س مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٢ الاستثمارية. الأحداث الجارية في سورية تستدعي تعزيز ودعم وضع الاستثمارات في القطاع العام وأن تعود الدولة إلى دورها الاقتصادي خصوصاً في هذه المرحلة، ومازلنا نتذكر دور شركات ومؤسسات القطاع العام في حرب تشرين ١٩٧٣ وإبان الحصار الاقتصادي على سورية في ثمانينيات القرن الماضي من ناحية تأمين كل المستلزمات الحياتية والمعيشية للمواطنين وأذكر هنا دور شركة الإطارات. القطاع العام لعب دوراً أساسياً في ترسيخ الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولعب دوراً محورياً في البناء والإعمار وبناء القاعدة المادية لسورية وهذا بلا شك يستدعي زيادة الإنفاق الاستثماري ل تخفيضه.

خطط ولكن

الانفاق استثماري ليس لإقامة مشاريع جديدة أو لاستبدال وتجديد لأن الأموال المخصصة لا تكفي لإصلاح آليات شركة واحدة وهي تنفق وتهدر بلا جدوى دون مساءلة أو محاسبة، أيضاً الشركات التي لا تنفذ خطتها لا تتم مساءلتها أو محاسبتها.

ومازلت أذكر اجتماع وزير الصناعة عام ٢٠٠٩ مع مدراء المؤسسات الصناعية حول تتبع وتنفيذ الخطط الاستثمارية حيث فوجئ وزير الصناعة بمعدلات التنفيذ خلال النصف

أجهزة عديدة في سورية تمارس دوراً رقابياً على شركات ومؤسسات القطاع العام، تتقصى المعلومات عن المؤسسات الإنتاجية وتحاول من خلال تقاريرها التي تعدها في ضوء ما وصل إليها من معلومات بغض النظر عن أهميتها أن تمارس دورها الرقابي. ولكن ليس على جودة الإنتاج أو الخسارة وأسبابها أو عن الهدر ومسبباته وإنما عن قضايا يومية تتعلق بقضايا هامشية صغيرة كمنح مكافأة لعمال أو منح حوافز أو غياب السيارة لمدة ربع ساعة زيادة عن الوقت المقرر. وقد انعكس هذا سلباً على قرارات الإدارة وعلى أداء العاملين (فعل ورد فعل إرضاء ومحسوبيات..) ويجري التحقيق أحياناً مع أشخاص لم يكونوا مسؤولين عما حدث، وبذلك تفتقد الغاية الرقابية دورها الأساسي، وهو منع الخطأ قبل وقوعه ومحاسبة المسؤولين عنه مباشرة.

الأجهزة المسؤولة

المؤسسة الصناعية وهي وسيط بين الوزارة والشركة. - الجهاز المركزي للرقابة المالية - الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

الوزارة. - اللجنة الاقتصادية في القيادة. - التنظيم الحزبي. - التنظيم النقابي. - اللجنة الإدارية. - المجلس الإنتاجي. - الرقابة الداخلية في الشركة. - الأجهزة الأمنية.

بالإضافة إلى أجهزة أخرى كالشبية والمرأة العاملة وغيرها رغم وجود هذه الأجهزة، لم نجد تقريراً رقابياً تحدث عن محاسبة المواد والتكاليف، عن الهدر من الإدارات، عن العمولات والمحاصصة في الشركات الإنشائية مع القطاع الخاص. عن العقود في الشركات الصناعية والتي هي أساس الفساد الكبير والتي تتسبب في هدر المليارات عن الخلل القائم بين شركات القطاع العام والمؤسسات الصناعية النوعية والتسويقية في القطاع العام أيضاً.

لو أن جهة واحدة أخذت دورها بشكل كامل لتوقف الخلل وتوقف الهدر وتوقفت السمصرة وتوقف التحاليل على القوانين والأنظمة.

مؤسسات ولكن!!

في العدد ٥٧٦/٢٠٠٧ تناول م. إبراهيم الأحمد المؤسسة الصناعية النوعية وهي المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية والتي تتوسط هذه المؤسسة العلاقة بين وزارة النفط والشركة التابعة لها، الهدر، النهب، الخلل العام وقد وضع الأحمد



الأول من العام، بلغ معدل التنفيذ في المؤسسة العامة النسيجية ١١٪ والمؤسسة الغذائية ٦٪ والهندسية ٨٤٪ والكيميائية ٥٦٪ والأسمنت ٣٨٪ والسكر ٣١٪ وحلج وتسويق الأقطان ٤٧٪ والتبغ ٣٤٪ وكان إجمالي نسب التنفيذ لكامل الجهات التابعة لوزارة الصناعة ٥٥٪، أما نسب التنفيذ في هيئة المواصفات والمقاييس فكانت ١٪ ومركز الاختبارات والأبحاث ٤٤٪ ومركز تطوير الإدارة والإنتاجية صفر ومجمعات التدريب المهني ٥٧٪ والمعاهد المتوسطة ١٠٪ ومديريات الصناعة ١٨٪.

الخطة الإنتاجية

قد نغفر للمؤسسات وللشركة عدم تنفيذها خطتها الإنتاجية وذلك لأسباب عديدة منها مثلاً:

في شركات الغذائية سوء مواصفات بذور القطن الموردة من مؤسسة حلج وتسويق الأقطان وسوء مواصفات الحليب الخام المورد سواء من المباقر أو الجمعيات الفلاحية حيث ارتفاع الحمولة الجرثومية.

استمرار المنافسة بالأسعار في السوق وخاصة لمنتجات الألبان نتيجة وجود الورشات التقليدية ومعامل القطاعين الخاص والمشتك والتي تتمتع بمرونة كبيرة في السوق وعدم الالتزام بالمواصفات.

قدم الخطوط الإنتاجية مثال: ألبان دمشق وحلب اعتماد شركات الكونسروة على المحاصيل الزراعية المرتبطة بالظروف المناخية والتي تتباين من عام لآخر وخاصة موسم البندورة. وبالرغم من قدم الخطوط الإنتاجية فإن هذه الخطوط لا تعمل بكامل طاقتها المتاحة لعدم كفاية المواد الأولية أولاً. وصعوبة عمليات التسويق ثانياً، بالإضافة إلى عدم توفر السيولة المالية لتأمين مستلزمات الإنتاج.

الخطة الاستثمارية

الضعف في التنفيذ يؤدي إلى تواضع الأداء ولا سيما فيما يتعلق



بالتوظيف والإنتاج والمبيعات.

زيادة الاستثمارات تؤدي إلى تحسين إنتاجية رأس المال أولاً، والعمالة ثانياً من خلال رهد الشركات بتكنولوجيا حديثة ومواكبة لحاجة السوق واستجابة لمتطلبات المنافسة مع إنتاج الأسواق العالمية وزارة الصناعة كانت تشكو من قلة الاعتمادات التي رصدت في الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشرة للقطاع العام الصناعي.

اتحاد العمال كان ولا يزال يطالب بزيادة الاستثمارات ويقول إن الخطة الخمسية العاشرة خصصت ما قيمته (٢١/ مليار ل.س لإصلاح القطاع العام، ويسأل هل يكفي هذا المبلغ بقيمته الحقيقية وليست الاسمية.

أي بعد خصم معدلات التضخم منها، هل يكفي للنهوض بالصناعة في القطاع العام وتطويره تكنولوجيا وتحديثه إنتاجياً.

قديم وجديد

يقترح اتحاد العمال في هذا الصدد:

وضع خطة متكاملة للاستبدال والتجديد ورصد الاعتمادات اللازمة لذلك، ومنح مجالس الإدارات الصلاحيات الكاملة لتنفيذ هذه الخطط وخاصة ما يتعلق بالترف بالفوائض الاقتصادية للوحدات المختلفة.

تركيز الاهتمام على تحسين المستوى التكنولوجي في الوحدات الاقتصادية والاستفادة من المؤسسات البحثية والجامعات السورية. رهد الشركات والمؤسسات بكوادر فنية عالية التأهيل ومنحها الحوافز الكافية من أجل تكوين وحدات البحث العلمي.

إعادة دراسة العلاقة بين وحدات القطاع العام ووزارة المالية ومنح هذه الوحدات الاستقلالية.

هوة عميقة

الواقع يقول إن هناك هوة بين ما يطالب به اتحاد العمال حول زيادة الاستثمار لدعم القطاع العام وبين ما يخصص من

تحقيقات

استثمار وبين ما ينفذ من الشركات.

وهنا لن نسأل الحكومة عن أسباب خفض الاستثمار لأن أجوبتها معروفة وأجاب عنها وزير المالية ولكن نسأل المدراء:

ما هي الأسباب التي تعيق تنفيذ الخطط الاستثمارية؟ ولكن قبل ذلك نسأل وزارة الصناعة:

لماذا تبقى الوزارة مؤسسات وهيئات نسب تنفيذها صفر أو ١٪. الجواب واضح:

أنشئت المؤسسات قبل أكثر من أربعين عاماً وبقي دورها حلقة وسيطة بين الشركات والوزارة تعقيد مشاكل الشركات وروتين وبيروقراطية وترهل إداري ومكاسب غير مشروعة في حين كان يجب أن يكون دورها: العمل على تطوير وتحسين المنتج والإقلال من الاعتماد على الاستيراد وإيجاد بدائل محلية ورفع الإنتاجية وتخفيف الهدر من خلال تشديد الرقابة وتوطين التكنولوجيا.

أين ما استثمار؟

إذا كنا نبيكي على ضعف الاستثمارات، هل سألت المؤسسة إدارة شركة:

أين صرفتم المخططات وهل تم التوثيق في العقود والمناقصات؟ خبير اقتصادي يقول في هذا الصدد:

الخطة الاستثمارية في مؤسساتنا هي كذبة كبرى وهي مجال رحب وواسع لصرف الأموال على التجار والمتعهدين ولشراء الولاعات. وإذا كانت الخطة الاستثمارية صفرأ يعني أن وضع الشركة بخير ويجب أن تكافأ إدارة الشركة إذا كانت طبعاً المخصصات المالية موجودة.

خطة استثمارية بـ٤٠ مليون لإحدى الشركات تصرف ليس على التطوير والتحديث وإنما في تعهدات بلا معنى.

رئاسة الوزراء تطالب بصرف المخصصات، ولكن هل سألت جهة ما هو مردود الخطة الاستثمارية وكلما تدنت الخطة الاستثمارية كانت الأوضاع أفضل، يهدم بناء ويقام غيره. مشاريع خلبيةدون مشاريع استثمارية شركة معينة مخصصاتها ٤٠٠ مليون وهي بيد الوزير وعشرات المتعهدين يتزاحمون في المؤسسة والوزارة لشراء العقود.

لماذا لاتسألون؟

إذا خصص لهذه الشركة ١٠ مليون ل. فمن المفروض أن تكون هناك زيادة في الدخل مليون ل.س مع تعيين عمال وتحسين في الإنتاج.

وهنا أسأل الجهات الوصائية:

لماذا لا تسألون عن سنوات سابقة ماذا حققت الخطط وأين صرفت الأموال؟

الخطط الاستثمارية في المؤسسات والشركات أفسدت قطاعا كبيراً من العاملين في القطاع العام.. مدراء وكوادر فنية وعمالاً وتجاراً وسماصرة ومازالت تقسد في غياب المحاسبة والمساءلة. ■■

مؤسسات صناعية تحمي أساطين الفساد في شركات القطاع العام وتشارك في نهب المال العام

هذه الأسمدة قدر سعرها للشركة الإنتاجية أقل من سعر المصرف الزراعي وأقل أيضاً من المبيع للقطاع الخاص والنتائج: خسارة الشركة ٦٠٠ مليون ل.س والمثير أيضاً أن خط الزجاج صيني لم يتم إنشاؤه حتى الآن.

الفساد الأكبر

أجبرت شركة الأسمدة على إفراض معمل زجاج دمشق مبلغ ٨٠٠ مليون ل.س في بداية عام ٢٠٠٨ وحتى تاريخه لم يسدد هذا المبلغ.

وبين يدي العقد رقم ١١٣ تاريخ ٢٠٠٨ بين الشركة العامة للأسمدة من جهة ومكتب الليث للتجارة والنقل في العراق يلتزم المكتب بتوريد مائة ألف طن من مادة الكبريت الخام بسعر ٣٩٠ يورو لطن الواحد واتفق على المواصفات وقيمة العقد بالكامل/٣٩/ مليون يورو وعقد آخر رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٩ بين شركة الأسمدة وشركة «شياركو» لتلزم الأخيرة بتوريد كمية ١٠٠ ألف طن متري من مادة الكبريت المحب والقيمة الإجمالية للعقد ١٢,٥٠ مليون يورو على أساس سعر الطن ١٢٥ يورو.

وعقود أخرى عديدة

المثير هنا أنه تم رفض /٢٢/ طناً من العقد الموقع من مكتب الليث لأنها مخالفة كلياً للمواصفات وتم رفع دعوى قضائية من جانب شركة الأسمدة إلا أن هذه الكمية وضعت في العراء مما أدى إلى تلوث نهر العاصي البحرية والمياه الجوفية.

الأسعار أضعاف السعر العالمي والكبريت الذي استجر في العراء

والسؤال: ما هي حاجة الشركة إلى هذا الكبريت؟ المهم توقيع العقود والسمسرة لأن الكبريت في العراء.

بعض الجهات الرقابية قدمت تقاريرها ولكنها حفظت في الأدرج لقاء رشاي وتهديدات ومازال النهب مستمراً، ومازالت المؤسسات الصناعية النوعية تمارس دورها، في التستر على الفساد وفي نهب شركات القطاع العام ألا يدعو الواقع إلى دراسة واقع هذه الشركات وإعادة النظر في عملها؟ ■■



الكمية نفسها ٨٠٠ ألف طن وأضيف فضائخ أخرى سبق أن أشرنا إليها في قاسيون أيضاً. تم الإنفاق بين مؤسسة الصناعات الكيماوية وشركة الأسمدة من جهة وشركة «لاسكو اللبنانية» على توريد وتركيب وتشغيل معمل متكامل لإنتاج الزجاج المسطح بطريقة التعويم «فلوت» على أن تقوم شركة الأسمدة بتسليم «لاسكو» أسمدة نوع يوريا وسوبر فوسفات الثلاثي بقيمة إجمالية تقدر بـ ٤٧٣، ٢٢ مليون يورو والمعادل نسبة ٥٠٪ من قيمة التوريدات الخارجية ووفق محضر الاتفاق في المادة الثالثة يتم تسليم الأسمدة إلى شركة «لاسكو» بناء على كتاب صادر عن المصرف التجاري السوري ويتم الإنفاق بين شركة الأسمدة المسلحة وشركة «لاسكو»

إلى شركة الأسمدة.

دفعة نقدية بقيمة ١٥٠ مليون ل.س تسدد عند بدء تسليم شركة «لاسكو» أول دفعة أسمدة. دفع نقدية لا تقل عن ٧٠٠ مليون ل.س تسدد في بداية عام ٢٠١١.

أبطال هذه الصفقة المشبوهة كل من وزير صناعة سابق ومدير المؤسسة والمدير المالي في المؤسسة ومدير عام الزجاج ومدير شركة الأسمدة. وألزمت شركة الأسمدة بتسديد مبلغ مليار وخمسمائة وعشرين مليون ل.س على شكل سداد إلى شركة لاسكو تسديداً لثمن نصف معمل زجاج دمشق

هذه المؤسسات

اتصل مدير عام شركة تخفيف البصل بوزير الصناعة آنذاك وأخبره بما جرى، طلب منه الوزير الحضور إلى دمشق فوراً لمراسلة المدير المصري وطلب عروض أسعار، وفعلاً تم ذلك وتم بيع كامل الإنتاج بسعر يتجاوز الـ ٣٥٠٠ مارك ويعد ذلك أعطى الوزير الصلاحية لمدير معمل البصل في سورية ببيع الإنتاج مباشرة من قبله دون أن تتدخل المؤسسة.

طبعاً لم يحاسب أحد في المؤسسة ولم تتم مساءلة الإدارة عن هذه السرقة العلنية التي تمت خلال سنوات طويلة كان من نتائجها إيقاع الشركة في عجز مالي واغتهاء إداريين ليس لهم علاقة بواقع العمل والإنتاج إلا السمسرة على حساب القطاع العام في الاستيراد والتصدير.

آنذاك سألت وزير الصناعة: لماذا لا تتم محاسبة هؤلاء وغيرهم من أساطين الفساد؟ قال: لا أستطيع محاسبة أحد وأعرف تماماً بأن الفساد يعيش في أكثر الإدارات.

مؤسسة أخرى

أشار المهندس إبراهيم الأحمد في قاسيون إلى شركة سلعاتا اللبنانية كيف تستورد من شركة فوسفات سورية ٨٠٠ ألف طن سنوياً خام وتقوم بتصنيعه وبيعه إلى الشركة السورية بأرباح تفوق أرباح الشركة السورية، تستورد سورية من سلعاتا

تفجير غادر وضحايا ابرياء



هاتف القرية والذي يحتاج إلى أكثر من خمسة ملايين ليرة سورية تقريبا» للصيانة ومقر المصرف التجاري السوري الذي انتهى بالكامل ولم يعد يصلح للعمل نهائياً، وصهرج الإطفاء الذي كان متوقفاً بالقرب من مكان الانفجار أصبح مدمراً بالكامل ويحتاج لصيانة كاملة ومبالغ كبيرة، بالإضافة إلى ما ذكر فهناك الأضرار المادية بالأموال الشخصية لسكان المنطقة التي تقدر بمبالغ كبيرة وباهظة.

الغريب بالموضوع أن الطرفين اكتفيا بإلقاء المسؤولية على الطرف الآخر فهل يعقل أن سيارة محملة بكمية كبيرة من المتفجرات تصل الى هذه المنطقة بعد مرورها على حواجز رئيسية تؤدي الى الداخل دون الكشف والتفتيش فيها، فلمصلحة من زعزعة الاستقرار النسبي في هذه المنطقة وتفجير الأوضاع وهذا الوال هو ما ينبغي الإجابة عليه من قبل كل القوى الشريفة و الحريصة على الدم السوري إن مثل هذه التفجيرات يؤكد مة أخرى ضرورة البحث عن حل سياسي وحقق الدماء السورية.

لكن ما حدث يوم الثلاثاء بتاريخ ١٣/١١/٢٠١٢، قد قلب هدوء وموازين هذه المنطقة وجهود أهلها الحثيثة باتجاه الحوار والمصالحة الوطنية التي كانت ستتم بالتسويق مع حزب الإرادة الشعبية، إذ إن التفجير الذي حصل بتاريخه وبحدود الساعة الثانية والنصف ظهراً، بين مدخل مقسم هاتف قرية عين الفيحة والمصرف التجاري السوري وبوابة نبع الفيحة الرئيسية حيث يتواجد عدد كبير من المواطنين والموظفين والطلبة لأن هذا الوقت يعتبر من الأوقات النشطة وقد تم التفجير عن بعد بواسطة سيارة مفخخة بكمية كبيرة من المتفجرات مع العلم بأن السيارة كانت من نوع كيا ريو لون فضي ولا تعود ملكيتها لسكان المنطقة أو المناطق المجاورة، علماً بأن هذا التفجير قد أدى إلى حفره كبيرة بمكان التفجير وإلى إصابة العديد من الأشخاص فاق عددهم الأربعين شخصاً، ولكن الحمد لله كانت الإصابات الخطيرة محدودة نسبياً» وقد تم الاتصال مع قسم الإسعاف بمديرية صحة ريف دمشق ولكنهم رفضوا إرسال أي سيارة إسعاف.

هذا التفجير أدى إلى خسائر مادية كبيرة منها مقسم

تعتبر منطقة عين الفيحة موقعاً هاماً وبيئة مساندة للعائلات المهجرة والنازحة من المناطق المتضررة فقط قامت هذه المنطقة وأهلها باستقبال وإيواء أعداد كبيرة من اللاجئين القادمين من شتى المناطق المتضررة ومن كال المحافظات إثر المواجهات العسكرية و التوتر الأمني، وتعتبر هذه المنطقة كذلك من المناطق الهادئة نسبياً» حيث أن أهل هذه المنطقة وبصفة إنسانية وشخصية قد قدموا إعانات خدمية من إماكن إيواء ومواصلات وإعانات غذائية مجانية وكل ذلك قد تم بالتعاون بينهم وبين منظمة الهلال الأحمر السوري فرع ريف دمشق، حيث إنهم قاموا بتسهيل مهمة المنظمة وإعاناتها على إيصال المعونات الإنسانية وتوزيعها على العائلات المهجرة وفق جداول نظامية.

دفع فواتير الهاتف والكهرباء

دفش..وتأخير وتضييع وقت!.

س م

على الرغم من الحوافز التي تقدم للمواطنين من أجل دفع ما يترتب عليهم من ضرائب ورسوم وفواتير الماء والكهرباء والهاتف، إلا أنهم يعانون كثيراً عند ذهابهم إلى مراكز الدفع فيفتاجؤون بما ينقص عليهم، يومهم، حيث يقفون لساعات أغلب الأحيان لتسديد قيمة فواتيرهم وأحياناً يعودون مرة ومرتين وثلاث مرات لينجحوا بتسديد ما عليهم من ذمم، تقول إحدى السيدات وتعمل مدرسة إنها اضطرت إلى الذهاب إلى مركز الدفع وهو يقع في نفس الحي الذي تقطن فيه وهو «مقسم المهاجرين» ثلاث مرات لدفع فاتورة الهاتف، وما أن تصل إلى الصندوق حتى يصيح أمين الصندوق بوجههم: «خلصنا وأغلقنا الصندوق تعالوا غداً»، وقد اضطرت في المرة الرابعة لأن تذهب إلى مركز الهاتف الرئيسي بشارع النصر وتتمكن من دفع فاتورتها الساعة الثانية والنصف في حين أن صندوق مقسم المهاجرين يغلق حتماً الساعة الواحدة والرابع دون أن يهتم الموظفون المكلفون بالجباية بوجود بعض المواطنين مازالوا ومنذ فترة طويلة ينتظرون دورهم لتسديد فواتيرهم حيث يمكنهم إغلاق الباب الرئيسي للمركز ومتابعة الجباية حتى يسدد آخر مراجع فاتورته دون إهانات كأن يقول أمعاء الصناديق الذين من المفترض أن يكونوا أربعة، ولا يعمل في المركز سوى اثنين في أغلب الأحيان: «روحوا وتعووا بكرة والأفضل أن تأخذوا إجازة حتى تتمكنوا من الدفع».

وقد تساءلت المدرسة المذكورة بحرقه وهي تقول: هل كتب على الموظفين أن يأخذوا إجازة لدفع فواتير الكهرباء والماء والهاتف و«شو بلنح لنلحق» المطلوب أن تفعل كافة الصناديق الموجودة بالمركز وأن يمدد الوقت للساعة الثانية والنصف حتى يتسنى للموظفين والمقيمين ان يدفعوا في منطقتهم لا أن يضطروا للذهاب إلى خارج منطقتهم حيث المركز الرئيسي لدفع فواتيرهم في حين أن المركز الموجود في حيهام عابس في وجههم منذ الدخول اليه حتى الخروج منه، هذا إن تمكنوا بعد طول انتظار من التسديد والخروج بسلا، ويحق لنا بدورنا أن نتساءل أيضاً: لو أن شركة الهاتف كانت ملكاً لهؤلاء الموظفين هل كانوا يعاملون المراجعين بهذا الاسلوب فيرفضون استلام المبالغ المالية كبرت ام صغرت كمياتها، سؤال نضعه أمامكم أيها المسؤولون؟.

وباعتبار أن الحديث يجري عن مصاعب المواطن في تسديد فواتير الهاتف فإن تسديد فواتير الكهرباء ليس أفضل حالاً، بل هناك مشكلة إضافية تتمثل في طريقة ترتيب الذمم على الفاتورة، حيث يتم ذلك دون الرجوع لقراءة العدادات، إما لتقصير من الجباة أو لعدم كفاية أعدادهم، وهذا ما يحدث في مشروع دمر حيث تنفاجأ أحد القاطنين أن فاتورة الدورة الأولى للعام الحالي تساوي قيمة الفاتورة للدورة الثانية دون زيادة أو نقصان فما هو تفسير ذلك أيها المسؤولون دام فضلكم.

■

قرية الخندق تنتظر منذ عشر سنوات!

نحن أهالي وسكان قرية الخندق الواقعة في منطقة الغاب. محافظة حماة والبالغ عدد سكانها ما يقارب ستة آلاف نسمة، معظم سكانها يعملون بالزراعة. تعاني القرية من مشكلة عدم وجود فرن نصف آلي، علماً أن القرية والقرى المحيطة بها (الحررة، البار، القاهرة، الخندق الشرقي) لا يوجد فيها فرن نصف آلي. الفرن الوحيد الموجود في ناحية السقيلية والتي تبعد ٩/ كم عن هذه القرى فالتنمو السكاني يتطلب فرناً إضافياً لسد حاجة السكان من هذه المادة التي تشكل المادة الرئيسية في غذائهم اليومي.

إن ضغط الطلب على المادة والحرص على تأمينها كان على حساب النوعية وغالباً يصل الخبز في أوقات مختلفة، حيث توزع عبر (كشك)، وفي فصل الشتاء تعاني معاناة كبيرة في الحصول على المادة فلا تصل إلا متأخرة ويبقى نصف السكان بلا خبز أو أنك تضطر لأن تأخذ أكثر من حاجتك خوفاً من عدم حصولك عليه غداً، هذا عدا عن الشجار على المادة بين الأهالي والموزع وبين الأهالي بين بعضهم البعض.

وبناء على ما تقدم نرجو مساعدتنا في الحصول على رخصة فرن نصف آلي، علماً أننا تقدمنا بطلب منذ أكثر من عشر سنوات وأررفقنا الطلب برخصة عقار من أحد أهالي القرية خصمه للفرن باسم المواطن (سومر تامر) وهو من سكان القرية.

■

برسم رئيس مجلس الوزراء

متى تنتهي معاناة مالكي استملاك حديقة الباسل بطرطوس؟

٢٠١٢/١٠/١٤ بالحرف: «في الرأي القانوني طالما أن القرار القضائي رقم ٢/٨٢٤ عام ١٩٩٦ تقضى بإعلان انعدام المرسوم ذي الرقم /٣١٥/ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣٠ جزئياً باستملاك العقار /٦٣٦/ من منطقة طرطوس العقارية وبالإستناد إلى أحكام القانون /٦٠/ مع بقاء الاستملاك قائماً بالاستناد إلى أحكام المرسوم التشريعي رقم /٢٠/ لعام ١٩٨٣ وبما يترتب على ذلك من آثار وباعتبار أن الأحكام القضائية الصادرة بالإلغاء هي حجة على كافة شركاء العقار سواء كان ممثلين بالدعوى أم لم يكونوا ممثلين بها وفقاً لأحكام المادة /٢٠/ من قانون مجلس الدولة وبالتالي ليس شرطاً أبداً أن يكون المشتكي طرفاً بالدعوى حتى يستفيد من التعويض الناتج عن تطبيق المرسوم /٢٠/ لعام ١٩٨٣» جميع شركاء العقارين

فإذا كان الرأي القانوني واضحاً ووضح الشمس لماذا لا توافق وزارة الإدارة المحلية ومجلس الدولة من ورئها على صرف مستحقاتنا المالية بعد هذه السنوات من الانتظار والمعاناة علماً أنه عندما أقام شركاؤنا دعواهم كنا نحن خارج القطر بداعي العمل فهل يستجيب السيد رئيس مجلس الوزراء لشكوانا ومجلس الدولة المحترم للبت في دفع حقوقنا دون الرجوع إلى دعوى في المحكمة الإدارية العليا سننتظرها سنوات قادمة وهل نقضي سنوات جديدة وطويلة من عمرنا القصير لكي نحصل على حقنا الواضح بعد طول الانتظار!؟

■



لنا بلدية طرطوس مستحقاتنا المالية بسبب قرار الوزير علماً أن مدير الشؤون القانونية في محافظة طرطوس كان واضحاً في الوقوف إلى جانب شكوانا قانونياً ورغم قيامنا بدعوى إلى محكمة القضاء الإداري وكان الرد سلبياً وعدم قبولها شكلاً بحجة أننا نحتاج لدعوى أمام المحكمة الإدارية العليا.

في القانون لا يوجد ابن ست وابن جارية؟

يقول مدير الشؤون القانونية في محافظة طرطوس في الرد على المذكرة الموجهة لمحافظة طرطوس رقم /٧٣١٢/ بتاريخ

مستحقاتهم المالية منذ العام ١٩٩٦ والمشتكون هم المهندس محمد سمير منصور ومحمد كامل رسلان ومحمود الخضر حيث يتابع المهندس محمد سمير منصور بشكواه ليقول: لقد تقدمنا بكتاب رسمي إلى وزارة الإدارة المحلية برقم /٤٢٧٦/ بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٠ نشكي الظلم من القرار المجحف الذي أصدره وزير الإدارة المحلية السابق هلال الأطرش في عهد حكومة العطري ورقم كتاب الوزير رقم /٩٤٨٤/ بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٩ والذي يقضي بحرماننا من مستحقاتنا المالية أسوة بشركائنا من مالكي العقار بسبب عدم قيامنا بدعوى قضائية خاصة بذلك وبناء على ذلك لم تصرف

أهالي تل تمر يصرخون: أين المازوت؟



والذين ختمت دفاتر عائلاتهم على أساس انهم استلموا حصتهم من المازوت، ويقترح الأهالي تشغيل كافة الكازيات الموجودة وإعطائها أحقية التوزيع بوقت واحد من أجل تخفيف الضغط أثناء التوزيع وليس فقط الاعتماد على كازية واحدة مما يشكل عبئاً على المواطنين وإثارة للمشاكل أثناء التوزيع.

■

تتكرر مشكلة الحصول على مادة المازوت في أغلب المناطق السورية وتزايد أعباء المواطنين مع قدوم الشتاء، ورغم أن المواطنين يقومون بما عليهم للحصول على مادة الدفء إلا أن النتيجة واحدة فقد سجل المواطنون في بلدة تل تمر وريفها المحيط في البلدية للحصول على مادة المازوت أصولاً، وقامت بلدية تل تمر باستلام دفاتر العائلة من الأهالي والبالغة حوالي ١٣ ألف دفتر، وقامت بختم هذه الدفاتر على أساس أن يبدأ تسليم المواطنين حصصهم من مادة المازوت حسب القانون، حيث ستقوم الكازيات الخمس الموجودة في بلدة تل تمر والسادسة الموجودة في قرية الكوزلية التابعة لريف تل تمر، بتغطية حاجة المنطقة تباعاً وحسب الدور، وعلى أساس أن المازوت سوف ينقل بالصهاريج إلى الكازيات المذكورة، ولكن ما جرى فعلياً أنه تم تسليم حوالي ٣٠٠ أسرة فقط ولم يسلم الباقي لحين، وعند مراجعة رئيس البلدية في الأمر من قبل الأهالي أجابهم أن المازوت تأخر

بسبب مشكلة النقل، وان القضية ليست بيده!! أما شركة سادكوب المعنية بالأمر فلم تحرك ساكناً لمساعدة الناس وتغطية حاجة الناس خاصة أن تل تمر وأريافها تعتبر من المناطق الباردة شتاءً. إن أهالي تل تمر يطالبون أن تقوم الجهات المسؤولة بواجبها وتتفند تعهداتها بالتعاون مع بلدية تل تمر وتقوم بإيصال مادة المازوت إلى الأهالي المسجلين في البلدية

صلا ح معنا

من المعروف أن قضية الاستملاك هي إحدى أهم القضايا المثيرة للجدل في سورية بسبب الطريقة في الاستملاك وبسبب الظلم الكبير الذي لحق بالكثيرين من جراء التعويض والمماطلة والروتين القريب الذي تتعامل به دوائر الدولة مع المواطن في قضايا الاستملاك والتعويض ويؤكد الكثير من الباحثين والمراقبين بأن قضايا الاستملاك هي إحدى أهم الأسباب لانفجار الأزمة الشاملة التي يعيشها الوطن حالياً ورغم كل الذي حدث ويحدث مازال الكثير من المسؤولين في جهاز الدولة يتعاملون مع المواطن ومشاكله بعقلية البيروقراطي المتخلف وحكم المكاتب المتمسك بالقشور وترك جوهر القانون وروحها...

ولقد وردت إلى جريدة قاسيون شكوى من مجموع من مالكي أسهم من حديقة الباسل المستمكة لبلدية طرطوس منذ العام ١٩٨٣؟ يشكون فيها من عدم دفع تعويضاتهم المالية المستحقة منذ عام ١٩٩٦ من العقار /٦٣٦/ منطقة طرطوس العقارية أسوة ببعض المالكين الأساسيين الذين أقاموا دعوة سابقة وريحوها وقبضوا

فلاحو الرقة... مصائب قوم عند قوم فوائد...

◀ محمد الفياض- الرقة

من أزمة المازوت إلى أزمة الخبز..ومن أزمة الكهرباء إلى أزمة الماء..ومن أزمة النقل إلى أزمة البذار إلى أزمة السماد..و..و.. وماذا نعد حتى نعد.. هذا في أيام شبه الاستقرار السابقة، فكيف في ظل الأزمة العامة والأزمة الوطنية..؟

هكذا هي معاناة الفلاحين في الوطن الذين يكدحون ليلاً ونهاراً، صيفاً وشتاءً ولا يحصلون على حد الكفاف من لقمة عيشهم.. بل ويخرجون غالباً خاسرين..والرابع الأكبر قوى الفساد والتجارة.. ومؤخراً أضيف لهم تجار الحروب والأزمات المستجدة..

وهكذا هي معاناة الفلاحين والمزارعين والجمعيات الفلاحية في الرقة، مع محصول الذرة الصفراء رغم أن الحكومة وجهت بشراء كامل المحصول، والسبب هو توقف مجفف بحجة عدم وجود مازوت، بينما المازوت متوفر بكميات كبيرة في السوق السوداء ولدى الباعة الجوالين من أصحاب الصهاريج الذين يبيعونه خفية..

فالمجفف يستهلك يومياً بحدود ٢٠ ألف ليتر، وقد توقف منذ صباح يوم السبت ١٧/١١/٢٠١٢ فما هي نتائج ذلك..؟ السيارات المحملة بمحصول الذرة من الفلاحين عادت بعد أن تحمل الفلاحون أجور النقل ذهاباً وعودة.. أي لم يعودوا بخفي حين فقط بل عادوا بخسارة مزدوجة.

قام الفلاحون بنشر محصولهم من الذرة في العراء ليجفوه تحت أشعة الشمس فجاءت الأمطار التي أدت إلى تعفنه. ما تم حصده من محصول هذا العام لم يتجاوز ٢٠٪ وبقى منه ٧٠٪ والسبب عدم توفر شهادات المنشأ للفلاحين والجمعيات



لحصد محصولهم بينما هي لدى التجار وتباع ما بين ١٠ و١٥ ألف ليرة. سعر كغ الذرة يباع للدولة وحتى للقطاع الخاص ما بين ١٧ و٢٠ ليرة بينما يشتريه التجار ونحاسوا الفساد حالياً من الفلاحين ما بين ٩ و١١ ليرة. انخفاض حصاد الذرة وتوقف تجفيفها سينعكس على الثروة الحيوانية فالذرة تشكل مادة أساسية في العلف. والخطورة الأكبر أنه لم تتم زراعة محصول القمح للآن لأنّ الذرة لم تحصد في أغلبها ومع قدوم الأمطار يصبح من الصعوبة حراثة الأرض وزراعتها بالقمح إذ لم نقل مستحيلة،

وخاصة أننا نعاني من أزمة نقص وبالتالي نحن مقبلون على مضاعفة أزمة الخبز في الموسم القادم..

والسؤال: هل هذه الأزمة مفتعلة أم لا..؟ من خلال معرفتنا الطويلة بطبيعة قوى الفساد وممارساتها وتحالفها مع التجار.. ومن خلال معرفة من المستفيد يتبين لنا أنها أزمة مفتعلة عن عمد.. وإذا افترضنا حسن النية تتساءل: ماذا لم يتم اتخاذ الاحتياطات اللازمة.. وإذا لم يتم ذلك.. ماذا لا تتخذ إجراءات علاجية إسعافية.. فإن كنت تدري فتلك مصيبة وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم..

■

حلم... بحلم

محافظة ريف دمشق وزارة السياحة ونقابة المهندسين ووزارة العدل أن يضعوا يدهم على هذا المشروع لأنه حتى الآن بنظرنا أنما هو احتيال باحتيال لأن الوحدة السكنية المكتتب عليها كانت تكلف ٣ ملايين والآن إذا نفذت فقد تكلف ١٠ ملايين ولا يمكن إعطاء الشركة أي ترخيص لأرض عليها خلافاً وإشارات ويبقى الحلم قائماً. كلمة المحرر: إن مثل هذه الشركة والجمعيات التعاونية السكنية للسياحة والاصطياف والذين يعانون منذ أكثر من ٣٥ عاماً لا يجدون من يساندهم أو ينظر بقضاياهم نرجو من رئاسة مجلس الوزراء التدخل لوضع يدها على كافة المشاريع التي لم يتم إنجازها والسؤال الذي يطرح نفسه من سمح حتى الآن بالإبقاء على هذه الشركات الوهمية والجمعيات السكنية.

■

في بدايات عام ٢٠٠٦ تم إنشاء مشروع سياحي باسم دريم لاند أي جزيرة الأحلام وهو بمساحة ٤٠٠ دونم أي ٤٠٠ وحدة سكنية عدا عن المولات والصالات والمحلات التجارية ومطاعم والمدارس وكافة الخدمات المرافقة لهذا التجمع الضخم وقد بدأ الاكتتاب عليه وخاصة من المغتربين السوريين الذين يفكرون بالعودة إلى ربوع سورية فيجدون أن المشروع قد انتهى ويسكنون آمنين مطمئنين لمستقبلهم ومستقبل أولادهم فقد قام المعنيون في الشركة بشراء ٤٠ دونماً فقط كمرحلة أولى واستحصلوا على ترخيص من وزارة السياحة عام ٢٠٠٨ والمباشرة حتى الآن بوضع حتى حجر أساس واحد لتاريخه وقد اطلعنا على المصورات للمشروع والمخططات أنه لمشروع على أرض مساحتها ٤٠ دونماً فقط أي ١٠٪ من مساحة المخططات والمصورات التي على أساسها أكتتب المواطنون وقد وردتنا

عدة شكاوى من المكتتبين وأضافوا لدى استطلاعهم على العقارات التي اشترتها الشركة وهي واقعة في الديماس وجدوا على صحيفة العقارات إشارات دعاوى وحجوزات من مالكي الأرض السابقين والمكتتبين وقد ناشدونا أن نوصل صرختهم للمعنيين على مرور ست سنوات على البدء في مشروع الحلم علماً أنه في عام ٢٠٠٦ كان سعر المتر ١٠٠ ل.س مثلاً أما الآن فقد تجاوز ٢٠٠٠ ل.س ولا يمكن إتمام البناء بضخامة هذا المشروع على مساحة ٤٠ دونماً فقط وبدورنا زرنا مقر الشركة في المرحلة البحصية وشاهدنا بأم أعيننا وسمعنا من المكتتبين أن الشركة تريد إلغاء المولات والصالات والمطاعم وجعل المشروع أبنية سكنية طابقية فقط. وقد تقدموا بطلب ترخيص جديد إلى نقابة المهندسين بذلك ومن يريد استرداد نقوده خذها فوراً ونحن من منبر الإرادة الشعبية نطالب الجهات المختصة من

■

من الذاكرة



«شم كفاك!»

◀ محمد علي طه

قبل خمسين عاماً علمت في بعض مدارس دمشق الابتدائية، ومنها مدرسة محي الدين العربي في حي ركن الدين، ومدرسة ابن عساكر في حارة السمانة خلف مقبرة الدحداح «الحارة التي كان يطلق عليها اسم الحارة التي ضيع فيها القرد ابنه» لكثرة دروبها الصغيرة المتداخلة، ومدرسة جعفر بن أبي طالب في حي المزة جبل وكعادتي في كل المدارس التي علمت أو درست فيها كانت علاقتي وصحبتني مع العاملين فيها من البوابين والأذنة في منتهى الجودة والطيبة، ومع الجهاز الإداري والتعليمي وفق قاعدة المعاملة بالمثل ومن ذكريات تلك الأيام الخوالي واقعتان ترتبطان بي شخصياً:

طبيعي جداً وصحيح في الوقت نفسه أن أقول إن المعلم هو مربى الأجيال وهذا ما جسدهته بسلوكي على أرض الواقع قولاً وفعلاً فقد حرصت ويكل الإخلاص على غرس الروح الوطنية كأهم قضية في نفوس جميع طلابي في كل مراحل التعليم مضافاً إليها بل ملتجماً بها احترام العمل والعمال والمرأة وطبعاً الأم والأب، والتخلي بالصدق والإخلاص والوفاء، والسعي إلى الاستزادة من العلوم والثقافة ليكونوا بحق رجال المستقبل الذي نعمل ومع كل الوطنيين ليصبح أجمل وأسهل وأفضل.

ومن ضوء هذا التوجه العام، كانت علاقتي مع طلابي حميمية، ولست أبالغ إن قلت: إنها كانت علاقة أصدقاء وإخوة والدليل على ذلك أنني خلال كل فترة خدمتي في التعليم.. لم أخرج طالباً واحداً من قاعة الدرس، وما استدعيت موجهاً أو مديراً لمعاقبة أي طالب، وكم سألني الكثير من المدرء والموجهين وحتى الزملاء ألا تحدث بينك وبين طلابك «مشاكل» وكنت أجييبهم: كثيرة هي المشكلات التي تقع ولكنني «أحلها» في مكانها ووقتها، وطلابي قابلوا هذه المعاملة باحترام أكبر وصراحة أكثر فلم يترددوا في الاستيضاح عن كل ما كان «يشغل بالهم» وكمثال على ذلك: ما حدث في الصف الخامس بمدرسة محي الدين العربي وخلال شهر رمضان، إذ اشتبك طالبان في عراك قتل دخولي قاعة الدرس، وتوقفا عندما شاهداني وآثار العراك بادية عليهما.. وقف الطلاب احتراماً لمعلمهم فشكرتهم وطلبت منهم الجلوس وجلست خلف «منبر» الصف وناديت على الطالبين المتخاصمين فأسرعاً نحوي. وسألتهما عن حقيقة الأمر، وفهمت منهما أن سبب الخصام هو أن أحدهما «صائم» والثاني «مفطر» والصائم أراد أن يعاقب المفطر على إفطاره. وقد أنهيت «المشكلة» بإيضاح مفهوم الصوم وغايته، وبأن من يعاقب «المفطرين» هو الله؟ وركزت على ضرورة احترام شعور الآخرين.. ولكن بشرط أن يكون متبادلاً، وليس من طرف واحد فقط.

وتابعت إلقاء الدرس وقد تجاوز الطلاب جميعاً تلك «المشكلة» وفي تلك السنة وبعد رمضان نفسه ذهبت صباح يوم عيد الفطر إلى دار أبي الكائنة فوق منطقة الانهدام على سفح قاسيون وهناك التقيت كل الأهل تقريباً.. وبعد التحية والسلام تقدمت من السيد الوالد وأسكت يده لأقبلها كالعادة كلما التقيته فسحبها بسرعة وقد علا محياها شيء من عدم الرضا، فقلت له خير يا والدي لماذا لم تعطني يدك لأقبلها؟ ما الحكاية؟ قال: ألا تعرف يا أستاذ.. يا معلم.. قلت لا أعرف شيئاً من الأمر؟ قال «شم كفاك!» فشمتت كفي وقلت (ما في شيء) فقال بجفوة «شمها منيح» فشمتتها ثانية وكررت القول «ما في شيء».

قال اسمع أخبرني أحدهم أنك أنت وصاحبك الدكتور رشيدات كنتما تسيران قبل يومين في الشارع العام وأنتما تدخان علناً أمام الناس.. كيف تتصرفان بهذا الشكل الغريب؟ فاجبت به يا أبي أنت تعرف ابنك جيداً فأنا لا أكذب، هذا أولاً وثانياً من أخبرك كاذب ومغرض يريد تشويه الحقيقة بالكلام غير صحيح أبداً، وثالثاً أنت تعرف الدكتور رشيدات ومدى خدماته لأبناء الحي الفقراء وتعرف مكانته وسمعته الطيبة وأنا لم ألتق مع رفيقي الدكتور نبيه منذ عشرة أيام، فكيف أدخن معه وفي الشارع العام قبل يومين؟ وأخيراً نحن يا والدي نحترم شعور الناس ولا نتصرف بشكل غير لائق.

هدأ والدي قليلاً ثم قال: ألم تكن مفطراً؟ قلت يا أبي هي شغلة ثانية لنحل الأولى أولاً ثم نناقش الثانية، وأسكت يده وقبلتها قائلاً كل عام وأنت بخير فانفجرت أسارير وجهه وقال الله يرضى عليك ثم اختلطت الأحاديث والجميع يهتنون بعضهم بعضاً وأنتم قراء الأعراء.. كل يوم وكل ساعة وأنتم والوطن بخير. ■

حول الفصل التعسفي من الجامعات

◀ آلان كرد

لغاية اليوم ونحن في القرن الواحد والعشرين لا يزال ممارسة العمل السياسي بالنسبة لطلاب الجامعات تعتبر جنائية يحاسب عليها القانون السوري حيث يعاقب العديد من الطلاب بعقوبات مختلفة ويعاملون بمنطق وعقلية سبعينيات القرن الماضي بينما من المفترض أن يلاحق القانون الفاسدين وممثلي الليبرالية الجديدة التي أحرقت البلاد بممارساتها

قانون تنظيم الجامعات؛

صدر في العام ٢٠٠٦ مرسوم قانون تنظيم الجامعات في سورية رقم ٢٥٠ وعبرت معظم مواد هذا القانون على أنه استمرار للقانون القديم وخاصة فيما يخص الإجراءات التعسفية فقد نصت المادة ١٢٢ من القانون على منع تنظيم الجمعيات داخل الجامعة أو الانتساب إليها دون ترخيص أو توزيع النشرات أو إصدار مجلات الحائط أو جمع التواقيع وكل أشكال النشاط السياسي ونصت المادة ١٢٤ من القانون على مجموعة من العقوبات تطبق بحق من يعتبر مخالفاً للأنظمة الجامعية ويقصد بالمخالفين من يمارسون العمل السياسي داخل الحرم



الجامعي وتصل هذه العقوبات في أحيان كثيرة إلى الحد الفصل النهائي من الجامعات السورية وحسب المادة الأخيرة فإن العقوبات تأخذ طابعاً تراتبياً تبدأ بالتنبية والإنذار للمخالفة الأولى ثم التحريم من تقديم الامتحانات لدورة واحدة أو عدة دورات وعقوبات أخرى ويأتي الفصل النهائي في المرحلة الأخيرة من العقوبات لكن ما يحدث على أرض هو تطبيق عقوبة واحدة بحق الجميع وهي الفصل النهائي فقط و فقط

ماذا تزرعون ؟

في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها سورية منذ عام وبضعة أشهر لسنا بحاجة إلى تطبيق قوانين قديمة أحدثت شرخاً في العملية التعليمية في البلاد وخلفت احتقاناً

قانون تنظيم الجامعات من المفترض أن يمثل مصلحة الطلاب ولا يعرضهم إلى الاستخفاف والاستهتار ومن المفترض أن يلاحق مفاصل الفساد الجامعي ويعيد للتعليم العالي ديمقراطيته ومجانيته بدل أن يقوم بمعاقبة طلبة عبروا عن مطالبهم وآرائهم بشكل سلمي أن استمرار هذا القانون بمواده التعسفية يساعد بل ويغذي صناعة الفوالق الوهمية في البلاد بالتالي ترسيخ انتماءات واصطفافات ما قبل وطنية في الأوساط الطلابية ولا تخدم سوى مخططات عبور العدوان الخارجي

أن اصدار نشرة سياسية أو اقامة بعض الندوات أو اصدار مجلات الحائط والمجلات الورقية أو الالكترونية وما إلى ذلك من أشكال النشاط الطلابي التي تعبر عن مشاعر الطلاب الوطنية لا يستوجب عقوبات معينة عثمانية بل يجب التقاطها وبث الروح فيها لكن حتى الآن ثمة مئات من الطلاب الذين عانوا من هذا القانون خلال الأزمة الوطنية من اعتقال واختطاف وفصل وتحريم من دراستهم بسبب رأي أي تحولوا إلى ضحايا الرأي والمعتقد السياسي فالحياة أثبتت مدى عقم هكذا قوانين في إدارة العملية التعليمية ولا بد من تعديل بعض موادها وبخاصة المادتين ١٢٢ و ١٢٤ من القانون رقم ٢٥٠ باتجاه تطوير قانون تنظيم الجامعات بشكل عام يقطع الطريق أمام الفساد المستشري والليبرالية المنفلتة. ■

د قدري جميل: يتأكد للجميع استحالة الحل العسكري

أجرت فضائية anb بتاريخ ١٤\١١\٢٠١٢ حواراً في إطار برنامج (إلى أين) شارك فيه كل من د. قدري جميل والكاتب السياسي الأستاذ جورج علم، وهنا تنشر قاسيون بعض إجابات الدكتور قدري جميل على أسئلة مقدمة البرنامج زينة فياض.

● ما الذي تتوقعون من الجامعة العربية فعله؟ وهل من المتوقع أن تتمكن الرئاسة المصرية من إيقاف العدوان الهجمي على غزة؟

باعترادي لا يمكن توقع أي فعل من الجامعة العربية، لأن ما كان متوقعاَ منها في الأصل لم يحصل ولم يكن بمقدورها فعل أي شيء، وأعتقد أنه بوجود هذه الأوضاع المعقدة فإن الاصطفاف الحقيقي الجاري هو بين محور الاستسلام ومحور المقاومة، ومن الصعب أن تأخذ الجامعة موقفاً واضحاً وفعالاً خاصة في ظل الهيمنة القطرية والسعودية ومحور الاستسلام عليها، لكن هذا لا يعني أن محور المقاومة غير موجود كلياً، وأنه لا ينهض ويستجمع قواه وينتفش في الفترة الأخيرة.. فيما يخص مصر أعتقد أن كل المحاولات، منذ بداية الحراك الشعبي، التي اشتغلت على فصل المحتوى الإجماعي والديمقراطي للتحركات الجارية في العالم العربي وبين محتواها الوطني، أي أساسها الوطني، تبوء بالفشل تحت ضغط الواقع الموضوعي، وتقف الرئاسة المصرية اليوم أمام استحقاق ولحظة حقيقية، وعليها أن تختار بين الاندماج في النضال الوطني العام المتلازم مع العملية المرتبطة بالحراك الشعبي التي كانت وما تزال ترفع شعارات اجتماعية وديمقراطية واضحة، والتي أراد البعض إجهاضها بإصلاحات شكلية و«خليفة» وإبعادها عن أهدافها الوطنية الكبرى، أو إجهاضها بالضغط المباشر عليها، فمن المفروض عليها الآن إجراء تغييرات تؤثر على البنى التحتية بأكملها، سواء كانت بنى الدولة أو الأحزاب.

● قبل قليل أتيت على ذكر ما تقوم به قطر والسعودية وخاصة قطر التي كان نجمها مضيئاً الأسبوع الماضي حين جمعت أطراف من معارضة الخارج السورية وتمكنت من تشكيل إئتلاف بديل لمجلس اسطنبول أو المجلس الوطني السوري كما سمي في تركيا، كما أعلن نائب وزير الخارجية السورية فيصل المقداد أن هذا الإئتلاف الجديد هو بمثابة إعلان حرب، أنتم دكتور جميل كيف تنظرون وتصفون هذا الإئتلاف الجديد؟

قبل أن أتحدث عما جرى في الدوحة، لدي إضافة صغيرة لا بد من طرحها حول مصر، وهي أنه من الهام ألا يتوقع أحد أن مصر من الممكن أن تتدخل عسكرياً، ولكن حين قلت إنها لحظة حقيقية واستحقاق، لأن موقف القيادة المصرية اليوم هو الذي سيحدث الفرز بين القوى السياسية والشارح المصري، ويعطي للقوى ما يجب أن تأخذه من وزن حقيقي على أرض الواقع.. أي أن جميع الشعارات الرنانة والمطاطية والضبابية وغير الواضحة الحدود (الديمقراطية والاجتماعية)، كل هذه الشعارات تأتي القضية الوطنية لتضعها في المسار الصحيح، ولذلك ستجري عملية تراكمية وهذه العملية تؤكد أنه لا انفصال بين الأهداف الاجتماعية- الديمقراطية من جهة والوطنية من جهة أخرى، وهذا هو الجامع والمشارك في كل الحراك الشعبي في العالم العربي، وهو جيد ويعتبر عامل خير إيجابياً وسيكون له تأثيره على كل التطور لاحقاً .

أما فيما يخص سوألك حول الدوحة، دعيني أقل التالي: المجلس الوطني السوري أي مجلس اسطنبول ومنذ أن توقعنا استحالة التدخل الخارجي حين تم استخدام الفيتو الروسي الصيني الأول، توقعنا أنه (أي المجلس) سيتبخر، لأن هذا المجلس رسم وضمم على أساس أن يتلاءم مع إمكانية التدخل المباشر، وحين بات التدخل العسكري المباشر مستحيلاً أصبح هذا المجلس من حيث الفكرة والتصميم والوظيفة غير قادر على أداء المهام الوظيفية الجديدة التي يتطلبها المخطط الأمريكي الغربي في المنطقة، لذلك كان واضحاً أن هذا المجلس بهذه التركيبة دخل في وسط غيبوبة وأصبح بحاجة للإنعاش، وكنا نتوقع أن يجري استبداله بهذا الشكل أو ذاك من أولئك الذين صنعوه.

وفعلاً مؤتمر الدوحة هو محاولة لإعادة رسم شكل المعارضة الخارجية اللاوطنية كي تتوافق وتتلاءم مع المهمات الجديدة التي يرسمها المعلم الكبير.

● من تقصد بالمعلم الكبير يا دكتور؟ وما هي المهمات الجديدة؟

المعلم الكبير هو الأمريكان والغرب الأوروبي والفرنسيون بالدرجة الأولى، لأن قطر والسعودية وتركيا لاعبون ثانويون منفذون لأوامر المركز الأساسي مع كل هوامشهم التي يعملون بها خارج تعليمات هذا المركز، لكن المركز يعطيهم حرية حركة معينة، وفي الحقيقة ليس هذا هو جوهر الموضوع، فالجوهر هو أن أهداف اليوم ترسم ضمن ضرورة استمرار التدخل بشكله غير المباشر، أي أن الغرب استعاض عن التدخل العسكري المباشر بالتدخل غير المباشر، من هنا نفهم تلك التغييرات التي جرت على بنية المعارضة الخارجية تنظيمياً، حيث جرت أولاً تغيرات في الصف الأول بحيث تم تغيير كل أولئك المغتربين الذين كانوا يعيشون في أوروبا عشرات السنين، وحاولوا أن يأتوا بوجوه جديدة مرتبطة ولم تخرج منذ زمن طويل من البلاد، ولها علاقة ليست بعيدة زمنياً بالواقع في



الداخل السوري، ثانياً من حيث البنية أعتقد أنهم لم يستطيعوا إنجاز شيء لأن الرزمة الجديدة تقول إن هذه الواجهة السياسية وقيادتها الجديدة يجب أن ترتبط بالقوى الفعلية على الأرض، لأن الرزمة السابقة بينت أن القيادات السياسية البعيدة في الخارج والمعلقة بالهواء لا تستطيع أن تفعل شيئاً، وهذا ما يفسر السلوك الفرنسي مؤخراً بالاتصال مباشرة ببعض المجموعات على الأرض ومحاولة تطهيرها والعمل معها مباشرة، وأعتقد أن هذه المهمة لم تنجز في هذه اللحظة إطلاقاً، أي تكوين الكيان الجديد، وبالتالي يمكن الاستنتاج أن المعارضة الخارجية اليوم والتي تتلقى كل الدعم المالي والعسكري والإعلامي من الغرب هي في حالة انعدام وزن، لأن (فرط) فريق وإعادة تشكيل فريق جديد يجعل من مستوى الأداء في انخفاض مستمر، وهو ما يجري اليوم، وهو ما يحمل المعارضة الوطنية الداخلية مسؤوليات إضافية كي تلعب دورها وتقوم بالمهام المطلوبة منها .

● ذكرت دكتور أن مهمة الإئتلاف الجديد هي التدخل غير المباشر، فهل تقصدون التدخل العسكري غير المباشر بعد أن باءت فكرة التدخل العسكري التركي المباشر بالفشل؟

التدخل غير المباشر له أشكال عديدة، العسكري أحدها، ألا يعتبر الضخ المالي تدخلاً غير مباشر؟ وكذلك الإعلامي؟. على هذا الأساس أعتقد أن المهمة التي وضعوها أمام انفسهم مستحيلة التطبيق في الظروف الحالية.

● بيان وزراء الخارجية العرب دعا كل أطراف المعارضة للانضمام إلى هذا الإئتلاف، أنت كأحد ممثلي المعارضة في الداخل، هل توافق على تلبية دعوة وزراء الخارجية والانخراط في هذا الإئتلاف؟

أولاً أرغب بتدقيق بعض الأمور، الوضع الدولي بالمقارنة مع فترة غزو كل من العراق وليبيا جرت فيه تغييرات جوهرية، لم يكن للصين ولروسيا هذا الموقف، مما مكن الغرب من غزو الدولتين وحصل ما حصل.

عند الأزمة السورية، الصين والروس أخذوا موقفهم الهام جداً المتمثل بالفيتو، وإذا كان الفيتو الشكل القانوني لهذا الموقف، فالشكل العملي له هو منع التدخل المباشر، لكن وبسبب التوازن الحاصل في المعادلة الدولية لم يستطيعوا حتى الآن ولن يستطيعوا قريباً حسب اعتقادي أن يمنعوا التدخل غير المباشر، لذلك يمكن القول إن المعادلة في المستوى الدولي هي لا شيء (صفر) أي تعادل، وهذا ما يفتح أمامنا إمكانيتين إحدهما سلبية والأخرى إيجابية.

الإمكانية السلبية الناتجة عن هذه المعادلة الصفرية هي استمرار القتال الداخلي إلى ما لا نهاية، وتنفيذ ما اقترحه كيسنجر مؤخراً (إحراق سورية من الداخل). أما الإمكانية الإيجابية هي أن تجد القوى الوطنية السورية المتواجبة في نفسها ما يكفي من الشجاعة والحكمة والذكاء للاستفادة من هذه المحصلة الصفرية كي تذهب إلى حل

سياسي يوصل إلى المصالحة الوطنية ويوقف نزيف الدم السوري ويوقف تدمير الاقتصاد السوري وتدمير المجتمع السوري، ويسمح بتكوين الفضاء السياسي الجديد، وبناء سورية التعددية والديمقراطية، هذان الاحتمالان ما زالا مفتوحين.

● بانتظار ماذا يا دكتور؟ وأي تطور سيحدد؟

بانتظارتكون ميزان القوى الداخلي الذي يرجح أحدهما، أخذاً بعين الاعتبار أن ميزان القوى الدولي بسبب الأزمة الاقتصادية العظمى لا يسير باتجاه مصلحة الغرب، وأخذاً بعين الاعتبار أيضاً قضية أخرى هامة، وأرجو أن تتوقفوا عندها وهي أن الأطراف المتشددة المتصارعة قد استخدمت حتى هذه اللحظة أقصى ما يمكن من قوتها العسكرية ولم تؤد إلى الحسم، بل تؤكد الاستعصاء، أي أن هذا الوضع يسمح بانفتاح أفق الحل السياسي.

● لكن معاذ الخطيب الذي عيّن رئيساً للإئتلاف قال إن هناك ضمانات له من دول خليجية وأوروبية بتسليح المقاتلين في سورية وهو يعني بذلك أنه ومن المؤكد سيكون هناك نوعية من التسليح إلى سورية، وبالتالي فإن هذا الحديث عن قضية الصراع العسكري في سورية يؤكد أن الأمور تسير نحو تازم أكبر؟

فليكن.. حتى ولو لديه ضمانات، لكن السؤال هنا هو: ما قيمة وسعر هذه الضمانات، وماالذي ستغيره على أرض الواقع؟ أثبتت التجربة وبعد ما يقارب السنتين من المواجهات أن هناك حالة استعصاء، فالتدخل غير المباشر لا يضمن انتصار طرف على آخر ولا هزيمة طرف على يد طرف، التدخل غير المباشر يضمن فقط قضية واحدة وهي إدامة الاشتباكات، وأعتقد أن هذا ما يريده الطرف الآخر. تتبدد اليوم وبسرعة هائلة أوهام الانتصار العسكري الحاسم عند المعارضة المسلحة، وهذا ما نجده على الأرض، فالقوى المسلحة تفقد البيئة الحاضنة لها أكثر فأكثر، وهذا لا يعني أن البيئة الحاضنة انتقلت إلى الضفة الأخرى، ولكنه يعني أن البيئة الحاضنة تعد استمرارها بمواقفها السياسية السابقة لم تعد مستعدة

أن تؤيد المسلحين، الذين رفعوا مستوى وعودهم سابقاً، بالشكل الذي كانت تؤيدهم به سابقاً، ومن جهة أخرى جميع المتشدين في النظام الذين كانوا يعدون بانتهاء الأحداث بعد أسبوعين أو ثلاثة وأتحفونا بكلمة (خلصت) مرات عديدة. اليوم هم أيضاً يتضائل نفوذهم وينحسر، والقوى العاقلة في المجتمع السوري إن كانت موالة أو معارضة يتسع نفوذها ويزداد وزنها النوعي، وأعتقد أن الرهان هو على هؤلاء في ظل المعادلة الصفرية، واقتنع تماماً أنه لا يمكن تكرار التجربة التونسية أو المصرية أو العراقية أو الليبية أو اليمنية في سورية، ففي سورية سيكون هناك حل سوري خالص يختلف عن كل الحلول الأخرى.

مجلس اسطنبول تبخر منذ الفيتو الروسي- الصيني الأول، وانتهت وظيفته التي رسم من أجلها، وأصبح من الضروري صناعة مجلس جديد

● هل نضجت الظروف الإقليمية والدولية لجلب الجميع إلى الطاولة للوصول إلى حل سلمي وسريع في سورية؟ أم لديكم حل آخر يكون سوريا- سوريا داخلياً، حتى لو لم تتفق السقوف الخارجية ؟!

العناصر التي تسمح بإيجاد حل هي من نوعين: عناصر موضوعية وعناصر ذاتية، والعنصر الموضوعي أصبح ناضجاً تماماً بعد فترة طويلة من المواجهات العسكرية وتجريب لغة العضلات، اليوم يتأكد للجميع استحالة الحل العسكري، المكابرة في هذه النقطة عبث وضرر كبير سيصيب سورية وسيؤدي بنهاية المطاف إلى إلغاء دورها الوظيفي إذا لم يهددها في وجودها نفسه.

● هل تتحدث عن هذا بصفتك الحكومية أم السياسية؟

نحن دخلنا الحكومة كمعارضين وكبداية لائتلاف يسمح بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الواسعة الكاملة الأوصاف المنشودة، لذلك أنا أعبر عن رأي حزبي «حزب الإرادة الشعبية»، وعن رأي الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، ولكن باللموس أنا من خلال وجودي في البلاد، ألاحظ في المعارضة السياسية، وفي الشارع السوري، وبأوساط النظام تفهم وقناعة أوسع فأوسع لضرورة الحل السياسي، وهذا هو العامل الموضوعي الذي نضج، والذي لم ينضج تماماً بعد هو العامل الذاتي. هناك قوة دولية ما تزال مصرة لغاية في نفس يعقوب على استمرار تمويل المسلحين ودعمهم بالسلاح مع قناعتها الضمنية أن هذا الأمر لن يؤدي إلى انتصار منشود كانت تتبغيه كما كانت تحلم في الماضي، لديها أهداف أخرى.

أما إقليمياً، فالقوى الإقليمية لديها مراجعة وخاصة تلك التي دعمت التدخل وترى أنها تورطت، وأعتقد أنها تبحث عن حلول تحافظ لها على ماء الوجه وتركيا مثال على ذلك.

ثالثاً: داخلياً الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وهيئة التنسيق كانت بيننا خلافات هامة، اليوم هذه الهوة من الخلافات ردمت واتفقنا على المبادئ الأساسية جميعها، ونحن الطرفان في المعارضة الداخلية ونشكل طرفاً هاماً وأساسياً لإطلاق العملية السياسية في الداخل.

● متى بالإمكان تحقيق ذلك؟ وخاصة أنه لا يوجد صوت واحد للمعارضة

لماذا يكون هناك أصلاً صوت واحد، نحن لم نبحث عن توحيد المعارضة. نحن نبحث عن تجميع المعارضة على ثوابت كبرى وهي: لا للتدخل الخارجي بكل أشكاله، لا للعنف بكل أنواعه، وهما المبدآن الأساسيان اللذان تم الاتفاق عليهما، والباقي يبحث على طاولة الحوار، وهذا أيضاً تم الاتفاق عليه. ومن السبب سيبدأ مؤتمر الحوار بظهران الذي يضم قوى المعارضة في الداخل، وعلى ما أعتقد أنّ هيئة التنسيق وافقت على الحضور، ولكن سنكون موجودين بالإضافة إلى أناس مقربين من النظام، وأعتقد أن هذا الأمر سيكون فاتحة خير بتسريع عملية الحوار الداخلي التي آن الأوان كي تبدأ وهي قد تأخرت، والبدء فيها سيفتح آفاقاً جديدة ستجد من مستوى العنف وصولاً إلى تخفيفه بالتدرج وصولاً إلى الحل السياسي الشامل متوجاً بالمصالحة الوطنية.

وأنا متأكد أنّ الحوار والبدء به لن يكون «مسحة رسول»، والعملية لا بد أن تأخذ الوقت الكافي، ولكن المهم ان تتطلق وأن لا تتأخر، لأننا لسنا من أنصار تحقيق كل شيء أو اللاشيء فالمهم أن نبدأ ولو على المستوى الخفيف.

لكنكم وفي بيان لكم بعد مرور مئة يوم على تشكيل الحكومة الجديدة في سورية ذكرتم في مضمونه انتقادات حادة، وأنكم لم تتمكنوا من تأمين برنامج الحد الأدنى للخروج الآمن من الأزمة، وذكرتم نقطتين أنّ التعاطي الحكومي مع مشروع المصالحة الوطنية لم يؤمن حتى الآن متطلبات الأساسية لوزارة المصالحة الوطنية من ناحية الصلاحيات والنقطة الثانية أن بعد ما تروج له بعض وسائل الإعلام التابعة لقوى متنفذة ومتشددة في البلاد من تشكيل بجدية سياسية الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير مقصود منه تعطيل الجهود الحقيقية المبذولة للخروج الآمن. وهذا كان بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٢ أي الشهر الماضي. هل بدّل شيء منذ هذا التاريخ حتى اليوم؟

هذا ما يجب أن نفهمه بسياقه الطبيعي. نحن ائتلاف من قوى مختلفة ونعمل على أساس المادة الثامنة الجديدة من الدستور التي تقول بالتعددية الحزبية والسياسية في البلاد، انتهينا من ذلك العصر حين كانت القوى الموجودة في الحكومة جميعها بقياس بعضها، بالإضافة لوجود تباينات ونقاشات وهذا طبيعي لأننا وجهنا انتقادات لوتيرة البرنامج الذي اتفقتنا عليه اعتماداً على البيان الحكومي، ووضعتنا وجهات نظر، والمقصود من ذلك تحضير تنفيذه بالدرجة الأولى، لذلك اعتقد ليس في ذلك شيء يضير، وهذه العملية مقيدة وإيجابية وهي التي دفعت عملياً العملية الجارية في البلاد إلى الأمام، ونحن ما زلنا في المعارضة ولو كنا في الحكومة.

● **هل يمكن أن تسموا الجهات التي تعطلكم من القيام بالأهداف التي جعلتكم تشاركون في الحكومة السورية؟**

اعتقد أن وضع القضية بهذا الشكل فيه تبسيط، لأنّ جوهر الموضوع هو الانتقال من المادة الثامنة القديمة إلى الجديدة. وهنا لن أبحث عن شياطين وعن قوى خفية تعيق الانتقال وهذا هو لتبسيط الأمر. أعتقد أن هناك قوة عطالة، عادات وتقاليد، بنية ذهنية بحاجة إلى عملية تغيير، الأمر الذي يتطلب نضالاً ونقاشاً وجدلاً وأحياناً يصل لحد الاحتكاك، وهذا ليس بالأمر السيء لذلك نحن مصرّون أن البلد بحاجة لتغيير والحوار هو الطريق الوحيد للتغيير، والحوار يعني وجود اختلافات بالرأي وهذا أيضاً طبيعي.

● **ما رأيكم في قضية إمكانية التمسك بما هو على الأرض؟**

نحن موجودون على الأرض، والشيطان يختفي في التفاصيل الصغيرة. المعارضة الخارجية تحاول أن توهم عبر الضخ الإعلامي الذي يساعدها فيه كل أجندة الإعلام الخارجية، وأنها المعلم الكبير لجميع المجموعات المسلحة، ولكن الواقع ليس كذلك، وإن كانت هي في موقع «مونة» فإنني أرى بنهاية المطاف أن بإمكانها أن تؤثر أولاً على مجموعات الجهاديين الأجانب، والذي أصلاً معلمهم في الخارج، ثانياً يمكن أن تمون على أشباههم من السوريين، وهؤلاء وزنهم النوعي غير عال، وأنا أعلم أن مجموعات واسعة من المعارضة المسلحة لا تعترف بكل المعارضة الخارجية وهذا لا يعني أنهم أوتوماتيكياً يعترفون بالمعارضة الداخلية، ولكن هناك حالة من هذا النوع يجب فهمها والتعامل معها، وبالنظر إلى كيفية تطورها، لذا فإن أي افتتاح لآفاق الحل السياسي سيؤثر على الأرض كثيراً على القوى السياسية وعلى بعض القوى التي تستخدم السلاح، أي

لا بد من رؤية الأمور بحركتها وليس بشكلها الستاتيكي (السكوني)

● **هل يمكن لأفاق الحل التي تتفضلون بذكرها أن تكون عبر خطة لافروف التي عادت الآن إلى الواجهة والتي تستند بشكل أساسي على خطة جنيف، خاصة وأن العديد من التقارير تؤكد أن هناك محاولات لإحيائها، وهو قد ذكرها خلال اجتماعه بنظرائه الأوروبيين خلال الشهر الماضي، والسؤال هو ما حظوظ خطة لافروف للنجاح؟**

إنّ الأهم في اتفاق جنيف أن يعاد الاعتبار له من قوى الغرب التي التثّت عليه قبل أن تجفّ تواقعها عليه وذهب باتجاه أن تجرب حظها للمرة الأخيرة عبر تصعيد مستوى العنف على الأرض منذ ذلك الحين، والتجربة أثبتت خلال الأشهر الأخيرة أنّ هذا الأمر هو وهم وقبض للريح، لذلك إحياء جنيف بأي شكل إن كان عبر خطة لافروف أو غيره لها حظوظ كبيرة في هذه اللحظات كي تشق طريقها . المهم أن يتوفر المحاور الأساسي للنظام في الداخل وهو ما نبذل عليه جهوداً كبيرة في الأسابيع والأشهر القليلة الماضية، وإذا نجحنا بهذا الاتجاه، من الممكن أن تتطلق قاطرة الحوار ضمن غطاء على أساس دولي، هو اتفاق جنيف من حيث المبدأ ويمكن الوصول لوضع نهاية للأحداث المساوية في سورية التي لا أتوقع أن تنتهي بلمسة ساحر، لأنها عملية ستأخذ مداها خلال الأشهر الطويلة القادمة.

● **من تصدّون بوجود محاور أساسي للنظام، هل هناك إشكالية على وجود الأسد؟**

حين يتم الحديث عن الحوار، حجة النظام هو أنه منّ سيحاور؟ ويمكن أن يكون له حق في ذلك، فالمعارضة مشتتة، فنحن مثلاً لا يمكن أن نقبل الحوار مع المعارضة اللاوطنية، وهي بالدرجة الأولى خارجية بما أنها ماتزال تصرّ على التدخل الخارجي وتطلب التسلح والعنف وهما مبدآن ساميان يجب الاتفاق عليهما .

معارضة الداخل الأساسية التي تشكلت في مؤتمر قوى التغيير السلمي ومن مؤتمر الإنقاذ الوطني، والذي كان في طليعته هيئة التنسيق الوطنية وهما مجموعتان كبيرتان تضمان أكثر من خمسين حزباً وقوى وتنظيمات متفقين على المبادئ العليا، وأن لا توضع شروط مسبقة على الحوار، لذلك أعتقد أن الاتفاق بين هاتين المجموعتين الأساسيتين من معارضة الداخل يصبح الحوار جاهزاً للانطلاق.

● **حين تربط الحلول بالأشهر القادمة هل تربطه بتشكيل الإدارة الأمريكية الجديدة بعد إعادة انتخاب أوباما؟**

كلا ليس كذلك!! لأن الإدارة الأمريكية حتى وإن ذهب إلى توافق ووفاق مع الإدارة الروسية، وأمنت حلاً سياسياً داخليا سورياً بحثاً، فهذا الحل لن تأتي ثماره بسرعة، لأن المعادلة هي كالتالي: الحوار بمستوى الصفر أما

الحوار والبدء به لن يكون «مسحة رسول»، والعملية لا بد أن تأخذ الوقت الكافي، ولكن المهم أن تنطلق وأن لا تتأخر، لأننا لسنا من أنصار تحقيق كل شيء أو اللاشيء

بيان صادر عن ملتقى طهران (للحوار الوطني السوري)



بل استبدالها بتقديم المساعدات الإنسانية والاغاثية والمستعجلة للملايين السوريين المحتاجين إليها .
٧-يطالب المشاركون بشكل خاص مجموعة دول البريكس والجمهورية والإسلامية الايرانية خاصة برفع مستوى المساعدات الانسانية الاغاثية والمستعجلة منها خاصة المتعلقة بالطاقة والصحة والغذاء .
٨-يطالب المشاركون أطراف الصراع بإطلاق مجموع خطوات مفيدة بخلق اجواء الامان للشعب السوري وتهيئة الاجواء لبدء الحوار ، وعلى رأسها ملف المعتقلين والمخطوفين ، وتسوية ملف الاعتقال القديم والمفقودين ، والسماح بوصول المساعدات الانسانية إلى المناطق المنكوبة ، ووضع أمان الطرق بيد الجيش العربي السوري، والسماح لمؤسسات الدولة الخدمية بالعمل الآمن .

٩-مطالبة الاخوة في الجمهورية الاسلامية الايرانية بشكل خاص ، وكذلك مجموعة دول البريكس ، بممارسة كل الضغوط الممكنة والجادة على النظام التركي بسبب دوره المركزي والخطر، كما المباشر في الأزمة السورية ... إن سلوكه كما سلوك العديد من الدول العالمية والخليجية يندرج في دعم المسلحين والمقاتلين وتشجيع وتأمين دخولهم إلى سورية ، ويندرج في إطار تجاوز القوانين الدولية ، والتعدي على السيادة الوطنية السورية.

حوار

العنف بمستواه العالي جداً، فإذا انطلقت قاطرة الحوار غداً فمستوى العنف سيبدأ بالانخفاض، ولكي يصبح مستوى الحوار أعلى من منسوب العنف، فهو بحاجة إلى وقت طويل، لذا المهم أن نبدأ بشكل سريع ومبكر حتى نحقق المطلوب.

● **هل حضوركم للمؤتمر الذي تقيمه إيران هو رد على مؤتمر الدوحة؟**

فليكن رداً!! ولمّ لا؟ ومن قال إن مؤتمر الدوحة ليس بحاجة لرد؟ لأن مؤتمر الدوحة إن كان يعبر عن مجول دولي وإقليمي جاد وقوى سورية محددة، ومرتكزة قواها في الخارج، وأشك كثيراً بحجم تأثيرها الداخلي لولا المال المطلوب والأسلحة والإعلام. ومن قال أن الطرف الآخر الداخلي من المعارضة يجب ألا يكون له حلفاؤه إقليمياً ودولياً حتى ينفذ مشروعه، فما المانع.

● **ما هي الحظوظ في نجاح خطة لافروف؟ خاصة وأن لك علاقات خاصة مع الروس وأنكم مع الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير لعبتم دوراً مهماً لأن يلعب الروس هذا الدور المساند لسورية؟**

إن حظوظ مبادرة لافروف – إن كان يصح تسميتها كذلك حسب رأيك – هي تفسير لخطة جنيف، وترتبط بالتوافق الأمريكي الروسي إن استطاعوا إلى ذلك سبيلا، بعد تعيين الإدارة الأمريكية الجديدة، والحظوظ اليوم أكثر من البارحة، أما فيما يخص الجبهة الشعبية ودورها وتأثيرها، نحن في نهاية المطاف تنظيم، وبالمقارنة مع روسيا وقوتها وإمكانياتها نحن تنظيم صغير ومتواضع، لكن نحن لعبنا الدور من خلال منطق وزاوية أخرى وهي أننا اختلفنا في سورية عن كل التجارب السابقة التي جرى فيها تدخل خارجي مباشر، اختلفنا كان أنه ظهرت هناك معارضة وطنية في الداخل رفضت التدخل الخارجي وكان هذا عاملاً هاماً بالمعنى الموضوعي لإعاقة التدخل ولتشجيع الأطراف الدولية التي لا تريد التدخل أن تستمر بموقفها كي لا يبقى موقفها سياسياً بحثاً، وإعلامياً، لذلك إذا كنا قد ساعدنا فنحن قد ساعدنا برفع عزيمة الطرف الروسي بوجود أمل وقوى في الداخل يمكن أن تساعد على إنجاز حل سياسي غير مرتبطة بالخارج، والأجنبي الغربي لا تعول عليه، لذلك وجودنا كمعارضة وطنية بمختلف أشكالها أدى إلى تغيير الرسمة، فإذا كان الروس والصينيون غيروا الرسمة الخارجية فنحن موجودون موضوعياً – ولا أدعي أننا «طلعنا الزير من البير»، لكن وجودنا موضوعياً من المؤكد أنه «خربط» اللعبة والرسمة التي كان يرسمها الغرب والأمريكان.

■ ■

بلاغ صادر عن رئاسة

حزب الإرادة الشعبية:

...وتبقى المقاومة

الخيار الوحيد

منذ يومين يتعرض قطاع غزة إلى عدوان إسرائيلي جديد ذهب ضحيته اعداد من الشهداء وعشرات الجرحى.

إن حزب الإرادة الشعبية إذ يدين الهمجية الصهيونية المتكررة يؤكد أن هذا العدوان حلقة جديدة في محاولة تصفية القضية الفلسطينية والإجهاز على قوى المقاومة، وتسليم مصير الشعب الفلسطيني إلى قوى المساومة المتواطئة معها .

لقد كشف العدوان مرة أخرى نفاق الولايات المتحدة، والدول الأوربية في وقوفها غير المشروط إلى جانب الكيان الصهيوني الأمر الذي يؤكد مرة أخرى أن لا خيار أمام الشعب الفلسطيني في مواجهة هذا العدوان سوى المقاومة بكل أشكالها، وأن المهادنة والمساومة والمفاوضات لن تجدي نفعاً مع هذا الكيان، ويؤكد الحزب على تضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني وقواه المقاومة بما فيها العسكرية منها، ضد هذا العدوان وضد محاولة قوى الرجعية العربية في تحويل قضية الشعب الفلسطيني إلى مجرد قضية إنسانية.

ويهبب الحزب بكل قوى الحرية والتقدم في العالم للتضامن مع الشعب الفسطيني في نضاله المشروع من أجل حقه في المقاومة وتحرير جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية على ترابه الوطني.

كما يدعو قوى المقاومة إلى ترتيب أوضاعها بما يعزز الخيار المقاوم ويلجم دور التيارات التصفوية والمساومة في الساحة الفلسطينية.

دمشق ٢٠١٢/١١/١٥

هيئة الرئاسة

في حزب الارادة الشعبية

ملتقى الحوار الوطني السوري

فاقد الشرعية لا يعطيها..

المعلم واحد..

◀ مهند دليقان

◀ هشام الأحمد

كان من اللافت خروج ممثلي مجموعة من التنظيمات التكفيرية في حلب للإعلان عن رفضهم تمثيل ائتلاف الدوحة لهم. ترافق هذا الإعلان مع إعلان آخر أخطر منه وهو إعلان «الإمارة الإسلامية» و«تطبيق شرع الله».. إن حكماً سريعاً على هذا الحدث قد يأخذنا إلى الفصل الميكانيكي بين الطرفين واعتبارهما متضادين أو غير متفقين في أحسن الأحوال، أي أنه سيأخذنا إلى اعتبار معارضي «اسطنبول- الدوحة» تياراً متميزاً وبعيداً عن التيارات الشبيهة بالقاعدة الموجودة على الأرض السورية.. ولكن تدقيق النظر في أهداف وخطة عمل وبرنامج كل من هذين الطرفين سيخلي قراءة وتحليلاً مختلفاً..

إن الشغل الشاغل للمعارضة غير الوطنية المرتبطة بالغرب الأمريكي- الأوروبي في مرحلتها الأولى «الاسطنبولية»، كان يتركز حول مهمة تقديم الغطاء السياسي للتدخل الخارجي العسكري المباشر من خلال الدعوة اليومية له عبر المنابر المختلفة تحت مسميات وحجج متعددة تناسبت في كل مرحلة مع درجة تعقد الوضع على الأرض، ولما أصبح التدخل المباشر مستحيلاً بدأ التحضير للمرحلة اللاحقة مرحلة التدخل غير المباشر، وأصبحت وظيفة الاسطنبوليين هي تبرير التسلح ثم الدعوة له والحث عليه، على أمل تغيير الموازين الداخلية لفك استعصاء الموازين الدولية ولكن مع أمل مستمر بوقت يمكن فيه أن يلعب التدخل المباشر دوره المطلوب..

انتقلت المعارضة الاسطنبولية في طورها التالي، «الدوحة»، لتحقيق وظيفة أخرى هي تعزيز التدخل غير المباشر وشرعته، إضافة إلى إرساء واقع جديد على الأرض السورية يحمل في داخله بذور التفتت والاحتراق الداخلي، وأدوات هذه العملية معروفة، وعلى رأسها التنظيمات التكفيرية التي تغذي اقتتالاً داخلياً ذا بعد طائفي، ولما كان لمعارضة «الدوحة» وظيفة أخرى تتناسب مع طبيعة المرحلة المستعصية دولياً هي تأمين جهوزيتها لاحتمال التفاوض أو الحل السياسي، فإنه لا بد للمشروع ككل أن يحافظ على أدواته في الضغط حتى خلال التفاوض، وبما أنه من غير الممكن لمفاوض أن يجلس إلى الطاولة ويقوم بالتفجيرات في الوقت نفسه، فإن على أحد آخر أن يقوم بها وينسبها إلى نفسه ليعدها عن المفاوضات..

أي أن للتنظيمات التكفيرية وظيفة محددة ليست استلام السلطة وإقامة الإمارات الإسلامية، ولكن وظيفتها هي إدامة الاشتباك وإبقاء التوتر قائماً لتأمين غاية مموليتها التي تتمثل بحدين أدنى وأعلى.. الأدنى هو حوار يقود إلى طائف سوري، أي إلى تحاصص سورية الدولة بين الفاسدين الداخليين والخارجيين باسم «الطوائف السورية»، والحد الأعلى تحاصص سورية بعد تفتيتها بين أولئك أنفسهم ولكن بوصفها مجموعة من الكتلونات الطائفية والقومية.. المعلم الأمريكي واحد، والتلاميذ يقتسمون الأدوار..

■



اعترفت مجموعة من الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا، بائتلاف الدوحة «ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب السوري»، في حين أن الاتحاد الأوروبي أوجد صيغة تتجنب عبء هذا الاعتراف الفج، وهي الاعتراف بالائتلاف ممثلاً لـ «تطلعات الشعب السوري»، في خطوة منه للحفاظ على قدر من التوازن يعطي هامش أكبر للمناورة في الأزمنة السورية المستعصية. وقد كان آخر عهد لنا بهذه العبارات «الدبلوماسية» في أوائل الحدث الليبي، إذ سارعت في حينه الدول نفسها باتخاذ الموقف ذاته مما سمي بـ «المجلس الوطني الانتقالي» الذي لعبت هذه الدول دوراً كبيراً في تشكيلته وصناعة مكوناته، لدرجة أنه ضم في صفوفه رموزاً تنتمي إلى حقبة القذافي، لكنها تمتلك تاريخاً طويلاً في الارتباط مع استخبارات تلك الدول.

ترافق إعلانه مع تقديم شخصيات كانت في الداخل إلى عهد قريب، ومع تصاعد الحديث عن توحيد قوى المعارضة. فقد كانت وظيفة مجلس اسطنبول تقتصر على كونه كياناً سياسياً يقدم الشرعية والتبرير الكافين للتدخل العسكري الخارجي، وكان قد صمم على هذا القياس. ولما تعثرت تلك المساعي في استدعاء ذلك التدخل إلى سورية نتيجة للتغير الذي طرأ على موازين القوى الدولية، المتمثل بالموقف الروسي- الصيني، انتهت وظيفة ذلك الكيان وبات من الضروري إعلان وفاته ليصار إلى الانتقال إلى تشكيل جديد يعكس التغير في كتيك الدول الغربية إزاء الأزمة السورية، فكان الإعلان عن ائتلاف الدوحة. أما عن طبيعة الوظيفة المنوطة به فيتضح من خلال الحديث عن نيّة هذا الائتلاف إدارة المناطق الشمالية من سورية أنه معد لتكريس واقع الانقسام العمودي سياسياً وعسكرياً، ومن ثمة الذهاب إلى عملية تفاوض مع النظام تثبت واقع الانقسام هذا على أساس تحاصص معين، وذلك بعد أن ثبتت عملياً استحالة الحسم العسكري على الجانبين في ظل ميزان القوى الداخلي والخارجي. أما

حول إعلانات هذا الائتلاف مع تأسيسه عن رفض الحوار وإسقاط النظام وما إلى هنالك، فلا يعدو ذلك عن كونه وسيلة لضم كل المجموعات المعارضة المسلحة خلفه، ولكسب ثقته إلى حين الوصول إلى مرحلة التفاوض. وتمّ تعزيز هذا الائتلاف بمختلف أشكال الدعم السياسي، كالاتفاق به ممثلاً وحيداً للشعب السوري، أما دعمه عسكرياً فيجري بحثه على قدم وساق، وذلك علاوة على كل أشكال الدعم المباشرة الحالية، العسكرية والمالية، للعناصر المعارضة المقاتلة على الأرض.

في ضوء الوظيفة الجديدة التي أسندت إلى ائتلاف الدوحة يمكن قراءة خطوة الاعتراف به كفعل يسعى إلى الحفاظ على الأزمة قائمة، وذلك من خلال الحفاظ على أحد أسبابها، وهو الأحادية السياسية، الأمر الذي سيقطع الطريق على مساعي المعارضة الوطنية والدول الصديقة تاريخياً لسورية- روسيا والصين وإيران- للوصول إلى الحل السياسي عن طريق الحوار، ولكسر حالة الإجماع السوري في الموالاة والمعارضة على الحفاظ على الثوابت الوطنية.

يسعى الغرب من خلال خطوات كهذه إلى

إطالة الطريق للوصول إلى مخرج آمن من الأزمة السورية، وإعطاء التصعيد العسكري والفلتان الأمني وقتاً أطول كي يجهز على الدور المتبقي لسورية على المستوى الإقليمي والدولي، وعلى تحالفاتها مع قوى المقاومة للسياسات الأمريكية الإسرائيلية- في المنطقة والعالم، ولنا في تجربة العراق ولبنان خير مثال على هذا الأمر، إذ أن محاولة القضاء على المقاومة الفلسطينية واللبنانية في أوائل الثمانينيات اقتضت إشعال حرب أهلية في لبنان. وشكّل احتلال العراق خطوة باتجاه تفتت المنطقة تحت عنوان الشرق الأوسط الجديد. وطالما كانت الدبلوماسية السورية.

ربما كان من حسن حظ هذه البلاد أن أزمتها تراكمت مع بداية تغير عميق في ميزان القوى الدولي، وسيلعب السوريون دوراً في تحديد طبيعة الحل لأزمته: إما بالمعطيات البائدة شيئاً فشيئاً التي طبقت في العراق ولبنان في وقت سابق، أو بمعطيات جديدة ستكون فاتحة التغيرات على المستوى العالمي..

■

غزة وريبعها المقاوم!

◀ أحمد حسن الرز

حملت الأيام القليلة الماضية في طياتها تسارعاً في وتيرة الأحداث الجارية في الداخل الفلسطيني بعدما أقدم جيش الاحتلال الصهيوني على عدوانه الأثم الرامي إلى ضرب القدرة الصاروخية لفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، هذا التسارع جاء كنتيجة حتمية للمفاجأة التي قدمتها فصائل المقاومة والمتجسدة بفشل ذريع أصيبت به حكومة العدو بعد إدراكها للقدرة العالية التي تتمتع بها المقاومة الفلسطينية، خصوصاً بعد أن طالت صواريخها عمق تل أبيب، وقد فتحت هذه الأحداث الباب أمام العديد من التحليلات السياسية، إبتداءً من الصلة التي تربط هذه الأحداث مع الاستحقاق الدولي المرهون بمتغيرات جذرية تُصيب الواقع الدولي السابق وتُرسى آخراً جديداً، وانتهاءً بتأثير ما يجري اليوم في غزة على قوى الربيع العربي..

رأس حربة أمريكا في أزمة!

محكومةً بالعقلية المؤامراتية التي انسمت سياستها بها منذ ظهور بوادر الربيع العربي، تعمل قوى الربيع هذا - مستندة إلى وسائل إعلامها - على ترسيخ مبدأ العمل في سبيل إسقاط الأنظمة القمعية المتسلطة، وتقديمه كهدف يضاها في سموه النضال من أجل إستعادة الأراضي العربية المغتصبة، وقد قادتها عقليتها هذه إلى التنبئ المطلق لفرضية أن الهدف الرئيسي من أحداث غزة هو فك الضغط الذي يعاني منه النظام السوري، وحرف الأنظار عما يجري على الأرض السورية، هذه الفرضية الهزلية التي لا يمكنها أن ترقى إلى مصاف التحليلات السياسية المطلقة من فهم عميق لواقع الصراع العربي - الصهيوني تلقفتها قوى التطرف بعباد أعمى، وبعيداً عن هذا المنطق في التحليل، جاءت أحداث غزة لتُثبت مجدداً أن قوى المقاومة في المنطقة تُحقق تقدماً نوعياً في مدى قدرتها على الصمود ومواجهة آلة الحرب الصهيونية، فأسطورة «الجيش الصهيوني الذي لا يُفهر» التي تلاشت بعد حرب تموز وما رافقها من صمود أسطوري للمقاومة اللبنانية، تعود اليوم فصائل المقاومة الفلسطينية لتؤكد تلاشيها، ولعل الدليل الأبرز على هذا هو الإرتباك الواضح والحسابات العديدة التي يحسبها العدو الصهيوني اليوم قبل التجرؤ على القيام بعملية عسكرية برية واسعة النطاق في قطاع غزة، لا سيما أنه يخشى من تكرار تجربته الدخول البري للجنوب اللبناني وما نجم عنها من نتائج كارثية أجبرته على التراجع، وبخلاف بروباغندا الإعلام النفطي، لا يمكن الحديث عن تقدم أداء فصائل المقاومة بمعزل عن دور واضح لعبته سورية

عبر دعمها واحتضانها للمقاومة، وشكل الموقف المبدئي للشعب السوري من القضية الفلسطينية أساساً في دعم جهود المقاومة مما ساعد على الوصول إلى ما هي عليه اليوم من قدرة على التسبب بنكسات حقيقية باتت حكومة الكيان الغاصب تخشى جداً من عواقبها، كل هذا يُفضي إلى الاستنتاج أن متغيرات عديدة تطرأ على الواقع الدولي متجسدة بسقوط هيمنة رأس حربة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من جهة، وإعادة ظهور الثنائية (مع المقاومة/ضد المقاومة) إلى الواجهة السياسية من جديد من جهة أخرى، هذا ما سيوصد الباب في وجه الخطاب المبتدل لدول الاعتدال العربي، والذي يتعامل مع مجريات الأحداث في غزة عبر التحويل على دور هيئات المجتمع الدولي في لجم الصراع ما بين المعتصب والمقاوم!

التغيير في خدمة المقاومة

أعاد العدوان الصهيوني على غزة وصمود مقاومتها بوصلة النضال إلى مسارها السليم، وأثبت بما لا يقبل الشك أن النضال من أجل استعادة الأراضي العربية المغتصبة أولوية لا يمكن التراجع عنها أو تجاهلها تحت ضغط أي نضال آخر، وإعادة هذه البوصلة إلى مسارها يبرز التحدي الحقيقي لقوى الربيع العربي بما فيها قوى المعارضة اللاوطنية في سورية، فبنية هذه القوى القابلة للانخراط في أي اصطفاط مرحلي يعزز قدرتها على الوصول لهدفها المنشود المتمثل بإسقاط النظام السوري ستساهم في وضعها على محك الثوابت الوطنية التي تتشدد بها، خاصة بعد إعادة إحياء ثنائية (مع المقاومة/ضد



المقاومة)، وسيطلب الإنصياغ لهذه الثنائية ما لا طاقة لبعض قوى «المعارضة» السورية على تحمله، فمع سقوط خطاب دول الاعتدال العربي في اختبار التأييد الشعبي سيكون على هذه القوى «المعارضة» حسم خياراتها وسيطلب الحسم لمصلحة الوقوف إلى جانب المقاومة ترجمة فعلية على أرض الواقع، بدءاً من إنهاء التبعية (المطلقة والجزئية والعنصرية وغير العلنية) لدول الاعتدال هذه، وانتهاءً بالسير نحو ما يضمن منعة سورية وبالتالي المزيد من القدرة على دعم المقاومات، وكذلك ستساهم هذه الثنائية بإيضاح رؤية مختلف التكتلات السياسية السورية للتغيير الذي تريد، فالتغيير الذي لا يُفضي إلى رفع جاهزية سورية بما يضمن لها دوراً أكبر في دعم فصائل المقاومة في المنطقة هو تغيير مشبوه أو في الحد الأدنى مرفوض، وهنا يكمن الفرق ما بين «المعارضة» القائمة على أساس رفض سياسة النظام الداعمة للمقاومات والمتآتية في نهاية المطاف من ثوابت شعبية لا يمكن لأي نظام تخطئها، والمعارضة التي ترى بأن هناك ثغرات لو استثمرت بالشكل الأمثل لساهم ذلك في بلورة موقع أفضل لسورية في واقع الصراع العربي الصهيوني، من هنا تأتي الأهمية القصوى للربط ما بين مطلب التغيير والتحرير في سورية، فالتغيير المطلوب هو تغيير بخدمة التحرير لا عائقاً في وجهه، مما يوحد ما بين النضالين المطلي والتحرري، على هذا الأساس ستساهم إعادة هيكلة الرؤى والمواقف السياسية إنطلاقاً من القضية الوطنية بتوضيح الكثير مما يختبئ خلف قناع الخطابات العصماء التي يزول مفعولها مع نزول الخطيب من منبره.

■

لكي لا نموت مع القديم..

◀ محمد ذياب

تتراخ كثير من القوى السياسية والشعبية اليوم إلى الهاوية ذاتها التي سقط ويستقط بها الفضاء السياسي القديم، وتكرر أخطاؤه ذاتها. ربما علينا اليوم أن نستذكر هذه الأخطاء دائماً كي نجنب الوليد السياسي المقبل مطب الوقوع بها. وكان هذا الوليد قد جاء نتيجة تصاعد النشاط السياسي في أوساط الجماهير بعد قطيعة مع العمل السياسي دامت لعقود، وبعد نشوء تناقضات حادة عانى ويعاني منها شعبنا، وبعد تموت الحركة السياسية القديمة وعجزها عن حل تلك التناقضات. أصبح هذا الوليد حركة شعبية في أيامه الأولى، وسينمو ليصير لاحقاً حركة سياسية جديدة ..

الحركة الشعبية هذه مدعوة في سيرورة تحولها إلى حركة سياسية ألا تعيد أخطاء القديم، ولا تعيد إنتاج أدواته، لأن المكرر يموت، أما الجديد فقدره أن يعيش. وعلى هذه الحركة أن تنجز مهام الثورة الوطنية والديمقراطية، وألا تتحول إلى ثورة مضادة قاتلة ..

سلمية الحركة الشعبية:

لم تكن مقولة السلمية ضرباً من الأخلاقية الإنسانية فحسب، بل كانت ضرباً من الواقعية أيضاً، وكان للحركة الشعبية مصلحة كبرى وحقيقية فيها. السلمية كانت دعوة لتجنب الانقسام العمودي الذي يعمله العنف في ساحات التظاهر، كانت دعوة لقبول الآخر والاعتراف به، ثقافة جديدة تدخل على هذه البلاد وكان يجب لها أن تدوم. ولأن الحركة الشعبية كانت قدراً موضوعياً، وليس نشاطاً نثمة من المارقين، كان يجب لسلميتها أن تدوم، فهي الرحم الذي ستنشأ منه الحركة السياسية الجديدة، وهي التي أنيط بها إحللال قيم الحرية والديمقراطية وقبول الآخر، فكيف يمكن لها أن تكون عنيفة؟؟ ولأنها شكلت ضغطاً هائلاً على قوى الفساد الكبير، ولأنها كانت بسلميتها جامعة وشاملة، سعت هذه القوى إلى زرع ما يقتلها في رحمها، فوقع الاختيار على العنف..

تلقفت قوى أخرى خارجية حاقدة هذه النية، وربما بادرت هي إلى العنف، لم يعد هذا بذى أهمية بالنسبة للحركة الشعبية، فالنتيجة واحدة، وهي أن تقدم المآجورون إلى الساحات، من الطرفين، يقتلون ويسرقون وينهبون، وتراجع أصحاب العقل والمطالب المحقّة.. النتيجة أن ما يحصل اليوم في البلاد هو ليس درساً في الإصلاح أو الديمقراطية أو الحرية، مثلما علمتنا السلمية، بل كابوساً ثقيلاً من العنف والقتل، وهذا ما يعلمنا آياه السلاح في غير مكانه الصحيح..

التدخلات الخارجية:

بعد محاولات إدخالهم في لعبة الضغوط الخارجية، والتوازنات الدولية، ومكرمات الأشقاء، القلق إزاء ما يجري في سورية ..ألخ، وجد معظم السوريين أنفسهم خارج دائرة القرار في هذه الازمة. اكتشفوا أنهم يتحولون رويداً رويداً إلى كمارس في فيلم رعب كبير في وطنهم، وجدوا أنفسهم متسولين في مخيمات تركيا والأردن، يزورهم المحسنون كمن يزور حديقة الحيوانات، وجدوا أنفسهم شيوخاً وعجائز وأطفالاً يتباكون ويطلبون نخوة العرب والمسلمين على شاشات الجزيرة والعربية، رجالاً يعدّب ويهين بعضهم بعضاً آخر في مقاطع الفيديو، تمثيلات مضحكة تسخر مما يجري في وطنهم، مهاجرين ومنفيين في مطارات وحافلات تقلهم إلى بلاد غريبة وقاسية.. وجدوا بينهم مسلحين بلحى، منهم تكفيريون يفجرون أحياء أهلة بالسكان، ومنهم شبيحة موتورون.. لم يرضخ النظام للضغوط الخارجية، ولم يشبع الأطفال حليباً لأن المساعدات الإنسانية لا تقدم إلا لشبكات التجسس والإنصالات، أما العرب والمسلمون أباحوا الجهاد في سورية وأعتبروه في فلسطين خيانة..

لم تقدم لنا التدخلات الخارجية لنا سوى شيئ واحد: المذثة، التي رفضها الشعب السوري منذ اليوم الأول لهذا الانفجار الكبير..

لا للعنف، ولا للتدخل الخارجي: كلمات بسيطة لكنها عميقة، نطقت بها حناجر العقلاء، كانت هي وحدها دليل عافية بعض منّا لم تتلوّث طبيعتهم بالحقد والتآر المقيت، كانت الأداة للخروج من أزمتنا هذي .. لتعلمنا هذه الكلمات حل مشاكلنا بأنفسنا، لتردعنا عن التسوّل على أعتاب «الأصدقاء».. تبقى علينا أحياء كي يتسنّى لنا إصلاح ما تحرب بيننا.. ولتتحفظ كرامتنا من بورصات الأعداء والسلاح..

ملتقى طهران.. وتعميق الفرز الوطني



« عضويته مفتوحة لكافة أطراف المعارضة السورية ثمرة الدعوة الموجهة من دولة قطر بالتنسيق مع الجامعة العربية»

– بالمقابل تأتي الرسالة التي بعثها الملتقى الوطني في طهران في البند الثاني عشر من بيانه حول إدانة الاعتداء الصهيوني الأخير على غزة فلسطين والجولان السوري، تأكيداً على التزام المشاركين فيه بالموقف الوطني التاريخي الثابت للشعب السوري، الذي يحاول عبثاً جبناء المعارضة اللاوطنية تشويهه، وتجاهله، استرضاءً لأمريكا والغرب الإمبريالي الداعم لهم وللصهيونية، بإدعاء أن هذا الموقف مفروض على الشعب من قبل النظام.

حول القضية

الاقتصادية-الاجتماعية

رغم كون الملتقى الوطني في طهران خطوة جيدة على طريق الحوار الوطني والمصالحة لحلّ الأزمة السورية، يبقى مجرد خطوة واحدة على طريق طويل، فهناك عدة نقاط وملاحظات على هذا الملتقى منها:

– قضايا الحوار، من المفهوم أنّ البيان يمثل توافقاً على القضايا الأساسية العامة المشتركة وطنياً بين السوريين معارضة وموالاته، وأنه ناقش ما يتعلق بتصور الخروج الآمن الإسعائي من الأزمة وسبله، ولكن الشيطان يكمن في التفاصيل، فلماذا لم يستطع المشاركون تضمين البيان الختامي

– وحول التناقض بين الرؤية الوطنية واللاوطنية في مسألة الديمقراطية، فإنه يتضح بالرجعية المتخذة كمدد للشرعية، فني حين طالب الملتقى بـ«إطلاق عملية سياسية وخرطة طريق يرسمها ويقررها السوريون أنفسهم دون أي تدخل خارجي، بغاية الوصول إلى التغيير الديمقراطي السلمي الشامل عبر صناديق الاقتراع». نجد أن ائتلاف الدوحة يستجدي كل جهات الأرض للاعتراف به، ويطلب شرعيته من القوى المعادية على طول الخط للشعب السوري، والتي لا تردّد في منحه بركاتها، فنرى فرنسا وأمريكا وتركيا ومجلس التعاون الخليجي-الصهيوني يعترفون بدميتهم الجديدة هذه، وأما الشعب السوري فلا يسأل رأيه، لأنّ ثلّة «المعارضين» تلك، إما أنها تعتبر نفسها كلية المعرفة وأعلم بما في صدور السوريين، أو أنها تترفع عن سؤالهم لأنها تعاني كما النظام من المرض المزمن الذي طالما جعل عيون فضائئهما السياسي المشترك البائد ينظر إلى الشعب كقطيع من الرعاع دورهم في الحياة هو التصفيق والتهليل وتقديم الأضاحي على مذبح المكاسب الانتهازية والأنانية الفاسدة. فالائتلاف يريد «تشكيل حكومة مؤقتة» يفرضها على الشعب السوري«بعد حصوله على الاعتراف الدولي»، وحتى حل تلك الحكومة المؤقتة لا علاقة للشعب السوري بها بل « بقرار يصدر عن الائتلاف». ويتابع ارتهانه للأعداء الدوليين والإقليميين للشعب السوري بتكيدِه على أنّ

الدوحة وأخواتها



وثيقة القاهرة بأي حال وكنت مع كثير من الإخوة من الرافضين لها وأصدرت بيانا بأنني ساكون أول منسحب عند وجود أمر يخالف عقيدة الأمة الثابتة».

طبعاً الحديث هنا عن نزع القداسة عن العمل العام باعتبار البشر مسؤولين عن أفعالهم والتأكيد على المواطنة المتساوية بين كل السوريين كون هذان الأمران مرفوضين من بعض الإسلاميين.

برغم غموض العلاقة بين المجلس والائتلاف ومبهمات العلاقة بين الجامعة العربية وما راكمت والمشروع الجديد، وبرغم نيل المجلس حصة الأسد (٢٨ من أبناء المجلس خمسة منهم مستقيل) على حساب باقي فصائل

◀ أسامة دليقان

جاء انعقاد ملتقى الحوار الوطني السوري في العاصمة الإيرانية طهران الأحد ١٨ - ٢٠١٢ ١١ كثنائي مبادرة سياسية تجمع قوى وطنية من المعارضة والنظام على طاولة واحدة، بعد مؤتمر تموز التشاوري في دمشق ٢٠١١، ولكنها الأولى بعد تأكد عقم العنف المتبادل عن إنجاب أي انتصار لأي من الأطراف المتقاتلة، كنتيجة محلية تعكس على الأرض السورية ميزان القوى الدولي بمحصلته الصفرية، وتؤكد على مفردات الحلّ الآمن للخروج المنشود من الأزمة السورية بأقل التكاليف والخسائر على الشعب السوري، بوصفه حلاً سياسياً شاملاً عبر حوار وطني جامع، يتماشى مع الدور التاريخي للشعب السوري كجزء لا يتجزأ من محور الشعوب المقاومة والممانعة المعادية للإمبريالية والصهيونية.

بين الملتقى الوطني، والائتلاف اللاوطني

بالاطلاع على البيان الختامي للملتقى الوطني في طهران، ومقارنته بوثيقة «ائتلاف الدوحة» لما يسمى «قوى المعارضة والثورة السورية»، يتبين التناقض بينهما حول القضايا الجوهرية وخاصة الموقف من القضية الوطنية والديمقراطية.

– ففي حين يؤكّد الملتقى الوطني في البند الثاني من بيانه على «ضرورة الحوار الوطني الشامل بغاية الوصول إلى مخرج وأقل التكاليف»، ينصّ البند الثالث لوثيقة الدوحة على أن «يلتزم الائتلاف بعدم الدخول بأي حوار أو مفاوضات مع النظام».

– ويتفق الائتلاف «على إسقاط النظام بكل رموزه وأركانه»،وعلى «دعم وتوحيد المجالس العسكرية الثورية ووضعها تحت مظلة مجلس عسكري أعلى»، التي تعني في التنفيذ العملي تدمير الدولة ومؤسساتها بدل «السماح لمؤسسات الدولة الخدمية بالعمل الآمن»، وبدل مطالبة «أطراف الصراع بإطلاق مجموع خطوات مفيدة بخلق أجواء الأمان للشعب السوري وتهيئة الأجواء لبدء الحوار ، وعلى رأسها ملف المعتقلين والمخطوفين ، وتسوية ملف الاعتقال القديم والمفقودين ، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المنكوبة» كما طالب الملتقى الوطني في طهران.

◀ هيثم مناع

منذ أكثر من شهرين وكل مرّ على المجلس الوطني السوري، من مؤسسين ومستقبليين وأعضاء ومنتسبين ومبشرين بالعضوية يتوافدون على الدوحة من أجل إخراج هذا الجسد من غرفة العناية المشددة التي فشل الطبيب إريك شوفالييه في إخراجها منها لوحده. فلا الصورة الجماعية لقيادته مع الرئيس هولاند، ولا الضخ المالي والدعم الدبلوماسي كان كافياً.

العقل البراغماتي الأميركي كان أكثر حذاقة عندما أخذ بعض الأفكار المطروحة من السيد رياض سيف، فأعاد صياغتها بما يتناسب مع الخروج الراديكالي من قصة المجلس الوطني السوري. السيدة هيلاري كلينتون أعلنت نهاية صلاحية البضاعة. وصار من الضروري أن تحدث الولادة القسرية والقيصرية لمولود جديد يستلم ولاية العهد عن أخيه الذي لم يستثمر البيعة الخليجية والتركية والغربية، ولم يكسب الناس، ولم يطور خطابا سياسيا قادرا على مواكبة حالة العنف المدمر الذي تعيشه البلاد .

لعل أولى نقاط ضعف المجلس القديم كانت في دعمه الأعمى لفكرة واحدة هي التسلح واستجلاب السلاح لمجموعات عسكرية فشل في توحيدها أو جعل أفتقها السياسي حاضرا وناضجا . وقد استبشر المرء خيرا في كلمة الشيخ أحمد معاذ الخطيب الذي تحدث في السياسة

الموازنة تتباهى "بالدعم الكبير" ولا تجل من إعلان اعتمادات الصناعة

بالمقابل فإن جميع المحاولات لتغيير آلية توزيع الدعم تلقى عقبات، أبرزها حالياً هو العقبات أمام مشروع البطاقة الذكية الذي يطرح لتوزيع الدعم نقداً، ويضاف إلى حساب خاص بكل مواطن.. تضخيم الرقم وإعاقة تغيير آلية توزيع الدعم، تجعل من الإنفاق الجاري في موازنة الحكومة رقماً واهياً، وخصوصاً أن الواقع يثبت أن حوالي ٣٠٠ مليار من الدعم في العام الماضي لم تشكل دعماً حقيقياً للسوريين، ومع ظروف العام الحالي فإن حوالي ٥٠٠ مليار لن تغير من الواقع إذا لم تتغير آلية التوزيع..

رقم الإنفاق الجاري لا ينعكس إيجاباً على حياة المواطن، بينما رقم الانخفاض الاستثماري المتهاوي سينعكس دماراً على الاقتصاد السوري بما لا يقبل الشك..

بلغت حصة الدعم الحكومي الإجمالي ٥١٢ مليار ل.س من موازنة عام ٢٠١٣، مقابل حصة ضئيلة لوزارة الصناعة من الاعتمادات الاستثمارية تصل حد ٢ مليار ليرة... رقم الدعم الحكومي الكبير الذي تتباهى الحكومة به، يشويه الكثير من التساؤلات حول حجمه الحقيقي وتضخمه، وخصوصاً ما يتعلق بالمشتقات النفطية ما بين استيرادها وإنتاجها المحلي وكلف إنتاجها الحقيقية..

فارتفاع فاتورة الاستيراد للمشتقات النفطية في هذا العام والعام الماضي، الناتج عن ارتفاع كلف الاستيراد من جهة وزيادة الاعتماد على المشتقات المستوردة بعد تراجع الإنتاج.. يقابله تراجع الاستهلاك في عام ٢٠١٢ الواضح من بيانات المؤسسات والذي لا ينعكس في فواتير الدعم ورقمه؟

فاتورة الدعم تدخل "بازار" التصريحات الحكومية مجدداً.. و"الغلطة" بمائة مليار ليرة فقط!

حقول جديدة، ونحو ٣٠ دولار في كازخستان لُبِّعَ حقول الإنتاج عن خطوط نقله، بالإضافة إلى أن تكلفة تكرير برميل النفط الواحد لا يتجاوز الدولارين، وذلك وفق أرقام العديد من الشركات العربية والعالمية لتكرير النفط..

بالإسقاط على الواقع السوري

وفي إسقاط هذه الأرقام على الواقع السوري، سنصل إلى أن تكلفة إنتاج البرميل الواحد وتكريره وفق أسوأ الاحتمالات سينراوح بين ٢٢ – ٣٢دولاراً للبرميل، أي أن ٢٢ دولار × ٨٤ مليون برميل= ١.٨٥ مليار دولار(١٢٩.٥) مليار ليرة على أساس دولار (٧٠)، أو ٢٢ × ٨٤ مليون برميل= ٢.٦٩ مليار دولار(١٨٨ مليار ليرة)، أما وفق الاحوال الطبيعية، فإن تكلفة استكشاف واستخراج وتكرير برميل النفط لن يتجاوز ١٥ دولاراً، أي أن تكلفة إنتاج المشتقات النفطية محلياً لن يتجاوز ١٥ دولار × ٨٤ مليون برميل= ١.٢٦ مليار دولار (٨٨ مليار ليرة سورية فقط)، والتي يتم حسابها من أصل الاستهلاك عند الحديث عن الدعم على أساس السعر العالمي..

توفير ١٢ مليار ليرة

لن يبقى في هذه الحالة سوى تكلفة فاتورة الاستيراد، والتي تقدر بنحو ٤٠% من استهلاك المازوت الاجمالي في سورية، والتي تبلغ تكلفتها بالسعر العالمي ١٥٦ مليار ليرة، ونحو ٥٠% من الغاز، والتي تبلغ تكلفتها بالسعر العالمي (٣٨.٥مليار ليرة)، ونحو ٢٨% من الحاجة المحلية من الفيوول، والتي تبلغ تكلفتها بالسعر العالمي (٧٠ مليار ليرة)، ونحو ٣٠% من البنزين، والتي تبلغ تكلفتها بالسعر العالمي بين(٣٦ – ٤٣ مليار ليرة)، أي أن فاتورة الاستيراد ستكون بحدود ٣٠٠ – ٣٠٧مليار ليرة، وإذا ما أضفنا إليها ٨٨ مليار ليرة سورية، والتي تغطي تكلفة إنتاج المشتقات النفطية محلياً، سنصل في هذه الحالة إلى أن تكلفة إنتاج واستيراد المشتقات النفطية لتغطية الحاجة المحلية لن تتجاوز الـ ٣٩٠ مليار ليرة، أي أن مبيعات المشتقات النفطية بالأسعار الحالية ستحقق وفراً للخزينة العامة بما يقارب ١٢ مليار ليرة سنوياً ..

أسوأ الاحتمالات

إذا ما أضفنا إلى فاتورة المستوردات من المشتقات النفطية أسوأ خيارات استكشاف واستخراج وتكرير برميل النفط (٣٢ دولاراً للبرميل)، فإن الفاتورة الاجمالية ستبلغ ٣٠٧ مليار + ١٨٨ مليار ليرة= ٤٩٥ مليار ليرة، وإذا ما استثنينا فاتورة بيع المشتقات النفطية بالأسعار الرسمية حالياً خلال عام كامل، والتي ستبلغ نحو٢٠٢ مليار ليرة سورية، أي أن فاتورة الدعم في هذه الحالة لن تتجاوز ٩٢ مليار ليرة فقط، أي بنسبة دعم اجمالي لن يتجاوز ١٩% فقط..



سينراوح بين ٤٣٥ – ٤٥٩ مليار ليرة، إذا لم تنتج سورية أي قطرة من النفط أو من المشتقات النفطية، اي أن هذه الأرقام وبالصيغة الحالية، أكبر من أرقام الدعم الحكومي المفترض، ويقبل عنه في أسوأ الأحوال بنحو ١٠٠ مليار ليرة فقط...

مازوت: ٧.٨ مليار لتر × ٢٥ ل س= ١٩٥ مليار ليرة
الغاز: ٧٧ مليون اسطوانة × ٤٢٥ ل س= ٣٢ مليار ليرة
البنزين: ٢.٤ مليار لتر × ٥٠ ل س = ١٢٠ مليار ليرة
الفيول: ٥.٥٥ مليون طن × ٩٦٧٤ ل س= ٥٢.٧ مليار ليرة

٢٠ دولار الإنتاج البرميل الواحد و٢ دولار لتكريره

بحسب المعطيات والأرقام الرسمية لدى وزارة النفط، فإن سورية تؤمن نحو ٧٥% من حاجتها من المشتقات النفطية من الإنتاج المحلي، حيث يتم إنتاج ٦٠% من حاجة السوق الداخلية من المازوت، ونحو ٥٠% من الغاز، ونحو ٤ مليون طن من الفيوول، أي ما يعادل ٧٢% من حاجة السوق الداخلية، وما يزيد عن ٧٠% من حاجة سورية من البنزين..

في عام ٢٠١٠ أنتجت البلاد ١٤٠ مليون برميل نفط، وتم تكرير ٨ مليوناً منها محلياً، بينما كان يُصدّر ٥٦ مليون برميل، وجزء أساسي من النفط المنتج عبر الشركات الوطنية السورية الذي يفترض تكريره في المصافي الوطنية، وفي هذه الحالة، وإذا ما عرفنا أن تكلفة تنقيب وإنتاج برميل النفط الواحد في عام ٢٠٠٨ بحسب سهولة أو صعوبة الاستكشاف والاستخراج، تتراوح ما بين ٤ إلى ٥ دولار في السعودية، و٦ دولار في العراق، وفي فنزويلا يتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٠ دولاراً لصعوبة اكتشاف

بلغت حصة الدعم الحكومي الإجمالي ٥١٢ مليار ل.س من موازنة عام ٢٠١٣، مقابل حصة ضئيلة لوزارة الصناعة من الاعتمادات الاستثمارية تصل حد ٢ مليار ليرة...

رقم الدعم الحكومي الكبير الذي تتباهى الحكومة به، يشويه الكثير من التساؤلات حول حجمه الحقيقي وتضخمه، وخصوصاً ما يتعلق بالمشتقات النفطية ما بين استيرادها وإنتاجها المحلي وكلف إنتاجها الحقيقية..

فارتفاع فاتورة الاستيراد للمشتقات النفطية في هذا العام والعام الماضي، الناتج عن ارتفاع كلف الاستيراد من جهة وزيادة الاعتماد على المشتقات المستوردة بعد تراجع الإنتاج.. يقابله تراجع الاستهلاك في عام ٢٠١٢ الواضح من بيانات المؤسسات والذي لا ينعكس في فواتير الدعم ورقمه؟

◀ **حسان منجه**

إلى الآن لم تخرج علينا أي من الحكومات بالتفاصيل الدقيقة لأرقام الدعم على المشتقات النفطية والطاقة، بل يكتفون برقم عمومي يحملونه حتى فاقد الفساد بوزاراتهم، ففي الأمس القريب وصف وزير النفط فاتورة الدعم بالمرهقة جداً، والتي تبلغ ١١ مليار دولار، والآن، وللمرة الثانية، يكرر وزير الكهرباء أن الدعم المقدم على قطاع الطاقة يزيد على ٧٠٠ مليار ل.س، إلا أن "الماء يكذب الغطاس".

فيالحساب يظهر أن فاتورة استيراد كامل حاجة القطر من المشتقات النفطية تتراوح بين٨٣٧ – ٨٦١ مليار ليرة، بينما يحقق بيع تلك المشتقات بالأسعار الرسمية الحالية ٤٠٢ مليار ليرة، أي أن الدعم النظري يتراوح بين ٤٣٥ – ٤٥٩ مليار ليرة، وهذا إذا لم تنتج سورية أي قطرة من النفط أو المشتقات النفطية محلياً، أما إذا ما أضفنا إلى فاتورة المستوردات أسوأ خيارات استكشاف واستخراج وتكرير النفط(٣٢ دولار للبرميل)، فإن فاتورة الدعم لن تتجاوز أكثر من ٩٢ مليار ليرة..

"الماء تكذب الغطاس"

كل الأرقام الحكومية تُجمَعُ على تراجع استهلاك المشتقات النفطية في عام ٢٠١٢، حيث تشير بيانات شركة محروقات لغاية الشهر التاسع من العام الجاري ٢٠١٢ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، إلى انخفاض استهلاك البنزين بنسبة ١٢.٥٪، كما تراجعت مبيعات أسطوانات الغاز بنسبة ٢٨٪، كما انخفضت مبيعات المازوت بنسبة ٢٢٪، وكانت مبيعات الفيوول الأكثر تراجعاً لارتباطها بالصناعة السورية، حيث انخفضت المبيعات بنسبة ٢٤٪، وهذا لم يأت من باب التوفير طبعاً، وإنما لندرة وجود تلك المشتقات وصعوبة الحصول عليها، وعلى مبدأ مجبر أخاك لا بطل، وعلى الرغم من ذلك جرى الاستناد إلى أرقام الاستهلاك وفق عام ٢٠١١، على الرغم من كونها لا تعبر بالدقة عن حقيقة الاستهلاك..

● استهلكت البلاد من البنزين في عام ٢٠١١ نحو ٢.٤ مليار ليتر، وهذا يؤدي إلى أن فاتورة استيراد كامل الكمية دون إنتاج أي ليتر البنزين محلياً سينراوح بين ١٢٠ – ١٤٤ مليار ليرة، وذلك وفق السعر الرائج للبنزين في العديد من دول الجوار(٥٠ – ٦٠ ل س للتر) وبالإنتقال إلى المازوت، نجد أن الاستهلاك بلغ في عام٢٠١١ نحو ٧.٨ مليار ليتر، وإذا ما جرى التقييم وفق السعر العالمي للتر(٥٠ ل س)، فإن تكلفة فاتورة استيراد المازوت بشكل كامل سيبلغ نحو ٣٩٠ مليار ليرة..

● أما بالنسبة لمادة الغاز، فإن استهلاك سورية منها في عام

مؤسسة الصناعات الغذائية تخسر شركاتها بشكل متتال، لتعلن الحكومة في العام الحالي أنها ستخرج هذه المؤسسات الخاسرة من دائرة اهتمامها، وتنقل اهتمامها إلى الشركات الرباحة التي تقلصت إلى خمس شركات فقط، بعد أن كانت المؤسسة تضم ٢٤ شركة ومعماً في وقت ما من عمرها الإنتاجي..

خسارة ٨ شركات تابعة للصناعات الغذائية.. والمؤسسة تخرجها من الخطة الاستثمارية

ومن المتوقع بناء على دراسات الجدوى الاقتصادية الأولية أن يباع المنتج بسعر أرخص من السعر الرائج محلياً.

ويعد عقد عدة اجتماعات، تم تشكيل مجلس الإدارة المكون من ٦ أعضاء مناصفة بين الجانبين، ووضع النظام الداخلي ونظام العاملين وتسجيل الشركة بالسجل التجاري والصناعي، كما صدرت موافقة الجهات الوصائية من الجانب السوري على تسديد حصة سورية من رأس المال، بينما لم يتمكن الجانب الفنزويلي حتى تاريخه من تسديد حصته بسبب صعوبة تحويل الأموال في ظل العقوبات، لكن هناك ثلاثة بدائل تجري دراستها لحل المشكلة وإيصال المبلغ.

ومن المتوقع في حال تم حل مشكلة التمويل، أن تقلع الشركة مطلع العام ٢٠١٣ القادم، ومقرها في طرطوس، حيث تم اختيار المكان لقربه من إنتاج الزيت لاستيعاب الفائض وميناء التصدير، ليكون المشروع بذلك مصدراً للقطع الأجنبي، إضافة لكون المشروع يخدم بتشغيل اليد العاملة في المنطقة الساحلية حيث المشاريع فيها قليلة، مع التوقعات بأن تكون العائدات في تصنيف الجيد .

وسيقام المشروع على أرض تملكها المؤسسة العامة للصناعات الغذائية في طرطوس، لم يتم إدخالها ضمن رأس المال لأسباب قانونية، بحيث لا يكون للجانب الفنزويلي ملكية أرض سورية في حال تصفية الشركة مستقبلاً، خاصة أن الشركة مناصفة في كل الجوانب من رأس المال والأرباح والتمثيل في مجلس الإدارة.

توافر اليد العاملة للعمل بثلاث ورديات، وافتراد بعض الشركات للحماية والدعم، ما فصح المجال لدخول منتجات مماثلة وبأسعار أقل وعدم وجود آلية مرنة في تسويق المنتج النهائي وفق الآليات المتبعة في القطاع الخاص.

اهتمام بالشركات الرباحة

وانطلاقاً من انخفاض الاعتمادات الاستثمارية المخصصة للصناعات الغذائية، اتجهت المؤسسة للتركيز على الشركات الرباحة في خطتها الاستثمارية للعام القادم، وخاصة الزيوت والمياه والمشروبات الكحولية والألبان، ورصدت لها مبلغاً قدره ٧١٥,٥٤٩ مليون ليرة منها ٤٨,٤ مليون ليرة قطعاً آجنياً .

شركة الزيوت: مشروع مناصفة مع فنزويلا تمويلاً وربحاً وإدارة وفي تفاصيل مشروع إنشاء الشركة السورية الفنزويلية لتكرير وتعبئة وتسويق زيت الزيتون التي حصلت (قاسيون) عليها، وتبين أنه تم الاتفاق من خلال مذكرة تفاهم بين الحكومة السورية والفنزويلية على إنشاء مشاريع مشتركة عديدة، من بينها الشركة السورية الفنزويلية لتكرير وتعبئة وتسويق زيت الزيتون، برأس مال يقدر بحوالي ٨٠٠ مليون ليرة سورية بمدة تعاقد تبلغ ٢٥ عاماً ابتداء من بدء الإنتاج فيها .

ويقدم رأس المال مناصفة بين الجانبين، على أن تبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية للشركة ١٤ ألف طن من الزيت المحلي المصدر، وتعبئته بعبوات زجاجية مختلفة الأحجام، بحيث يخصص ٥٠% من الإنتاج للتصدير لدول أمريكا اللاتينية والباقي يسوق محلياً،

تكاليف الإنتاج والاستثمار الأمثل للطاقات"، علماً أن خسائر ثماني شركات تابعة للغذائية بلغت بحدود ١١٥ مليون ليرة، في مقدمتها شركة ألبان حمص بمبلغ ١٦ مليون ليرة، تليها ألبان دمشق بـ٤ مليون ليرة، وكونسروة دمشق بـ١٣ مليون ليرة، وتمثالها بالخسارة شركتا البصل وبيرة بردى، إضافة لخسارة كل من شركة الشرق بمبلغ ١٢ مليون ليرة، واليرموك بتسعة ملايين ليرة، وكونسروة إدلب بسبعة ملايين ليرة فقط.

بينما يبلغ عدد الشركات الرباحة خمس شركات قيمة أرباحها حوالي٧١٩ مليون ليرة، من أصل خطة للأرباح على مستوى العام الحالي تقدر بقيمة إجمالية قدرها ١.٢٥٠ مليار ليرة، تأتي في مقدمة الشركات الرباحة زيوت حلب ٥٨٧ مليون ليرة، تليها شركة المياه بمبلغ١١٢ مليون ليرة، وغنب السويداء١٢ مليون ليرة، وغنب حمص ٧ ملايين ليرة، وزيوت حماة بنحو المليون ليرة فقط.

قلة اليد العاملة وضعف التسويق

وتتلخص صعوبات الشركات بالافتقار لليد العاملة المتخصصة، وقدم خطوط الإنتاج وتكبيها إدارياً وقانونياً والتسويق الارتجالي، إضافة إلى طبيعة عمل الشركات الموسمية، فيما تكمن نقاط الضعف في المؤسسة بارتفاع تكاليف المنتج النهائي بسبب تحميل كامل تكلفة اليد العاملة على المنتج، واعتباره جزءاً من التكلفة الصناعية واستخدام مواد أولية بوزن عال، وفرض رسم الإنفاق الكحولي على قيمة المبيعات، ووجود طاقات إنتاجية معطلة كعدم كفاية بذور القطن للعمل بالطاقات القصوى وعدم

^[1] قاسيون - العدد 578 السبت 24 تشرين الثاني 2012

التكامل الزراعي - الصناعي .. شعار قديم لكن يستحق الحياة

لتبقى مقترحات تنتظر جميعها المستثمر الخاص.

المشاريع وكلفها الاستثمارية

تربية الأسماك في المياه العذبة (١٧٥ مليون)، زراعة الأشجار سريعة النمو لتصنيع عجينة الورق (٤٤٠ مليون)، زراعة فول الصويا وتصنيع مشتقاته: أعلاف وزيت (١٧٥ مليون)، مزرعة نخيل وفرز وتوضيب التمر (١١٠ مليون)، زراعة الجنسينغ وتصنيع الأدوية والكريمات (٤٠٠ مليون)، زراعة الرمان وإنتاج دبس الرمان (٢٢٠ مليون)، مزرعة لزراعة البصل والثوم وتجفيفها (٨٢ مليون)، تربية النحل وتصفية وبسرة وتعبئة العسل (٤٠ مليون)، مشروع تجميع وتصنيع المخلفات الزراعية (٢٠٥ مليون)، تصنيع الخيوط الحريرية ونسجها (٧٢ مليون)، مزرعة أسماك شاطئية (١٤٠ مليون)، زراعة الورد الشامية وتركيب الزيوت العطرية (٧٠ مليون)، تربية طيور السمّان مع مسلخ آلي (٢٠٠ مليون)، زراعة المواد العلفية وتصنيع الأعلاف المركزة (٢١٠ مليون)، مطحنة قمح وصناعة المعكرونة والشعيرية (١٠٠ مليون) .. إلخ.

مجموع التكاليف الاستثمارية لكل هذه المشاريع لا تتعدى ٢,٤ مليار ليرة سورية، بينما بلغت اعتمادات المشاريع الزراعية الاستثمارية في عام ٢٠١٢: ٢٥ مليار، وهي لا تشمل أيًا من هذه المشاريع بل تشمل نفقات صيانة ومعدات ومستلزمات في مديريات الزراعة ودوائرها، وتبذل قوى النهب الصغرى مجهوداً كافياً لصرف هذه الاعتمادات لتنفيذ الخطط الورقية المتعددة، بينما تبقى هذه المشاريع تنتظر المستثمر الخاص المناسب.

يضاف إلى هذه المشاريع حوالي ١٦ مشروعاً صناعياً غذائياً، كلها تتبع لوزارة الصناعة، وتعتمد كذلك على موارد محلية زراعية، مثل مشروع إقامة وحدات تسويق وتجهيز الخضار والفواكه، إنتاج لحوم الدجاج والبيض، معمل تجفيف وفرز الفواكه وتقسير الفستق الحلبي، معمل معالجة الفستق الحلبي، حليب وأغذية الأطفال، طحن القمح لإنتاج السميد وتعبئته، معجون البندورة الطبيعية، العصائر المكثفة للفاكهة المختلفة، تجميع وتسويق وتصنيع الحليب وغيرها من المشاريع الصناعية الغذائية التي تزيد تكاليفها عن ٥ مليار ليرة سورية بينما تبلغ اعتمادات المشاريع الاستثمارية لكافة الصناعات التحويلية في عام ٢٠١٢ ٥,٧ مليار أدنى نسبة لها في الصناعات الغذائية.

إذاً من الواضح أن إعادة توجيه نفقات الدولة في الاستثمار الزراعي نحو مطرحها الصحيح، وترشيد الإنفاق الإداري الخدمي، ومجرد "تقليص" لحصة الفساد من موازنة الزراعة كفيلة بتنفيذ حوالي ١٨ مشروعاً صناعياً - زراعياً تعود بموارد اقتصادية وعمالة وقيمة مضافة كبيرة، ولا تحتاج سوى إلى تبديل المستثمر الخاص، بالمستثمر العام.

■ ■

بمناسبة تغني إحدى الصحف

المحلية: " بعقود أربعة من النمو

والازدهار الاقتصادي السوري.."

امتألت محاضرات وكتيبات و"أذهان" المطلعين على السياسة الاقتصادية في سورية خلال العقود الأربعة الماضية، بشعارات من نوع: " سورية والاكتفاء الذاتي"، " الزراعة السورية هي الرافعة الاقتصادية"، " التكامل الزراعي - الصناعي"، " سياسة إحلال الواردات"، " تطوير ودعم القطاع العام الصناعي" ... والى ما هنالك من شعارات حفظها "المرددون" عن ظهر قلب، وظلوا يكررونها حتى عندما بدأت السياسة الاقتصادية السورية تعلن عن وجهها الحقيقي وترمي وراءها هذه الشعارات. ولعل الصحافة الرسمية كانت آخر المواقبين.. استمرت هذه الشعارات خلال العقود الماضية بينما كان الاكتفاء الذاتي يهتز تحت ثقل زيادة سنوية في استيراد المواد والإحاجات الأساسية مع تراجع قدرة الزراعة السورية على تحقيق هذا الاكتفاء..

واستمرت بينما كانت أهم معامل ومؤسسات القطاع العام القائمة على التكامل مع الموارد المحلية الزراعية تتراجع وتسقط الواحد تلو الآخر..

أما اليوم فأصبحنا نشهد عودة هؤلاء إلى أسطواناتهم القديمة، لأننا أصبحنا أمام "المرددون الجدد" الذين يكررون منذ بداية هذا العقد أسطوانة التحديث الليبرالية والتي تقول: بمقولتها العريضة: "التجارة قاطرة النمو" فما لا نستطيع أن نؤمنه من الحاجات الأساسية نستطيع أن نستورده، ومؤسسات ومعامل القطاع العام التي لا تستطيع منافسة مستوردات الخارج فلها الموت السريري، والأهم هو تكرارهم لمنجزات الخطة الخمسية العاشرة وأرقام نموها التي حققتها عن طريق نمو المصارف والتأمين والتجارة، واعتبار تحرير سياسات الاستثمار، وتوسع دور الاستثمار الخاص أهم إنجازات "الحركة التحديشية" التي شهدتها سورية خلال العقد الماضي...

ما زالوا يرددونها حتى في وقت الأزمة الاقتصادية التي تحمل من ندوب الليبرالية الكثير .. فظالماً أن دعاة الليبرالية والقوى المستفيدة منها لاتزال حتى اليوم حاضرة ومدافعة عن مكتسبات نهبها ولا تزال تمنع عملية إنقاذ الاقتصاد السوري، سيستمر المرردون بانتهازياتهم العالية بالتغني بمنجزات اقتصاد السوق.

■ ■



كونسروة جبلة، معامل تقشير الفستق الحلبي، ألبان حمص وغيرها .

بينما المؤسسة العامة للأعلاف تقلصت حصتها من تأمين الأعلاف إلى حوالي ١٠٪، كذلك كل من المؤسسة العامة للدواجن، المؤسسة العامة لإكثار البذار، حلج القطن، معامل السكر كلها تشهد تراجعاً كبيراً في مساهمتها وحصتها من السوق السورية، وبالتالي تفقد قدرتها على التأثير.

تتعدد الأسباب التي أدت إلى تراجع هذه المؤسسات إلا أنها تتلخص بنخر قوى الفساد لفاعلية جهاز الدولة وقدرته على درء التدهور الذي أصاب القطاع العام، فتراجعت الاعتمادات المخصصة لهذه المعامل والمؤسسات، وتكبلت بالكثير من القوانين، وكانت مصلحة القوى الرئيسية الجديدة في الاقتصاد السوري تقتضي تراجعها وعدم قدرتها على المنافسة وتحديد مستوردي المواد الاستهلاكية والغذائية.

لا تبقى الأزمة الاقتصادية بدأً من مواجهة ضعف جهاز الدولة، وعدم قدرته السابقة على المبادرة الفعالة بهذا الاتجاه، لأن الواقع الحالي يجعل هذه المشاريع التكاملية إحدى الاستراتيجيات القليلة، وربما الوحيدة لحماية الاقتصاد السورية من السكتة القلبية الحقيقية.

مشاريع ودراسات تنتظر

تحتوي أدرج وزارة الزراعة وهيئة الاستثمار على الكثير من دراسات الجدوى لمشاريع الاستثمار الزراعي- الصناعي بلغ عددها ١٦ مشروعاً في عام ٢٠١١. المشترك بين أغلبها أن أراضيها تعود للدولة، وأن دراسات الجدوى الاقتصادية تؤكد عائدتها وقيمها المضافة الكبرى، ويتراكم عدد متقارب من هذه المشاريع في تقارير هيئة الاستثمار منذ عام ٢٠٠٧،

كل هذا يؤكد على أن ولادة النمو واستمرار النشاط الاقتصادي في الوقت الراهن، يقتضي مشاريع بمواصفات تحدها الضرورة وهي أولاً مشاريع مواردها محلية زراعية، ثانياً مصنعة بخطوات تصنيع بسيطة، وثالثاً موجهة بدفع وتمويل من الاستثمار العام. وهو ما تمثله مشاريع التكامل الزراعي - الصناعي التي تقوم الدولة بتمويلها بشكل أساسي.

عوائد هذه المشاريع:

بداية تولد هذه المشاريع قيمة مضافة ونمواً حقيقياً للاقتصاد السوري، وزيادة في التشغيل.

تؤمن هذه المشاريع استرجار للمنتجات الزراعية السورية وتخفف من سيطرة تجار الجملة والتصدير على السوق المحلية، مما يساعد على زيادة أسعار الشراء للمزارعين.

تضمن استمرار الإنتاج الزراعي والتحفيز على توسعه، مع انعكاس ذلك على الأمن الغذائي.

نجح هذه المشاريع وتخفيض تكاليفها يؤمن كسر احتكار المنتجات المستوردة ويخفف لاحقاً من جدوى الاستيراد.

تجارب التكامل الزراعي الصناعي السابقة

خلال العقود الأربعة الماضية أفرغ شعار التكامل الزراعي- الصناعي، نتيجة هشاشة المقوم الثالث وهو دور الدولة، فعلى الرغم من أن الدولة أنشأت ومولت معامل ومؤسسات عامة قائمة على أساس التكامل إلا أنها لم تستطع حمايتها والحفاظة على دورها. فالمؤسسة العامة للصناعات الغذائية التي ضمت ٢٤ معملاً ومؤسسة تابعة سابقاً، تقلصت اليوم إلى أربع شركات رابحة فقط بما فيها شركات هامة مثل

قوى الفساد تتكلم من وراء أرقام الموازنة..



التي بدورها ستتركز على الشركات الرابحة. ولم يكمل وزير الصناعة ما أكملته أرقام الموازنة واعتمادات هذه الشركات، والتي تقول

" على أمل أن تنضم هذه الشركات الرابحة إلى مثيلاتها الخاسرة والمخسرة، وهذا بجهود تخفيض الإنفاق الاستثماري ..

رقم الموازنة الإجمالي هو الرقم الأضخم أيضاً في تاريخ الموازونات السورية، والجزء الأكبر منه للدعم الحكومي الذي يبلغ ٥١٢ مليار، وهو الرقم الذي تعتبره الحكومة رقمها الراجح، وتعكس فيه رؤيتها الإسعافية للأزمة السورية ..

٥١٢ مليار ليرة تريد الحكومة أن تقول فيها للسوريين إنها تقدم دعماً للمشتقات النفطية، والكهرباء، وللزراعة، وللمواد الاستهلاكية .. ويفيد هنا التذكير بأن رقم الدعم في عام ٢٠١٢ والذي بلغ حوالي ٣٠٠ مليار وصلت إلى السورييين أقل من قيمته الحقيقية بكثير مادياً ومعنوياً. حيث رفعت حصة الفساد المسجوبة من الدعم أسعار المشتقات النفطية، ورفعت تكلفتها ساعات الانتظار الطويلة وانقطاع المواد، وهو ما ينطبق على الغاز "المدعوم"، والكهرباء "المدعومة".

فإذا لم تغير الحكومة طريقة توزيع الدعم فإن هذا الرقم سنعتبره بمعظمه موزعاً من الآن إلى أحد أهم

آتت الأزمة الاقتصادية الحالية لتثبت أن الزراعة والصناعة ودور الدولة هي المقومات الأساسية التي تقتضي الضرورة تكاملها في لحظة الأزمة، لأنها ومع بعضها تشكل الضامن الوحيد لاستمرار قدرة الاقتصاد السوري على تجديد إنتاجه وتوليد النمو، للتعويض عن الفجوة الكبيرة في عملية النشاط الاقتصادي في سورية في ظل الأزمة.

المقومات الثلاثة:

تعرضت الصناعة السورية لخسائر كبرى خلال الأزمة، وتحديدأ الصناعة في القطاع الخاص، لتترب في بعض المدن من التوقف الكامل، لم توثق الحكومة حتى اليوم رقماً لهذه الخسائر، ولكن يشير إليها العديد من المظاهر، توقف مدينتين صناعيتين بشكل كامل في دير الزور وحلب، وسرقة وتدمير جزء كبير من محتوياتها، وهروب رؤوس أموال صناعية كبرى، والتخفيض الكبير للعمالة في هذا القطاع.

أما صناعة القطاع العام فلم تهرب رؤوس أموالها إلا أنها حرمت منها بالإفناق المخفض، ولم تنعدم مدخلاتها إلا أنها تعاني من صعوبات في تأمينها وتحديدأ المستوردة منها، ولم يطرد عمالها، ولكن لم يسد النقص في العمالة الذي يعتبر مشكلة مشتركة لدى العديد من معامل القطاع العام الرابحة أو العاملة حتى اليوم.

بينما الزراعة بقيت أقل القطاعات تضرراً على الرغم من أنها شهدت تراجعاً في الثروة الحيوانية، وفي أغلب المحاصيل الاستراتيجية، وشهدت تراجعاً في عائدية المزارعين في ظل التكاليف المرتفعة لمستلزمات الإنتاج، وتراجعت أيضاً قدرتهم على تسويق منتجاتهم نظراً لانخفاض الطلب المحلي، ولصعوبات النقل.

أما المقوم الثالث الضروري وهو دور الدولة، فيبدو أنه حتى الآن أكثر المقومات هشاشة، فالأزمة عظمت وكشفت كل مشكلات ترهله السابقة، فحتى الآن لم يستطع جهاز الدولة مثمناً بسياستها الاقتصادية أن ينتقل إلى سياسة الأزمة.

التكامل الزراعي الصناعي

تضيق العقوبات الاقتصادية الموارد الخارجية، وتضيق إمكانيات إقامة صناعات متطورة لأسباب تتعدد ليبقي أهمها صعوبة وصول التكنولوجيا وكلفتها العالية في الظروف الحالية، بالتالي تدفع الأزمة نحو استراتيجية مشاريع التصنيع البسيطة، والتي تلتقي مع انخفاض الإيرادات المالية وصعوبة الاستثمار برؤوس أموال كبيرة في مشاريع كبرى. كما أن ظروف الأزمة الاقتصادية تدفع نحو تقليل الاعتماد على الاستثمار الخاص، نظراً لظروف المخاطرة الاقتصادية وعدم الاستقرار التي لا يندفع الاستثمار الخاص فيها نحو التوسع بمشاريعه.

شهدت سورية خلال الأزمة الاقتصادية التي تمر بها

أزمات قطاعية طفت على السطح، لتكشف مستوى الوهن وعدم الجاهزية الذي يعتبر سمة جهاز الدولة خلال هذه المرحلة. وإذا ما اعتبرنا أن عدم الجاهزية هو حالة طبيعية نظراً لظروف الأزمة السورية التي حملت تأثيرات كبيرة على الاقتصاد السوري وأدخلته

بظروف جديدة ليس من السهل التكيف معها، فإن عاما من عدم التكيف والوهن قد مر، وكان لا بد أن تظهر الحكومة السورية سلوكاً أو خطة أو توجهاً يوحي بأن هناك من يدير أزمة اقتصادية، وتختفي حتى الآن كل المحاولات الجدية التي تحاول تحريك جهاز الدولة السوري المثقل بالفساد وكل ما ينتج عنه من أمراض إدارية من بيروقراطية وطفيلية وقلة مرونة وبطء وعدم القدرة على الاستجابة لأدنى حد من المهام...

بالطبع لن تعلن الحكومات السورية خططها لمواجهة الأزمة لأنها لم تعترف بوجودها إلا لفترة قريبة، إلا أننا لا نملك "تर्फ" الطلب من الحكومات السورية أن تتكلم عن الواقع كما هو.. بل نعودنا قراءة رؤيتها من سلوكها الذي يظهر غياب التنسيق وفصل وعدم انسجام بين القطاعات إلا بالسمة العامة المشتركة، وهي "الإهمال الممنهج" حيث تترك كل التصدعات الصغرى لتتحول إلى ثغرات كبرى غير قابلة للعلاج، لتضاف إلى سلسلة الثغرات التي يعاني منها الاقتصاد السوري والتي تحولت إلى عيوب هيكلية تتطلب تغييرات جذرية..

خطة الموازنة العامة تظهر بأرقامها الرئيسية أي نهج تنوي الحكومة أن تواجه به المخاطر التي تواجه الاقتصاد السوري.

ونستطيع القول إن مقولة الموازنة هي: " معاً لتعقيد الأزمة السورية..". وهي مقولة قوى الفساد الكبرى..

حيث تعلن أرقام الموازنة الرئيسية أن جهاز الدولة في سورية لا ينوي التدخل لتحريك الاقتصاد السوري وحمايته من المزيد من التدهور، وهو ما يعلنه تخفيض الإنفاق الاستثماري ٢٧٥ مليار والصناعي تحديداً حوالي ٢,٥ مليار وهي أرقام لم يصلها من قبل. فتأكدت في موازنة ٢٠١٢ ما كانت ترشح عنه تصاريح المسؤولين الاقتصاديين بأن الاعتمادات ستخفض في قطاعات أساسية ولشركات القطاع العام الكبرى، ومنها ما كرره وزير الصناعة في زيارته للمؤسسات التابعة قائلًا، بأن الشركات الخاسرة هي خارج الاعتمادات السنوية،

موجز

إعداد قاسيون

◀ اشتبك متظاهرون مع الشرطة قرب ميدان التحرير بالقاهرة يوم الأربعاء لليوم الثالث على التوالي مُردين هتافات مناوئة لجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها الرئيس محمد مرسي. واحتشد ألوف المتظاهرين في الشارع يوم الاثنين لإحياء الذكرى السنوية الأولى لاشتباكات دارت فيه لعدة أيام بين الشرطة ومتظاهرين وقتل فيها عشرات المتظاهرين أثناء ثورة ٢٥ يناير .

◀ قالت وزارة الخارجية الروسية يوم الأربعاء إن روسيا سترسل خبراء في الطب الشرعي للمساعدة في فحص رفات الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات التي من المقرر استخراجها الأسبوع القادم في إطار محاولات دولية لتحديد ما إذا كان قد مات مقتولا. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الكسندر لوكاشفينش إن الرئيس الفلسطيني محمود عباس طلب من روسيا المساعدة في استخراج رفات عرفات في رام الله في ٢٦ نوفمبر تشرين الثاني.

◀ قال محمود بهمني محافظ البنك المركزي الإيراني يوم الأربعاء إن إيران نجحت في تفادي أن يصيب «ضرر كبير» اقتصادها جراء العقوبات الغربية بفضل امتلاكها لاحتياطيّات كبيرة من الذهب وارتفاع أسعار النفط وخفض الواردات. وأضاف أن احتياطيّات الذهب كافية لخمسة عشر عاما. وقال بهمني إن التضخم يبلغ ٢٠ بالمئة لكن لا يوجد ما يستدعي رفع أسعار الفائدة.

◀ قال مسؤولون تنفيذيون وخبراء بالاقتصاد في قمة رويترز للاستثمار بالشرق الأوسط هذا الأسبوع إن مكاسب القطاع الخاص معرضة للخطر وحثروا من أن النمو قد يتباطأ سريعا إذا تراجعت أسعار النفط أو خفضت الحكومات الإنفاق من أجل الحفاظ على مواردها المالية. وقالت ليز مارتنز وهي خبيرة اقتصادية متخصصة في شؤون المنطقة لدى إتش.اس.بي.سي «النمو الجيد الذي نشهده حاليا مرتبط بالدورة الاقتصادية وناجم بالأساس عن الإنفاق الحكومي لكن هناك معوقات هيكلية لنمو القطاع الخاص على المدى البعيد .

◀ قال وزير التخطيط والتعاون الدولي المصري أشرف العربي إن الحكومة وافقت يوم الأربعاء على رفع الدعم عن بنزين ٩٥ أوكتين . وأضاف العربي للصحفيين في مقر الحكومة المصرية بالقاهرة «مجلس الوزراء وافق اليوم على زيادة أسعار البنزين ٩٥ (أوكتين) لتصل إلى معدلات التكلفة الفعلية وبدء تطبيق توزيع البنزين من خلال الكوبونات بداية من شهر أبريل بتوزيع حصص معينة للسيارات حتى ١٦٠٠ سي.سي»

◀ سحبت فرنسا قواتها المقاتلة من أفغانستان يوم الثلاثاء واضعة نهاية لدورها في غزو أفغانستان، الغزو الذي يقوده حلف شمال الأطلسي بعد وجود استمرار أكثر من عشر سنوات. وقال المتحدث للفتانات كولونيل جيلوم ليروي «اليوم هو نهاية العمليات القتالية. بحلول نهاية العام سيكون لنا ١٥٠٠ جندي فرنسي سيقون في أفغانستان في عمليات غير قتالية.

◀ أعلنت جبهة الفارك الماركسية في كولومبيا وفقا لإطلاق النار من جانب واحد لمدة شهرين –هي أول هدنة في أكثر من عشر سنوات– مع بدء أحدث محادثات سلام في كوبا في محاولة لإنهاء نصف قرن من الحرب. لكن حكومة الرئيس خوان مانويل سانتوس جددت القول بأنه لن يكون هناك أي وقف للعمليات العسكرية لحين توقيع اتفاق سلام نهائي مع جماعة القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وقال ايفان ماركيز كبير مفاوضي جبهة الفارك وهو يقف خارج مركز للمؤتمرات قبيل بدء المحادثات في العاصمة الكوبية هافانا «قرار فارك مساهمة حاسمة لتعزيز مناخ التفاهم الضروري حتى يمكن للطرفين ...تحقيق الهدف الذي ينشده جميع الكولومبيين

■ ■

◀ **ديمة كتيلة**

استكمالاً للمراجعة النقدية لاتفاقية أوسلو التي بدأنا بها في العدد السابق سنضيء في هذه الحلقة على فكرة الحكم الذاتي والبنود التي تتضمن التعاون الأمني والإداري بين الجانبين.

حول الحكم الذاتي

شكلت فكرة إقامة نوع من الحكم الذاتي والانسحاب الجزئي من أراضي غزة وأريحا وهم لدى صانعي الاتفاق في الجانب الفلسطيني والمدافعين عنه بأنها الخطوة الأولى نحو بناء الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بينما وفي المقابل كانت لدى الإسرائيليين» عبارة عن تكتيك واضح ومحدد يهدف لخدمة استراتيجية مرسومة مسبقا، حيث جاء اقتراح الحكم الذاتي في الأساس من بيغن – شارون وثبت في اتفاقيات كامب ديفيد، ثم أعيد إحياءه من خلال شامير – رابين عام ١٩٨٩ وقد أريد منه أن يحقق عدة أهداف: الأول أن يصبح هو موضوع التفاوض بدلا من الانسحاب وتطبيق قرار ٢٤٢، وأن يؤمن ثانيا إبقاء الوجود «الإسرائيلي» في الضفة الغربية والقطاع وبقاء السيطرة العسكرية والأمنية .

وبالعودة إلى نص الاتفاق نجد في البند الثالث عشر: إعادة انتشار القوات «الإسرائيلية».

«وبإعادة انتشار قواتها العسكرية فإن «إسرائيل» ستتيح المبادئ التي تفيد بأنه يجب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق السكانية، وسيتم تطبيق تدريجي لعمليات إعادة انتشار أخرى إلى مواقع محددة وفقا لتولي المسؤوليات تجاه النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية»، أي أنه في حقيقة الأمر لم يكن هناك انسحاب شامل يضمن السيطرة لقوات الشرطة، بل كان عبارة عن إعادة انتشار وانسحاب من المناطق الأهلة بالسكان فقط.

وحول هذه النقطة جاء في تقرير معهد واشنطن «متابعة السلام– استراتيجية أمريكية لعملية السلام العربية – الإسرائيلية»: (إن القناعة بأن على «إسرائيل» أن تسيطر على المناطق ولكن دون

أوسلو ..التنسيق الأمني والإداري



استيعاب سكانها يتقاطع حولها الحزبان العمل والليكود، فالمعادلة التي يخدمها مقترح الحكم الذاتي من وجهة النظر «الإسرائيلية» هي الحفاظ على الأمن والسيطرة العامة على المناطق مع تخليص «إسرائيل» من المسؤولية عن السكان العرب).

التنسيق الأمني والإداري

بينما تم الإلتفاف على القضايا الجوهرية كالقدس والأجئين والمستوطنات بتأجيلها إلى وقت لاحق، كانت المفاوضات في أوسلو تدور حول تفصيلات جزئية ابتعدت حتى عن التحديد

السياسي للحكم الذاتي وهذا ما سمح بتقريفه إلى الحد الأقصى وبالتالي أفقده كل إمكانية للتحول إلى ما هو أكثر من كيان إداري .

وجاء في البند السادس من نص الاتفاقية حول نقل الصلاحيات والمسؤوليات:

« بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ

والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا ستقل السلطة إلى الفلسطينيين في المجالات التالية، التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الإجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة، وسيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسب ما هو متفق عليه »

وحول هذه النقطة كتب الباحث منير شفيق « إن اتفاق أوسلو أضعى الاحتلال من كل ما هو وسخ بالنسبة إلى كل احتلال، أي الصدام بالأهالي

التدخل العسكري في مالي



لا يتجاوز مبلغ ما تنفقه مجتمعة على قواتها العسكرية وأجهزتها الأمنية مبلغ ١٦٠ مليون دولار، إلى جانب ضعف تعداد القوات العسكرية (أقل من ٢٠ ألف فرد بالنسبة لموريتانيا و١٠ آلاف لكل من النيجر ومالي) وافتقارها للمعدات، ويلاحظ نقص واضح في تعداد قوات الأمن ما يتناقض تماما مع كبر مساحة هذه الدول وخصوصياتها كمنطقة معرضة لكل الأخطار وتمتد، طبيعيا، حتى القرن الإفريقي وتتجاوز مساحتها الخمسة ملايين كيلومتر مربع.

أما قوات الجماعات الجهادية المسلحة فتقدر بأكثر من ألفي فرد (حوالي ٧٠٠ فرد من أنصار الدين، أكثر من ٦٠٠ تابعين للقاعدة، أكثر من ٣٠٠ ينتمون لحركة التوحيد والجهاد وبعض المنتمين لحركة بوكو حرام، حوالي ٤٠٠ جاؤوا من أفغانستان وبعض الدول العربية وحتى من أوروبا). هذه المجموعات التي تأخذ من شمال مالي (مساحته تساوي مساحة دولتي فرنسا وإسبانيا معا) ميادانا لنشاطها وتحركاتها، منظمة في شكل مجموعات صغيرة مدربة على حرب العصابات وبعض أفرادها ينشطون في منطقة الساحل منذ عدة سنوات وترتبطهم علاقات تجارية مع بعض السكان المحليين. هم إذا على معرفة جيدة بالأرض ومتعودون على مناخها وجغرافيتها.

تدرك الدول الكبرى الراغبة في التدخل العسكري جيدا بأن كل تدخل أجنبي في أية قضية داخلية لا يحل الأزمة بقدر ما يؤزمها أكثر، والأمثلة عديدة على ذلك: الجيش الأمريكي فر من ميدان الحرب أمام التفجير الذي أصاب قيادتهم في بيروت وبعدها أمام الصوماليين، نفس

شؤون عربية ودولية

تعاون وتنسيق فلسطينية – «إسرائيلية» مشتركة لأهداف أمنية متبادلة .

يمكننا أن نلخص اتفاق أوسلو بما يلي : بقاء الاحتلال «الإسرائيلي» والسيادة «الإسرائيلية» على فلسطين كلها بما في ذلك قطاع غزة وأريحا، أما الانسحاب من القطاع وأريحا وإقامة نوع من الحكم الذاتي الانتقالي، فهو انسحاب للجيش من المناطق الأهلة بالسكان حيث الانتفاضة والمقاومة وتسليم الأمن فيها للشرطة الفلسطينية، وبهذا إعفاء للاحتلال من الإصطدام بالفلسطينيين مع بقائه مسيطرا على الوضع عموما وممسكا بكل النقاط الاستراتيجية على كل الحدود وفي كل النقاط المشرفة وفي الطرقات الواصلة فيما بين المدن والقرى، وقد أعطي الجيش الصهيوني حق العودة إلى احتلال كل منطقة سكانية تحت الحكم الذاتي إذا فشل الأخير في المحافظة على أمن الاحتلال فيها .

بين المقاومة والتسوية

رغم أن اتفاق أوسلو كان متوافقا مع مصالح الكيان الصهيوني إلا أنه لم يلتزم حتى به، بل كانت ممارساته على أرض الواقع أكثر سوءا، والقضايا التي كانت مؤجلة إلى المرحلة النهائية كالقدس والمستوطنات تم التعامل معها بسياسة الأمر الواقع، فتضاعف الاستيطان واستمرت عمليات تهويد القدس، وذلك لأن الكيان على عكس منظمة التحرير، استند إلى قوته العسكرية وضعف العامل الذاتي للطرف الآخر مستفيدا كذلك من التوازن الدولي.

إن واقع أوسلو يدل وبشكل واضح أن نهج التسوية هو ذو تكاليف أعلى من نهج المقاومة، خاصة اليوم وبعد أن أثبتت المقاومة أنها وحدها القادرة على فرض شروطها فإن الشعب الفلسطيني بكافة قواه وأطيافه يقف أمام استحقاق مراجعة دقيقة وشاملة لحقبة أوسلو وما تلاها من مفاوضات، والاستفادة من التحول النوعي الذي حققته فصائل المقاومة والسير قدماً في نفس الطريق الذي أثبت أنه هو وحده ضمانه التحرير والاستقلال ..

■ ■

منطقة العمليات وتعداد القوة المخصصة للحرب بأنه يدفع بهذه القوة إلى الانتحار.

إن تصميم أمريكا وفرنسا على الخيار العسكري وتفضيله عن كل الحلول الأخرى، يجعلنا نخمن بأن الجزائر إحدى أهم الدول المستهدفة من هذه الحرب، فيعد أن تمكنت قوى الغرب من ترويض مصر الدولة الكبرى في شمال إفريقيا والتي لم تستعد عافيتها بعد، إضافة إلى الإمساك بتونس وإدخال ليبيا في حرب الميلشيات بعد غزوها ونهب نفطها، يبدو أن الدور وصل إلى الجزائر لتعزلها عن عمقها الإفريقي الهام والاستراتيجي، وذلك لتحقيق الغايات التالية:

أولا : إضعاف جيشها بإغراقه في المستنقع المالي، فالحرب ستتوسع وستدوم لسنوات طويلة لأن مثل هذه الحروب من شأنها أن تستقطب كل الباحثين عن المغامرة في العالم وكل الذين يريدون محاربة من يسمونهم، في أدبياتهم، بالصليبيين وأتباعهم، وكل من يريد الشهادة، كما يقولون، دفاعا عن الإسلام. نعم إضعاف الجيش الجزائري، الذي كثيرا ما تكلمت عنه الصحافة ال«إسرائيلية» معتبرة إياه جيشا عدوا، والذي لايزال يحمل إرثا معاديا للغرب وتدخلاته خاصة في حالة مالي خلافا لبعض أطراف النظام الجزائري الذين لايعارضون التدخل.

ثانيا: تلهية الجزائر بحرب الساحل لينفرد العرش الملكي بالصحراء الغربية فيلتهمها وقد يستعيد شهية ١٩٦٣ في غياب الوحدات العسكرية الجزائرية.

ثالثا: استنزاف احتياطات الصرف الجزائرية لأن للحرب كلفة معتبرة. يقول بعض الخبراء العسكريين إن حرب شمال مالي تتطلب، بتعداد ٣٥٠٠ فرد مبلغا يقدر بحوالي مليار دولار لسنة ٢٠١٣ وحدها. ولأن هذه الحرب ستتوسع وتطول فستستهلك الملايين من الدولارات الإضافية، ناهيك عن أزمات التهجير والإجراءات الأمنية التي تستدعي زيادة النفقات لحماية الحدود الجزائرية ويبقى السؤال المطروح والذي لم يجب عنه أي أحد هو: من سيمول؟!

وإذا عرفنا بأن الدول الأوروبية كلها تمر بأزمة اقتصادية وأن أمريكا منغوسة في حرب أفغانستان، وأن بهذه الدول رأيا عاما يرفض تحمل تكاليف حرب تقع على بعد الآلاف من الكيلومترات،عندما نعرف كل هذا، ندرك أسباب تعدد زيارات مسؤوليهم إلى الجزائر.

■ ■

محمد العبد الله –قاسيون يتصرف

أحدثت عملية الاغتيال الحاصلة في الرابع عشر من الشهر الجاري، للقائد «العسكري » لكتائب عزالدين القسام في قطاع غزة «أحمد الجعبري»، زلزالا هائلاً داخل الوطن المحتل وخارجه. جاءت الجريمة الجديدة ضمن خطة المسلح داخل الحركة، بتغطية مباشرة من مركز القرار في حكومة العدو. هذا المركز الذي لعب دورا ملحوظا في التغطية على الخطوات التحضيرية للجريمة، من خلال مناورة تضليل واسعة، على مدى الأيام، التي سبقت التنفيذ، تشير إلى استبعاد العدوان على غزة. فاللقاء الدبلوماسي بالسفراء الأجانب المعتمدين في مدينة عسقلان المحتلة، الذي حرص على التحدث فيه رئيس حكومة العدو، كان للإيحاء بأن أية أخبار أو إشارات عن التحضير لعملية عسكرية قريبة ضد غزة، هي» استنتاجات غير دقيقة وبعيدة عن الواقع». كما أن التصريح الذي أدلى به الوزير بني بيغن لوسائل الإعلام بعد لقاء لجنة التسعة الوزارية، كان بهدف إيصال رسالة، بأن التراشق المحدود المتبادل لن يصل إلى عدوان شامل. وفي هذا الإطار، أيضا، جاءت الزيارة «المضلة لـ رئيس الحكومة ووزير حربه إلى هضبة الجولان المحتلة.

في ظل هذا المشهد، بدأ العدوان الوحشي الجديد، المبيت، والمحدد ببنك أهداف، والحديث عن «نجاح» عنصر المفاجأة باغتيال الجعبري الذي تحدث عنه أكثر من مجل عسكري في صحافة العدو، سقط سريعا. فقد استوعبت غزة، مجتمعا وقوى مقاومة مسلحة، عملية «الصدمة والترويع». نجحت قوى المقاومة المسلحة في الرد الصاروخي النوعي، الذي فاجأ كيان العدو، الذي حاول عبر أجهزة إعلامه ، أن يقلل من شأن الرشقات الصاروخية المستمرة و البالغة خمسمائة وخمسين صاروخا، تجاوزت مستعمرات ومدن غلاف غزة وجنوب الوطن المحتل، لتضرب مباشرة منطقة يافا «تل أبيب» والساحل الأوسط ، ومحيط القدس والوسط، لتقتل وتجرح العشرات، وتصيب بالترويع أكثر من ثلاثة ملايين مستعمر، جزء كبير منهم وصل _ كما عبر أحد كتاب الصحف الصهيونية _ لحالة «الخوف حتى الموت» .

نجاح عنصر المفاجأة الذي توقعه قادة العدو، حققته المقاومة المسلحة. فقد برزت القدرات النوعية لما تحققة الصواريخ الجديدة «فجره وكورنيت وام ٧٥» التي دخلت الفعل المباشر. بالإضافة إلى دقة الإصابات_ يتم الحديث

عقاب السماء المرتد



عن أهمية الصور والمعلومات التي التقطتها طائرة أيوب _حيث شكلت تلك الضربات، صدمة لسكان منطقة يافا وجوارها، والقدس ومستعمراتها. الرعب الذي أحدثته الصواريخ التي أصابت البارجة الحربية التي قصفت بعض مناطق القطاع، والمركبات العسكرية، طال جو طائرتين للعدو،الأولى بدون طيار والثانية إف ١٦. في ظل هذه الانتصارات، يحاول قادة العدو، الانتقال إلى مستوى جديد في العدوان/المجزرة، من خلال التهديد بدعوة عشرات الآلاف من كافة الرتب العسكرية، وألوية النخب القتالية، للاستنفار، والحشد حول القطاع، في خطوة، تتراوح بين الضغط النفسي، والتجهيز القتالي، المحكوم باعتبارات الساحة الداخلية _على ضوء تجربة اليومين الماضيين_والوضعين، الإقليمي والدولي.

اكتشِف الغزاة، أن هذا الكيان/الثكنة لم يعد قادرا _منذ سنوات_ على تحديد ساحة حروبه العدوانية داخل مناطق وأراضي الدول العربية، أي خارج فلسطين المحتلة. فتارة تتحول مستعمرات الشمال وأجزاء من الوسط، والملايين من سكان هذه المناطق، إلى أهداف لصواريخ حزب الله، وتارة أخرى، تكون مستعمرات الجنوب والوسط وسكانها، هدفا لصواريخ فضائل المقاومة المسلحة الفلسطينية. كل هذا دفع بالعديد من الإعلاميين والكتاب إلى الحديث بصوت مرتفع عن «أزمة وجودية لهذا الكيان»، وهومابدأ يظهر في أحاديث مباشرة للإعلام الصهيوني. هذا «الاكتشاف» لم يصل بعد للعديد من المسؤولين العرب، ولعدد من قيادات سلطة رام الله المحتلة، الذين مازالوا يعتقدون بأن هذا الكيان «جزء طبيعي من المنطقة»، ولهذا يحرصون على إقامة

العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية معه، رغم بعض الإجراءات الخجولة. في تقديم «دعم» لايحلب لهم النقد والغضب من السيد الأمريكي/العربي/الصهيوني. بعض هؤلاء «القادة» يدعو لوقف العنف المتبادل بين الطرفين! إذ تتساوى لدى تلك «الدمى» مقاومة الشعب المحتل مع عدوان ووحشية الغزاة المحتلين.

أسقطت انتصارات صواريخ المقاومة و إرادة التحدي والمواجهة والصدوم، لدى الشعب الفلسطيني، في القطاع، وداخل كل الوطن الفلسطيني المحتل، وفي كل مواقع اللجوء، نظرية «التفوق الأبدية» لهذا العدو. مما شكل حافزا جديدا لإحياء وترسيخ نهج المقاومة، عبرت عنه المظاهرات العارمة التي شهدتها _ومازالتم_ مدن وبلدات الوطن الفلسطيني المحتل عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وكل مناطق اللجوء، والعديد من المدن العربية والعالمية. إن الدم الفلسطيني والقدرة على المواجهة، والرد على العدوان ببسالة قتالية ومجتمعية هائلة، قد ساهم بشكل مباشر بتوحيد الشعب والأمة حول المقاومة المسلحة. جاء هذا العدوان الوحشي، ليضع الأنظمة العربية الجديدة، أمام امتحان مصيري، لمعرفة درجة مواجهتها للعدوان الجديد. وللتأكيد على أن المواجهة مع العدو الصهيوني، هي من أجل السيادة والحرية والكرامة لمواطنيها، كما هي من أجل حرية شعب فلسطين الشقيق. إن أهل غزة، وعموم الشعب الفلسطيني بحاجة لأكثر من تضامن لفظي، أو لزيارة مسؤول، أوليعدات طبية_ رغم أهميتها_ فالمطلوب هو القطع الكامل للعلاقات مع هذا الكيان، والضغط الاقتصادي والسياسي الكامل على داعميه. والخطوة الأهم الآن تتطلب فك الحصار عن القطاع، لأن زيارات الست ساعات الاستعراضة/

الخدمية، أو مثيلتها، التضامنية،الباحثة عن دور في عمليه التهذئة والحفاظ على استمرارها، في إطار «السلام العادل والشامل»، لن تقدم الدعم الاستراتيجي المطلوب لشعبنا في غزة. لهذا، فإن أي دعوات لوقف العدوان الحالي ستقود إلى تهذئة جديدة، وبشروط جديدة، تفرضها الوقائع التي لم تعد أسيرة شروط القوة المعادية فقط. إن قوة الردع الفلسطينية، ووحدة قوى المقاومة، المستندة على مجتمع متماسك، شكل تاريخياً خزانها البشري وسياجها المعنوي، ستفرض شروطها، كما فرضت وجودها. هذا الوجود الذي غاب عنه، ولو بزيارة استعراضية «تضامنية»_ وليس في الأمر مفاجأة_ قادة سلطة رام الله المحتلة.

إن سعي ننتياهو وليبرمان في عدوانهم الحالي_المسمى «عمود السحاب/الغيمة» أي العقاب السماوي كما تشي أساطيرهم_ تحقيق نصر عسكري حاسم في عدوانهم الجديد على القطاع، من أجل استثماره في صناديق الانتخابات القادمة بعد شهرين تقريبا، مرهون بالنتائج وليس بالنوايا فقط. لم يتعلم ننتياهو من تجربة مماثلة لشمعون بيريز عندما كان رئيسا للوزراء في عام ١٩٩٦، حيث كانت التحضيرات على أشدها للانتخابات. ذهب بيريز لعدوان وحشي على لبنان بعملية حربية واسعة تحت اسم «عناقيد الغضب» ليضمن تحقيق جملة أهداف، من بينها، إذا لم يكن من أهمها، تحقيق فوز بالانتخابات. لكن نتائج الحرب جاءت على عكس ماتوقع. ذهب الناحيون إلى صناديق الاقتراع ليعطوا أصواتهم إلى خصمه حينها «ننتياهو». فهل سيعيد التاريخ نفسه بطريقة مشابهة. سؤال آخر ستجيب عنه تطورات الأحداث في الأيام والأسابيع القادمة. ■■

تقرير: لاجديد لدى العروبة

رفع أمام المعونات المتقاطرة إلى الميكيوين. وأقامت جسرين جوي وبري لنقل المعونات إلى غزة. طبعاً هذا الإجراء كان أيام القذاي في بينما لم يصدر أي موقف واضح من ثوار الناتو حتى اللحظة، هذا الإجراء الذي كان نتاج الديكتاتور القذاي ولم يشابهه أي إجراء حالي من قبل دكتاتوريات الخليج أو حكام ليبيا الجدد رغم إدعائهم بتبني الثورات العربية بما تعنيه من توجهات جديدة.

الموقف المصري:

٢٠٠٨ : أعلن الرئيس المصري حسني مبارك بأنه لن يفتح معبر رفح، وقد حمل أيضا حركة حماس المسؤولية عن هذا الهجوم «الإسرائيلي» كونها رفضت التهدئة. وفي الوقت نفسه طالب «إسرائيل»، بوقف عدوانها الوحشي على غزة بشكل فوري. كما سمحت مصر بدخول المساعدات إلى غزة خلال معبر رفح، و سمحت للجرحى والمصابين بدخول مصر لتلقي العلاج.

٢٠١٢ : قال الرئيس المصري محمد مرسي إن مصر لن تترك قطاع غزة وحده في مواجهة العدوان «الإسرائيلي» ، كما قام بإجراءات شملت سحب السفير المصري من تل أبيب، واستدعاء السفير «الإسرائيلي» ، بالإضافة إلى مطالبة مجلس الأمن بعقد اجتماع لبحث الوضع في غزة، ثم زار رئيس الوزراء المصري غزة لأجل التضامن.

كما تخوض مصر(التي لم تفتح المعابر حتى اللحظة) برعاية تركية –قطرية مفاوضات للتوصل إلى تهدئة أو إلى الهدنة طويلة الأمد التي تمثل الشرط «الإسرائيلي» المتطابق مع رؤية الإخوان التاريخية كحل للصراع العربي –«الإسرائيلي».

إلا أن هذا الشرط يعرقل حتى اللحظة بفعل إصرار المقاومة على رفع الحصار وفتح المعابر الأمر الذي لا ترغب فيه «إسرائيل» ولا حتى حركة الإخوان في ظل احتمالات تدفق السلاح من جديد إلى المقاومة.

■■

الجولة الأخيرة..بدأت

◀ **معن خالد**

عندما تصل المقاومة إلى انتصارات تاريخية تبلغ المؤامرة ذروتها، ربما تحتاج هذه الفرضية إثباتا ما، لنتذكر ماتعرضت له المقاومة إبان أيلول الأسود الذي جاء بعد انتصار معركة الكرامة، كما أن صدود المقاومة في بيروت ١٩٨٢ تبعه اتصال قيادة منظمة التحرير مع الأنظمة العميلة، ومابعد نصر تموز ٢٠٠٦ زادت مستويات الشحن الطائفي في مسعى لتأريض المقاومة اللبنانية.

إن هذا الكلام يدفع البعض إلى التوجس ربما، إلا أنه لايشكل تخوفا كبيرا وخاصة في مرحلة الصعود الثوري للشعوب، بمقدار مايدفع أنصار المقاومة للبحث عن التطور النوعي الجديد في دورها الوظيفي.

حققت المقاومة في غزة حتى اللحظة تقدماً نوعيا مبهرا، سيضعها في موقع المستهدف هذه المرة بأساليب أكثر خباثة تتلاءم مع المتغيرات الجديدة كالثورات العربية، ووصول بعض القوى

دونا عن غيرها إلى السلطة.

تستعد القوى الإقليمية على ما يبدو للضغط على المقاومة لقبول التهدئة ليس من موقع الحفاظ عليها أو إمدادها بمزيد من السلاح، بل لتشكل التهدئة مدخلا لمشروع «هدنة طويلة الأمد» . إن فكرة التهدئة شيء والحديث عن هدنة طويلة الأمد شيء آخر، فالتهدئة قد تكون نتيجة آنية للصراع المستمر، لكن هدنة طويلة الأمد تعني إنقلابا على المقاومة من حيث دورها ومن ثم نيتها وموقعها اللاحقين.

فصحيح إن الهدنة ستقوم بناء على معطيات جديدة أهمها وزن المقاومة المتنامي وتراجع دور العدو، لكن المستهدف في هذه الحالة هو مشروع المقاومة الاستراتيجي ودوره في البناء السياسي لأنظمة المنطقة ، والسعي لعدم تحقيق إنجاز سياسي نوعي على صعيد استرجاع العديد من الحقوق المسلوبة.

يقول البعض إن الهدنة ستكون مشروطة برفع الحصار عن غزة وفتح المعابرو وقف الاستهداف العسكري وهذا جيد فيما لو حصل، لكن الهدنة ستفرض أيضا شروط الاحتلال في منع إمداد وتطوير أسلحة المقاومة، وقطع الاتصال مع باقي قوى المقاومة في المنطقة.

ناهيك أن مايروج له الآن على صعيد حصد الثمار السياسية لإنجازات المقاومة، هو الذهاب إلى المصالحة مع تيار أوسلو مباشرة بعد التهدئة. إن هذه المصالحة هي الجزء المكمل لمشروع الهدنة، فالهدنة ستوقف تطوير مشروع المقاومة، أما المصالحة مع تيار أوسلو فتعني الإجهاز على بنية المقاومة بتطعيمها بتيار التطبيع، في حين يستدعي مشروع المقاومة مصالحة على أساس برنامج وطني شامل تكون المقاومة حجر الزاوية فيه.

يعيق هذا المشروع العديد من العقبات:

التيارات الشعبية اليوم وفي كل البلدان العربية والتي تعي تماما أن المرحلة مرحلة تحرير ولا مجال لتلك الأشكال من التسويات التي تقلل من السقف المطلوب، وإن أية تسوية تدعو لها هذه القوى التي لم تستقر بعد على العروش ورغم الهوامش الأعلى نسبيا والتي يتيحها الوضع الجديد، سيضعها في مواجهة مفتوحة مع جماهير أشد وعيا وتجذرا في النضال لأجل حقوقها.

إن قوى المقاومة اليوم باتت أكثر تنوعاً وأكثر تصلبا، فإن أفلحت مساعي بعض القوى الإقليمية فياستيعاب بعضها، فعندها سيتنامى دور قوى أخرى تستطيع تغيير قواعد اللعبة الإقليمية.

إن القوى الحدية الراعية لمشروع المقاومة تدرك –وحيثيات حرب غزة أكبر دليل– أن الوقت الآن للهجوم ولن تتنازل بسهولة عن الاستمرار في مد المقاومة بمقومات صدودها وتطورها .

لا يستطيع الكيان الصهيوني تقديم الحد الأدنى من التنازلات-حتى تلك التي اشترطت لأجل التهدئة، فكك الحصار وفتح المعابر، ذلك لأن الكيان لايملك ضمانات من أية جهة، حتى لوكانت مصر أو قطر أو تركيا، تجعله يضمن ضرب طموحات الشعب الفلسطيني في التحرير.

لا تتجلى في هذه اللحظات مقولة « المقاومة هي الحل الوحيد في مواجهة الاحتلال » كرد فعل مباشر على سلوك ونهج المحتل فقط، بل إنها تبر أساسا عن مضمون مشروع التحرير وحتى التغيير بكامل مستوياته في المنطقة العربية، ولذلك ستجري أكبر محاولات ضربه في هذه المرحلةالانتقالية.

■■

إمارة قطر تشتري فرنسا للمرة الثانية !

◀ **لويس دنغيان**

ترجمة: ميس ضوماط، باريس

مما لا شك فيه أن التقارب والاتحاد القوي بين الرئيس الفرنسي «الاشتراكي» وأقاربه مع الملوك السلفيين الهوابيين للخليج العربي لا يمكن إنكاره لأنه واضح جلي. فلقد أكد فرانسوا هولاند أثناء مؤتمره الصحفي يوم الثلاثاء أن فرنسا، بالأحرى حكومته، ستعترف «بالإنتلاف الوطني» الذي كان ثمره اجتماعات الدوحة في قطر كممثل وحيد للشعب السوري وبالتالي كحكومة مؤقتة مستقبلية لسورية الديمقراطية التي ستنهى نظام بشار الأسد».

وهكذا، أصبحت فرنسا أول بلد غربي يعترف بهذا المسخ، مباشرة بعد الممالك الخمس أو الست ذات الأصولية الإسلامية بنسب متفاوتة أكثر أو أقل في مجلس التعاون الخليجي. وكل هذا باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة. وكنتيجة لهذا الاعتراف، طرح الرئيس الأطلسي-الفرنسي من جديد مسألة تزويد هذه المعارضة الراديكالية المتطرفة بالسلاح الثقيل والمتطور، وهي مسألة ينوي طرحها قريباً على شركائه الأوروبيين.

وهكذا، تذهب فرنسا بهذه المسألة أبعد وأسرع ليس فقط من الولايات المتحدة، لا بل حتى من الجامعة العربية بذاتها: لا بأس بالنسبة لقائد «يساري» كان يطرح نفسه بشكل أساسي كمرشح مناهض لسياسة ساركوزي اليمينية!!!

الحماقة والسخافة العبثيان

لا ينبغي الملل والتوقف عن ملاحظة ما يجري وتسجيله، إن تحليل فرانسوا هولاند ويطانته المحيطة به بخصوص سورية هو أحرق وسخيف بشكل يشع تماماً: (نحن نحرض ونشجع على الحرب الأهلية، ومن بينها القوات ذات الألوان والأشكال المختلفة المتردجة من الإسلام السياسي الراديكالي، باسم الحرية وأمان الشعب السوري، حتى نصل بغيريتنا مرحلة نزود النشطاء فيها بالسلاح المتطور ، والذين لا يخفي أغلبهم نيته وعزمته على ذبح وتهجير جماعات لاثنية ودينية بأكملها ، وإقامة دولة على أساس حكم الشريعة الإسلامية وضعاف

من الذاكرة الثورية للشعوب

◀ **إعداد: آلان كرد**

١٧\١١\١٩٤٧ يوم الطلاب العالمي اعتبر الاتحاد العالمي للطلاب يوم ١١ نوفمبر/تشرين الثاني يوماً عالمياً للطلاب، حيث أضرب طلاب جامعة القاهرة في هذا اليوم من عام ١٩٤٧ تضامنا مع العمال المضربين في القاهرة، وفتحت الشرطة النار عليهم وحدثت مجزرة رهيبة ذهب ضحيتها المئات من الطلاب وتخليداً لذكراهم يحيي طلاب العالم هذا اليوم بمظاهر كفاحية.

١٧\١١\١٩٠٣ حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي

الروسي ينقسم إلى قسمين بلاشفة «الأغلبية» ومناشفة «أقلية».

١٨\١١\١٩٨٩ حدوث الثورة المضادة في تشيكوسلوفاكيا إثر إطلاق الشرطة النار على مظاهرة طلابية مرخصة كانت تحيي ذكرى ٩ من القيادات الطلابية النقابية اعدموا أيام الاحتلال النازي، ونتج عنها انهيار النظام الاشتراكي الذي كان يقوده الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي.

١٨\١١\١٩٥٢ وفاة شاعر المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي بول إيليوار الذي ألهب حماس المقاتلين بقصائده الثورية.

١٩\١١\١٩٤٢ الجيش الأحمر السوفييتي بقيادة الجنرال جورجي جوكوف يبدأ عملية أورانوس وهي العملية التي حولت دفعة الصراع في معركة ستالينغراد لمصلحة الاتحاد السوفييتي.

٢٠\١١\١٩٢٢ تأسيس اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية من أربع عشرة جمهورية مستقلة، وخمس عشرة جمهورية ذات حكم ذاتي، وعشر مقاطعات قومية ذات حكم ذاتي. وخمس دوائر قومية ذات حكم ذاتي. ٢١\١١\١٩٢٠ القوات البريطانية تنفذ مجزرة بحق الشعب الإيرلندي في دبلن عندما أطلقت النار على مشجعي فريقين لكرة القدم رداً على مقتل عشرة من عمالنها بيد الجيش الجمهوري الإيرلندي.

٢١\١١\١٩٨٢ يوري أندروبوف رئيسا للاتحاد السوفييتي.

٢٢\١١\١٩٥٦ فرنسا تخطف طائرة مغربية على متنها قادة الثورة الجزائرية .

٢٢\١١\١٨٣٢ عبد القادر الجزائري يعلن بدء العمل المسلح ضد فرنسا.

٢٣\١١\٢٠١٢ جيش كوريا الشمالية يطلق أكثر من ٢٠٠ قاذفة مدفعية باتجاه جزيرة كوريا الجنوبية رداً على خروقات القوات الأمريكية والكورية الجنوبية للمياه في كوريا الشمالية.

٢٣\١١\١٩٦١ الرئيس المصري جمال عبد الناصر يصدر قراراً بتأميم الشركات والمصارف الفرنسية والبريطانية في مصر.

■ ■



دور المرأة في المجتمع. نريد وبكل قوة إسقاط «الديكتاتور»، ولأجل ذلك نتعاون مع ملوك هم آخر من بقي يمثل الملكية الإقطاعية في العالم، والذين لا يمنحون أي حق أو حتى القليل منه لشعوبهم وأقلياتهم ونسائهم. نصف النظام بال «جزر» متجاهلين أو متظاهرين بالجهل عصابات المسلحين التي تقتل بوحشية الأسرى المدنيين والعسكريين ذبحاً وتمثل بجثثهم بطريقة عفا عليها الزمن ولا مثيل لها في الوحشية البربرية. نعلن من قبلنا اعترافنا بالإنتلاف الوطني كممثل شرعي وحيد للشعب السوري وهو مؤلف من الإسلاميين ومن الألام السابقين للنظام السوري). هذا الإنتلاف لم يتقبله الشعب السوري بأكثريته، لا بل وأكثر من ذلك، حتى من قبل المسلحين على الأرض في الداخل لأنه يقاد من قطر والسعودية ودول الخليج. إن دور هذا الإنتلاف، مثل دور الكرزة فوق قالب الكاتو، إنها فقط للزينة، فقد عارضه ولم يعترف به حتى عدد من معارضي النظام، هيثم مناع وميشيل كيلو ولؤي حسين على سبيل المثال لا الحصر، الذين رفضوا الانضمام إلى مشروع الحرب الأهلية التي يرفع الإنتلاف لواءها.

وبالمناسبة، ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية في مقالها يوم الأربعاء معلقةً على المؤتمر الصحفي لفرنسا هولاند بأن منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) قد أطلقت لتوها نداءً إلى ما يسمى «الإنتلاف الوطني» المتشكل بالدوحة لكي «يناضل» ضد «الجرائم المرتكبة من قبل المسلحين»، وأضافت الوكالة قائلة: «لقد أثارت مؤخرًا فيديوّهات تلخص تنفيذ أحكام بالإعدام بحق جنود إدانات دولية». إدانات دولية، ربما ... ولكننا ما زلنا ننتظر حتى الآن تلك المتعلقة بالثنائي هولاند/ فابيوس !!

كل هذا السلوك العبثي غريب، ولكن نستطيع تفسيره. كل هذا بسبب «تحضير» هولاند، المأخوذ تماماً، كما العديد من أصدقائه «الاشتراكيين» ومن منافسيه السابقين اليميينين (حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية UMP، حزب ساركوزي سابقاً)، بالرؤية الأطلسية والليبرالية للعالم، وحيث سياستهم بالدعوة إلى إقامة فدرالية أوروبية ليست إلا مسرحية هزلية. بالإضافة إلى أن فرنسوا هولاند خاضع أيضاً بشكل تام إلى جماعات اللوبي الصهيوني المتعددة، في المجال الجيوبوليتيكي كله، وخاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط، بما أن «النخبة» لدينا تنظر إلى هذا الأمر بمنظار مصالح وآراء

حل راديكالي لد ١/٩٩



إلى خزينة الدولة وبالتالي تعود الأرباح للناس عبر طريقتين :

إما عبر تخفيض الضرائب، أو عبر زيادة الخدمات العامة وتدعيم البنية التحتية.

هذا وقد تمكنت حكومات عدة دول كأستراليا وكندا والأرجنتين من القضاء على الفائدة بشكل تام عبر افتراضها من مصارفها العامة. في عام ٢٠١١ قامت الحكومة الفيدرالية الأمريكية بدفع ٤٥٤ مليار دولار – حوالي ثلث ضرائب الدخل الشخصية لذاك العام – كفوائد مرتتبة على الدين الفيدرالي.

ولو كانت الحكومة تستدين من مجلس الاحتياطي الفيدرالي –القادر على خلق ائتمان على سنداتها وتحويل أرباح هذه السندات لمصلحة الحكومة – مباشرة، لكان من الممكن خفض ضرائب الدخل الشخصية بمقدار الثلث. وليس ذلك فحسب بل إن افتراض الحكومة من مصرفها المركزي بلا فوائد يمكنها أيضاً من القضاء على دينها الخارجي المعروف بر(الدين الوطني).

التأميم ضرورة عملية

لو كان لدينا نظام مالي يقوم بإعادة الفوائد المأخوذة من الناس إليهم بشكل مباشر فهذا سيعني أن رواتبنا ستزداد بنسبة ٥٠% وسيصبح بإمكاننا أن نشترى ٢ منتجات بسعر منتجين. وعلى الرغم من أن إنشاء نظام للتسديد المباشر للناس هو أمر بالغ الصعوبة، إلا أن هناك طريقة يمكننا من خلالها أن نستعيد الفوائد المدفوعة للبنوك، وذلك عبر تحويل هذه البنوك إلى مؤسسات عامة تعود أرباحها

إلى خزينة الولاية – لكانت ميزانيتها ازدادت ٧٠ مليارا، ولم تكن لتضطر لخفض خدماتها وبيع أصولها العامة وتسريح موظفيها. بل على العكس كانت ستتمكن من زيادة خدماتها العامة وإصلاح بنيتها التحتية المتداعية.

إن الولاية الأمريكية الوحيدة التي تتحكم اليوم في وديعتها المصرفية هي ولاية نورث داكوتا وهي الولاية الوحيدة أيضا التي نجت من الأزمة المصرفية عام ٢٠٠٨ حيث تتمتع نورث داكوتا بأقل معدل بطالة في البلاد وأدنى معدل رهن وأدنى معدل ديون على بطاقات الإئتمان.

إن ٤٠% من مصارف العالم مملوكة من القطاع العام وتتركز هذه المصارف في الدول التي لم تتأثر بأزمة ٢٠٠٨ المصرفية ، وهذه الدول هي دول البريكس(البرازيل وروسيا والهند والصين) التي تضم ٤٠% من سكان العالم. ومن الجدير بالذكر أنه وفي الوقت الذي كانت تتخبط فيه الاقتصادات الغربية حققت دول البريكس نموا اقتصاديا بنسبة ٩٢٪ خلال العشر سنوات الأخيرة.

تسبب ما يعرف ب(مخطط التأمين) – الذي تقف وراءه شركات النهب الكبرى في وول ستريت – بخسائر فادحة لعدد كبيرة من المدن الأمريكية، حيث تكبدت فيلادلفيا وحدها ٥٠٠ مليون دولار على عمليات تبادل الفائدة وحدها !

حل راديكالي

قد يكون تأميم البنوك والحفاظ بالقطاع العام حلاً راديكاليا، ولكنه أيضا حل واضح وغير معقد.

فمن خلال تطوير نظام مصرفي عام، يمكن للحكومات الإبقاء على الفائدة وإعادة استثمارها محليا الأمر الذي يعني – وفقا للبروفيسورة كينيدي – أن المدخرات العامة ستزداد بنسبة ٢٥٪ إلى ٤٠%.

وأنه سيجري تخفيض التكاليف في جميع المجالات، كما أنه سيصبح بالإمكان إما تخفيض الضرائب أو زيادة الخدمات، إضافة إلى تأمين استقرار في السوق يستفيد منه كل من الحكومات والمقرضين والمستهلكين. وبهذه الخطوة يمكن نقل النظام المصرفي والإئتماني الحالي من موقع التغذي على الاقتصاد إلى موقع تغذيته.

◀ **محاامية ورئيسة المعهد المصري العام.**

■ ■

نايات قصيدة أميمة إبراهيم

سيرة ذاتية:

- أميمة ابراهيم عضو اتحاد الكتاب العرب، جمعية أدب الأطفال.

- لها أربع مجموعات قصصية للأطفال:

كيف صارت الأحلام حكايا.

أسرار الأم والقمر.

على جناح قوس قزح

غيمة وأغنية.

ومجموعتان شعريتان:

مقام للحزن مقام للضح.

نايات القصيدة غزالات الروح.



قيماً جمالية وتربوية ومعرفية ووطنية، علاقتي مع الأطفال رائعة وأعتقد أنني أتقن التعامل مع اللغة ببساطة وسهولة خاصة وأني أمضيت ما يقارب ربع قرن في تعليم اللغة العربية، وأحمل في داخلي طفلة حاملة تحب الحكايات والنهايات السعيدة. بحملها الكتاب ذو الأوراق المصفرة إلى كل أنحاء الدنيا وأؤمن أن أدب الأطفال أداة للنهوض بالطفل والمجتمع.

كثبت الشعر للأطفال، لكني انحزت إلى كتابة القصة الطفلية لما تتطوي عليه من جاذبية ولمقدرتها على استيعاب القيم والمفاهيم والألعاب، فهي كما يقول علماء النفس لون من اللعب الذي يحتاج إليه الأطفال لتشبههم بعنصر الخيال.

فهي كالحلم يحتاجونه ويتوقون إليه، في القصة يجد الطفل شخصيات تشبهه وتشبه جيرانه وأصدقاءه وتتيح له التحليق على أجنحة الخيال مع شخوص قصته فتشده وتجذبه، في هذا أنا أشبه من أكتب لهم، أعيش تفاصيل حكايتي، أركض مع سندريلا قبل إتمام الساعة دورتها الثانية عشرة، أحكي

◀ حاورتها إيمان الذياب

وانت تقرأ قصائد الشاعرة أميمة ابراهيم يبدو لك أنك أمام لوحات فنية بقدر ما أنت تقرأ قصائد شعرية، لوحات ترى فيها ما ترى... ترى الحزن الذي يتسلق الأرواح، ترى الفرح الذي يداعب القلب ... ترى قوس قزح ... ووجه أم ... وغزالة في المدى...كان لقاسيون هذا الحوار مع الشاعرة أميمه ابراهيم تتحدث فيه عن بعض جوانب تجربتها الابداعية.

● الشاعرة أميمة ابراهيم، بنت حمص المعروفة بغناها الأدبي وتنوعها الثقافي، كيف يمكن للتنوع أن يسهم في بناء ثقافة وطنية جامعة لكل السوريين؟

أنا من حمص أم الحجارة السود التي رغم الجراح تزدهى بتعاقب مآذنها وقياب كئاسها، طبيعتي مدينتي بطابعها الجميل فعشقت تنوع حاراتها وفسيفسائية شوارعها المزدانة بأشجار الأكاسيا ومثل غيري تربيت على حب الوطن، وعشقت حجارته وشربت ماء الحياة من ينابيعه ومن خضرته وزهوره ارتشفت رحيق الحياة، حمص علمتي الكثير، علمتني أن أحارب اليأس بالضحك والفرح، حجارتها السوداء لوّنت أيامنا بالبياض.

هناك في مدرستي الابتدائية في حي شعبي من أحياء حمص القديمة، تعلمت كيف أخط الحب قصائد للحياة، وكيف تتعانق المساجد والكنايس بوقار وكيف تتصاعد إلى السماء سيمفونية المحبة والتسامح.

تثقلت في عدة أحياء، وكان لكل حي خصوصيته التي علمتني معنى التعايش الإنساني الجميل وقبول الآخر. وأثق أن حمص ستعود بهمة أبنائها وتوفهم الدائم إلى المحبة والحياة كما كانت، فكل من في حمص شاعر على طريقته.

هي المدينة التي تتباهى بديك الجن وعبد السلام عيون السود ووصفي قرظلي ومراد سباعي وكل الأدباء الذين أغنوا الحركة الأدبية وخاصة الشعرية في سورية.

● بماذا تتميز تجربتك في الكتابة للأطفال؟

أحببت الأطفال فكتبت لهم وحاولت أن أعرس في عقولهم

إمدارات

التبس الأمر على اللقلق

صدرت حديثاً، عن دار الأهلية للنشر والتوزيع بعمان، رواية «التبس الأمر على اللقلق» لأكرم مسلم التي تلاحق قصص مجموعة مهمملين، يتحركون بمنتهى الهدوء، وأثناء ذلك يبنون بدأب حكاية نفوس عميقاً في إشكاليات بالغة التركيب. «القلق» شخصية منقسمة إلى نصفين، ينام شبه عار في سرير جده، يتذكر، وينبش في تاريخ جد مختلف يجسد تاريخاً مريراً، ويراجع علاقته الملتبسة مع جدة معمرة، خاصة دورها في تغذية الالتباس الأقسى في حياته، وتقود التباسات للقلق القاسية المتناسلة الحكاية بكاملها.

الرواية محمولة على سخرية موجعة، ومبنيّة على الانقسام إلى نصفين متساويين، وعلى التباسات كثيرة ومتنوعة الأشكال والخلفيات، وفي إطار ذلك، تتكشف تجليات الهيمنة في هندسة الأمكنة والأجساد، سواء في حالة الاحتلال المتراكم على شكل طبقات في المكان وفي الوعي، أو في الهندسة الذكورية المتسلطة التي تشغل الرواية على تعريتها وترويضها.

وكتب الناشر على الغلاف: «لقيت روايات أكرم مسلم احتفاءً تقدياً واسعاً باعتباره يقدم نصاً أدبياً جديداً في منظوره ولغته وبنائه، إلى جانب اقتراحه مداخل مفاجئةٍ لمقاربة السؤال الجماعي عبر استيطان أزمة المكان وبصماتها الموجعة على مصائر الناس العاديين».

أنجز مسلم سابقاً رواية «هواجس الاسكندر»، وصدرت عن مركز أوغاريت في رام الله العام ٢٠٠٢، ورواية «سيرة العقرب الذي يتصيب عرقاً»، الفائزة بجائزة الكاتب الشاب كأفضل رواية عن مؤسسة عبد المحسن القطان، ونشرت عن دار الآداب في بيروت العام ٢٠٠٨، فيما صدرت الرواية ذاتها بالفرنسية عن دار «أكت سود» العام ٢٠١٠، وبالإيطالية عن دار «السيرينتيه» العام ٢٠١١.

السياسة فن الممكن... لكن أي ممكن؟



◀ **زكريا محمد**

«**السياسة فن الممكن**»..

هذه مقولة حُرِفت عن مقصدها. فقد اعتاد سياسيون وصحفيون ومثقفون كثيرون على استخدامها لتبرير واقع ما، أو لإعطاء الشرعية لخطوة سياسية محددة، محولين المقولة، عمليا، إلى ممسحة للسياسة القاتمة، أو أداة لتمرير الخضوع لواقع ما.

غير أن هذه المقولة لا تستحق السمعة السيئة التي ألصقت بها. فقد بنيت هذه السمعة على إزاحة الجانب العميق، الثوري، الهادم للواقع، في هذه المقولة، والتركيز على الجانب المساوم فيها، والذي هو لحظة من لحظاتها، باعتباره جوهرها الفعلي. أي أن هذه السمعة نتجت عن (إخفاء) المقولة، ونزع فتيلها المتفجر، بحيث بدت وكأنها أداة لخدمة الواقع لا لتغييره.

يفترض السياسي (الواقعي!) والصحفي القليل العمق، أن الممكن هو (المعروض) على الطاولة. عليه تصبح المقولة عندهما بهذه المعنى: (السياسة فن القبول بالمعروض)، أو فن تسويقه، أي أن عليك أن تأخذ بما هو معروض عليك وإلا خسرتَه، وإذا زادَ على ذلك قالاً: (خذ المعروض، وطالب بغيره في ما بعد) على طريقة (خذ وطالب) البورقيبية المعروفة. فما هو معروض من الخصم هو الحد والأفق.

وخلال السنوات الماضية سمعنا في فلسطين من طالبنا، ولعشرات المرات، بأن نأخذ ما هو معروض وأن نوافق عليه لأن (السياسة فن الممكن)، وأن الممكن هو المعروض فقط. أكثر من ذلك فقد قرأت لصحفيين يكتبون أعمدة ومحاولات (جريئة) لإعادة تقييم بورقيبية المرحوم وإعادة اكتشافه.

وبما أن (الممكن) هو المعروض، فإن ذلك يعني أن (الممكن) يتحدد بإرادة الخصم فقط. فهو من يضع حدود هذا (الممكن). عليه، فالممكن هو لعبة الخصم وحده، لا لعبة الطرفين المتخاصمين معا. وما دام الأمر كذلك فإن من المؤكد أن كل عرض نرفضه هو فرصة ضائعة

وخسارة مؤكدة. فإذا عرض الخصم عرضا فعلينا أن نقبل ذلك فورا مهما كانت الظروف، وان لم نقبل نكون قد ضيعنا الفرصة.

هذا المنطق هو منطق إخفاء مقولة (السياسة فن الممكن) ونزع فتيلها. ذلك أن (الممكن)، تبعا للمعنى الأعمق للمقولة، هو أرق لا واقع. أي أنه الحدود التي يمكن إيصال الواقع ودفعه إليها. الممكن، بهذا المعنى، مثل قطعة مطاط تماما. فواقعها، أي حدّها الساكن، هو خمسة سنتيمترات مثلا. لكن حدها الممكن، المتحرك، حين تشدها، أي أفقها، هو عشرون سنتيمترا. عليه فممكنها الذي يجب تحصيله، وفي اليد تحصيله، هو عشرون سنتيمترا.

الممكن، إذن، هو استنزاف الواقع، ومدّه إلى حدوده القصوى، لا الخضوع له في وضعه الساكن.

بهذه الطريقة في محاكمة الأمر نكتشف المعنى الثوري والعميق لمقولة (السياسة فن الممكن). فهي مقولة لمعادنة الواقع وتغييره، لا القبول به والخضوع له.

لكن المشكلة تتعلق باستكشاف حدود الممكن. أي في تحليل الواقع عمليا. واستكشاف حدود

أنهي قصيديتي بالأمل : يا للبلاد أرقتها المواجه وفتت الحزن حجارتها السود يا للبلاد مازالت فيها رغم السواد بعض من بياض.

أحتفي بالوطن على طريقتي فلا أحد يغطي عري الروح في مساءات الصقيع إلا الوطن، كما ورد في قصيدة شهادة، فالوطن بالنسبة لي هو البشر والشجر والحجر، هو الصديق والحبيب والأين، هو الزيتون والسِنديان والأكاسيا والياسمين. ولأنني من حمص فأنا حتماً أحمل من ديك الجن مسا ومن ورد موال صبا وأغنيات باذخات يتقاطر في أوردتها البنفسج.

● **من أي الكلمات تغزّلين قصائدك؟**

لغتي مألوفة تزينها الطبيعة بمفرداتها الثرة فأعي تماما أن الشعرية عمل في اللغة يكسبها جمالية، لتصبح اللغة أكثر تأثيرا في النفس. في القصة لا ألتزم المخطط الكلاسيكي المعروف في القصة، بل أزاوج ما بين القصة والشعر في نص قصصي يحمل في تفاصيله الشاعرية التي أحس أننا بحاجة إليها.

● **هل الشعر في أزمة؟**

أعتقد أنه الشاعر، الغارق في الألم حتى الانتشاء، قليل من الحب، قليل من الفرح، وكثير من الأمل كي نهض رغم الجراح.

● **ما دور المؤسسة الثقافية في نشر الأدب الحقيقي؟**
يسلط الإعلام الضوء على البعض، دون أن يكون لديهم في أحيان كثيرة هذا القدر من الأهمية والموهبة ويظلم آخرين، لأن الإعلام رؤيا ولعبة، وهناك من يجيدها ومن لا يجيدها. المهووبون بحاجة لدعم جهات ثقافية، تأخذ بأيديهم وتظهرهم، فأنا قليلة الظهور إعلاميا، ليس برغبة مني إذ تقام الكثير من الندوات الخاصة بأدب الأطفال ويدعى إليها من ليس لهم علاقة بأدب الأطفال لا من قريب ولا من بعيد. بينما يبقى أدباء الأطفال الحقيقيون بعيدين، شعراء وقصاصين لا يأخذون حقهم إعلاميا.
الكتابة للأطفال من أصعب أنواع الكتابة، لأنك مضطر لمخاطبة الطفل بلغته والوصول إلى مايريد.

■ ■

كممسحة للواقع.

في فلسطين جربنا في السنوات السبع الماضية أن نحصل على الممكن بحده الساكن، لا أن نوسع حدوده. لذا كنا ساكنين حتى النهاية. وقد فشلت هذه السياسة تماما. فلأنه ترك للخصم أن يحدد الممكن، فقد تقلص هذه الممكن وانضغط. ذلك أن الممكن قطعة مطاط يمكنها أن تتمدد أو أن تضغط. في هذه السنوات تحولت مقولة (السياسة فن الممكن) إلى (السياسة فن الخضوع لما يصوره العدو على أنه الممكن).

الواقع، أي الممكن، لا يوصف من دون الإرادة الإرادة جزء من الواقع، أي من الممكن. جزء من صورته، يعني: ليس الواقع فقط عالما خارج الذات، ينبغي علينا أن نفهمه ونعيه ونقيسه، فقط، بل هو في لحظة أخرى جزء من الذات. الذات عنصر من تكوين الواقع، من تكوين الممكن. وخلال السنوات الماضية لم يكن للذات دور في تكوين الواقع. كان الواقع من تكوين خصمنا عموما. وكانت مهمتنا أن نخضع لهذا الواقع، لا أن نمده ونشده كما تشد قطعة مطاط.

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2012/11/21) «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3